الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة - السبت - الاحد

4-3-2 **ربيع اول** 1435 – 5-4-3 **يناير** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	8
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	15
حقوق الانسان في العالم	56

• حقوق الإنسان" تحقق في فيديو يظهر طفلاً ينزل إلى بئر بأمر والده

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/588809

دومة الجندل - صالح الحجاج
في الوقت الذي أشعلت فيه قضية الطفلة لمى الروقي الرأي العام السعودي بعد سقوطها داخل أحد الآبار في منطقة تبوك، لتبلغ اليوم (الخميس) يومها الـ 13، أظهر مقطع فيديو تم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي إنزال شخص لابنه الذي يبلغ نحو 6 أعوام إلى جوف بئر ماء، بعد وضعه داخل دلو مخصص للدهان، وذلك رغبة منه في إخراج نفايات من داخل البئر، ما دفع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للتحقيق في الأمر.
وأوضح مصدر مطلع في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (تحتفظ «الحياة» باسمه) أن الجمعية تحقق في مقطع الفيديو الذي أظهر انتهاكاً صارخاً لحقوق الأطفال، داعياً أولياء الأمور المحافظة على حقوق أبنائهم وعدم تعرضيهم للمخاطر والمجازفات.

القحطاني: أكثر حالات العنف ضد الطفل سببها الرجال

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/01/03/1039478

الرياض – نايف السهلي
كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن أغلب حالات العنف التي تمارس ضد الطفل سببها الرجال.
وأشار إلى أن قانون حماية الطفل المعنف سيصدر قريباً، وسيكون مسانداً لـ «قانون الحماية من الإيذاء» الذي صدر مؤخراً، مؤكداً أن استحداث مثل هذه القوانين والتشريعات وتكاتف الجهود سيحد من العنف تجاه هذه الفئة ويوجد المخرج القانوني لتعامل الجهات التنفيذية مع هذه القضايا، موضحاً أن كثيراً من الجهات الإدارية والتنفيذية عندما تتعامل مع قضايا الطفل المتعرض للإيذاء تبحث عن المرجعية القانونية والتشريعية لكيفية التعامل معه.
واستغرب القحطاني أن تخرج حالات العنف من مجتمع محافظ ومتدين، وقال «كثير من الحالات التي ظهرت في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تجعلنا متسائلين هل هذه الحالات كانت موجودة سابقاً والوسائل الحديثة أسهمت في إبرازها، أم أنها مستجدة في المجتمع بسبب التغيرات الاجتماعية والظروف الاقتصادية، علماً بأن إجابة هذا السؤال قد تكون لدى الباحثين والمستشارين الاجتماعيين».
وبيَّن القحطاني أن حالات العنف قد تأتي على أشكال مختلفة ليس فقط بالتنعيف الجسدي، مثل الحرمان من الأوراق الثبوتية أو حرمان الطفل من التعليم، موضحاً أن الدولة يجب أن تتدخل في مثل هذه الحالات، خاصة أن تعليم الطفل أحد الحقوق الأساسية المكفولة ضمن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

"حقوق الإنسان": عدم الاهتمام بالحي يهدد بتفشي الأمراض الخطرة

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/589140

الطائف - عائض عمران
شددت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة تحرك الأمانات في المدن كافة ومعالجة وضع الأحياء العشوائية بما يحقق حياة كريمة للإنسان.
وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني خلال حديثه إلى «الحياة» إنه من الضروري ايجاد خطط لتحويل الأحياء العشوائية من بيئات طاردة إلى بيئات جاذبة، مشيراً إلى أن المدن تشهد نمواً وازدهاراً مستمراً، فيما يطوي الأحياء العشوائية النسيان، ما ينعكس سلبياً على تلك المناطق، ليتم إدراجها تحت تصنيف البيئة غير السليمة.
وأضاف: «هناك أكثر من حق لهذه الأحياء التي تعاني من نقص في الوفاء، وحال تركها تترتب عليها آثار سلبية صحية واجتماعية وغيرها من الآثار الأخرى، وعدم الاهتمام بها يهدد بتفشي الأمراض الخطرة»، منوهاً بأن غالبية تلك الأحياء تقطن داخل المدن الكبيرة، إلا أنها لم تجد الاهتمام والرعاية من الأمانات وحتى البلديات الرئيسة والفرعية.

الطائف: حي "ابن سويلم" مبانٍ ذات أشكال هندسية قديمة ... تغرق في العشوائيات

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/589142

الطائف - عائض عمران
ما زالت أمانات المحافظات في السعودية تحصر العشوائيات داخل المدن لمعالجتها وتطويرها بالتخطيط العمراني منذ سنوات، إلا أن تلك المدن ما زالت تحتفظ ببعض الأحياء التي لطالما انتظرت اليد التي تنقذها من غرق العشوائيات.
حارة «ابن سويلم» إحدى الحارات الغارقة في العشوائيات، رغم توسطها عروس المصايف، إذ تضم مبانيها أشكالاً هندسية عدة اختصرت شيئاً من قوانين علماء الرياضيات فيثاغورس، اقليدس، والخوارزمي، التي يتطلب فهمها جهداً وفكراً عميقاً في المدارس، وأظهرتها في صورة مبسطة، لتجد مبنى متوازي الأضلاع وآخر مثلثاً قائم الزاوية ومبنى شبه منحرف، إضافة إلى مبان سداسية وسباعية الأضلاع وغيرها من الأشكال الهندسية الأخرى، وجدير إضافتها إلى هذه الأسماء لصناعة جانب علمي من هذه العشوائية.
أما قاطنو حارة «ابن سويلم» فأبدوا خلال حديثهم إلى «الحياة» تذمرهم من عشوائية الحارة التي تعرقل حركة تنقل المركبات وتدخل آليات الدفاع المدني، واستقطابها عدداً من العمالة الوافدة المخالفة للأنظمة، والتي بدورها أسهمت في استحداث الجريمة، إضافة إلى صعوبة وصول المياه لعدد من المنازل التي تقع في أعلى الجبل، وافتقار الحارة للمنشآت التعليمية، إذ لا تمتلك الحارة سوى مدرسة ابتدائية واحدة.

من جهته، أفصح المتحدث الرسمي مدير العلاقات العامة في إدارة التربية والتعليم بالطائف عبدالله الزهراني خلال حديثه إلى «الحياة» عن تكليف إدارته لجنة من إدارة شؤون المباني والأجور والتخطيط المدرسي للوقوف على مدرسة حارة «ابن سويلم» ومعالجة وضعها، والبحث عن بدائل توفر البيئة التربوية المناسبة.
بدوره، كشف المتحدث الرسمي بإدارة الدفاع المدني بالطائف العقيد ناصر الشريف خلال حديثه إلى «الحياة» عن وجود صعوبات تعيق حركة فرق إدارته أثناء مباشرتها للحوادث داخل حارة ابن سويلم، تتمثل في ضيق الشوارع، وقوف المركبات على أطراف الطريق، الأمر الذي يتطلب من فرق الدفاع المدني مباشرة الحادثة من أقرب نقطة للموقع.
من جهة أخرى، بيّن عمدة حارة «ابن سويلم» سفر البقمي لـ «الحياة» مخاطبة قاطني الحارة شرطة الطائف قبل شهرين، لإيجاد حلول عاجلة للمباني المهجورة في الحارة ومعالجتها، للحد من ممارسة الجرائم بها.
فيما أكد المتحدث الرسمي في شرطة الطائف المقدم تركي الشهري لـ «الحياة» أن مستوى الجريمة في حارة «ابن سويلم» العشوائية يعتبر في المستوى الطبيعي كنظيرتها من الحارات الأخرى في المحافظة.
وشددت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على لسان رئيسها الدكتور مفلح القحطاني خلال حديثه إلى «الحياة» على ضرورة تحرك الأمانات في المدن كافة ومعالجة وضع الأحياء العشوائية بما يحقق حياة كريمة للإنسان.

• حقوق الإنسان" تدعو • البلدية" إلى مسح مواقع الآبار القديمة.. و• لمى" تنقذ المئات

المصدر: اخبار 24 الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/160782

طالب نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتعاون مع إمارات المناطق، لمسح المواقع التي يشتبه وجود آبار قديمة أو حفر مكشوفة وردمها.
وقال الخثلان إن الحادثة تعيد التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود من الجهات الحكومية لحماية الأطفال. وتابع: «ندعو الدفاع المدني إلى تنفيذ عملية تأهيل شاملة للتعامل مع الحوادث من خلال الحصول على المعدات والأجهزة اللازمة والعمل على تدريب الأفراد على كيفية التعامل معها».
وشدد على ضرورة أن تقوم إدارة الدفاع المدني بالتواصل مع الأجهزة المماثلة في الدول الأخرى والاستفادة من تجاربها في كيفية الإنقاذ، لافتاً إلى أن وزارة الداخلية عليها توجيه إمارات المناطق إلى تشكيل فرق أزمة تتعامل بطرق احترافية، بعيداً عن الاجتهادات الفردية مع الحوادث التي تتسبب في فقد أرواح.
وفيما استطاعت الطفلة لمى الروقي التي سقطت في حفرة جانبية لبئر ارتوازية بوادي الأسمر على طريق تبوك - حقل منذ أسبوعين من إنقاذ حياة المئات ممن بعمرها على رغم أنها في حفرة عمقها 114 متراً، بانطلاق حملات إلكترونية واسعة للتحذير من الآبار الارتوازية المتربصة بحياة الأبرياء جراء إهمالها منذ أعوام طويلة، طالب خبراء «أرامكو» المساندون لفرق الحفر تجهيز مساحة لوضع معدة الحفار، ومسح وإزالة المنطقة القريبة من فوهة البئر لمساحة من 30 إلى 60 متراً لتثبيته.
وأطلق مغردون في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» هاشتاق (#حملة_الإبلاغ_عن_الآبار_المهجورة)، تناولوا فيه مجموعة من الاقتراحات والحلول التي قد تسهم في عدم تكرار حادثة لمى.
من جهته، أكد المدير العام للدفاع المدني في تبوك اللواء مستور الحارثي خطورة الموقع، موضحاً أن شركة أرامكو السعودية ستتسلم عملية الانتشال، نافياً منعه للإعلاميين من الحضور في موقع الحادثة، وإنما المنع وقت العمل المسائي حفاظاً على السلامة.
وأشار الحارثي إلى أنه في حال الوصول إلى الجثة وانتشالها يمنع التقاط الصور، مراعاة للمشاعر الإنسانية.

تدشين أول مكتب لمحامية سعودية بالمملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140105/Con20140105667220.htm

زين عنبر (جدة)
دشنت المحامية والمستشارة القانونية بيان زهران مكتبها في جدة الذي يعد أول مكتب لمحامية يفتتح على مستوى المملكة بعد صدور قرارات ملكية بتمكين المرأة ودخولها للمنظومة العدلية ومزاولة مهنة المحاماة والترافع داخل أروقة المحاكم.
وشهد افتتاح مكتب المحامية بيان والدها رجل الأعمال محمود زهران والدكتور زهير نواب ومازن بترجي نائب رئيس مجلس ادارة الغرفة التجارية. وقصت الشريط والدتها عواطف حبيب وسط حضور عدد من رجال وسيدات الاعمال وأطباء ومحامين واكاديميين وقانونيين.
والقت بيان زهران كلمة مؤثرة عبرت فيها عن شكرها وامتنانها لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، للقرارات السامية التي تدعم مسيرة المرأة السعودية.
وتطرق الدكتور حسين الشريف رئيس جمعية حقوق الانسان في كلمته بالحفل الى دور المحامي الوطني في نشر ثقافة حقوق الانسان. بينما تناول مازن بترجي أهمية تفعيل دور المحامية السعودية. واستعرضت الدكتورة انعام ربوعي رئيس مجلس ادارة جمعية حماية سابقا اهم انجازات المحامية بيان في اكثر من 40 قضية أسرية أثناء فترة عملها بالجمعية.
وتحدث الدكتور سهيل صوان المدير التنفيذي للجنة الوطنية لرعاية السجناء بمنطقة مكة المكرمة عن تجربة عمل المحامية بيان زهران في مختلف القضايا التي تخص السجناء والسجينات وتنفيذها لورش عمل قانونية فريدة من نوعها على مستوى المملكة. وتضمن برنامج الحفل كذلك عرض فيلم وثائقي عن مسيرة المحامية بيان وأعمالها في مجال القانون والمحاماة.
وورشة عمل حول تأسيس وادارة مكاتب المحاماة شارك فيها المحامي خالد ابو راشد والدكتور عمر الخولي والمحامي من دولة الامارات الشقيقة عبيد المازمي حيث استعرضوا تجاربهم وأهم الركائز والأسس والاجراءات النظامية والفنية لتأسيس مكاتب المحاماة.

"حقوق الإنسان" تدعو "البلدية" إلى مسح مواقع الآبار القديمة.. و"لمى" تنقذ المئات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/589515

تبوك - فايز العنزي
طالب نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح الخثلان وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتعاون مع إمارات المناطق، لمسح المواقع التي يشتبه وجود آبار قديمة أو حفر مكشوفة وردمها.

وقال الخثلان إن الحادثة تعيد التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود من الجهات الحكومية لحماية الأطفال. وتابع: «ندعو الدفاع المدني إلى تنفيذ عملية تأهيل شاملة للتعامل مع الحوادث من خلال الحصول على المعدات والأجهزة اللازمة والعمل على تدريب الأفراد على كيفية التعامل معها».

وشدد على ضرورة أن تقوم إدارة الدفاع المدني بالتواصل مع الأجهزة المماثلة في الدول الأخرى والاستفادة من تجاربها في كيفية الإنقاذ، لافتاً إلى أن وزارة الداخلية عليها توجيه إمارات المناطق إلى تشكيل فرق أزمة تتعامل بطرق احترافية، بعيداً عن الاجتهادات الفردية مع الحوادث التي تتسبب في فقد أرواح. وفيما استطاعت الطفلة لمى الروقي التي سقطت في حفرة جانبية لبئر ارتوازية بوادي الأسمر على طريق تبوك - حقل منذ أسبوعين من إنقاذ حياة المئات ممن بعمرها على رغم أنها في حفرة عمقها 114 متراً، بانطلاق حملات إلكترونية واسعة للتحذير من الآبار الارتوازية المتربصة بحياة الأبرياء جراء إهمالها منذ أعوام طويلة، طالب خبراء «أرامكو» المساندون لفرق الحفر تجهيز مساحة لوضع معدة الحفار، ومسح وإزالة المنطقة القريبة من فوهة البئر لمساحة من 30 إلى 60 متراً لتثبيته.

وأطلق مغردون في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» هاشتاق (#حملة_الإبلاغ_عن_الآبار_المهجورة)، تناولوا فيه مجموعة من الاقتراحات والحلول التي قد تسهم في عدم تكرار حادثة لمى.

من جهته، أكد المدير العام للدفاع المدني في تبوك اللواء مستور الحارثي خطورة الموقع، موضحاً أن شركة أرامكو السعودية ستتسلم عملية الانتشال، نافياً منعه للإعلاميين من الحضور في موقع الحادثة، وإنما المنع وقت العمل المسائي حفاظاً على السلامة.

وأشار الحارثي إلى أنه في حال الوصول إلى الجثة وانتشالها يمنع التقاط الصور، مراعاة للمشاعر الإنسانية.

"الخثلان" يدعو "الدفاع المدني" لإجراء عملية تأهيل شامل

"حقوق الإنسان": حادثة "لمى" تستلزم تشكيل فرق أزمة محترفة

المصدر: جريدة سبق السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م

http://sabq.org/q0Nfde

بدر الجبل- سبق- الرياض:

أعلن نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتحدث الرسمي باسمها الدكتور صالح بن محمد الخثلان أن الجمعية تتعاطف مع أسرة "لمى الروقي" وتشاطرها آلامها.

وقال "الخثلان": "هذه الحادثة المأساوية تستلزم إعادة التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود التي تبذلها كل الجهات الحكومية المعنية من أجل حماية الأطفال، من خلال توفير بيئة سليمة خالية مما يمكن أن يهدد أرواحهم".

وأضاف: "من الضروري أن تبادر وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتعاون مع كل إمارات المناطق فيما يتعلق بإجراء مسح لكل المواقع التي يشتبه في وجود آبار قديمة أو حفر أو حتى بيارات مكشوفة بها، ثم العمل على ردمها بطريقة تضمن عدم تحولها إلى مصائد للأطفال".

وأردف: "نحثّ الدفاع المدني على أن يبادر بإجراء عملية تأهيل شامل للتعامل مع هذه الحوادث من خلال الحصول على كل المعدات والأجهزة اللازمة، إضافة إلى العمل على تدريب الأفراد على كيفية التعامل مع الحوادث المستجدة".

وتابع: "يجب أن تتواصل إدارة الدفاع المدني مع الأجهزة المماثلة في الدول الأخرى للاستفادة من تجاربها في كيفية الإنقاذ والتعامل مع هذه الحوادث".

ودعا "الخثلان" وزارة الداخلية إلى أن توجه إمارات المناطق لضرورة الإسراع في تشكيل فرق أزمة للتعامل بأساليب احترافية بعيداً عن الاجتهادات الفردية مع الحوادث التي قد تتسب في فقد أرواح.

وشدد على ضرورة أن ترتبط هذه الفرق بصورة مباشرة بأمير المنطقة الذي يتحمل المسؤولية الأولى في الحفاظ على أرواح الأفراد داخل نطاق المنطقة.

وأشار إلى أهمية أن تتضمن هذه الفرق ممثلي كل الأجهزة المعنية، سواء الأمنية أو الصحية أو الإعلامية مع الاستعانة بالخبراء.

حقوق الإنسان تباشر 600 حالة عنف أسري خلال عام

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140103/Con20140103666646.htm

عبدالرحمن آل عشقان (أبها)
كشف لـ«عكاظ» عضو هيئة حقوق الإنسان ومتحدثها الرسمي الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي، أن الهيئة باشرت عام 1434هـ الماضي 600 حالة عنف أسري مقابل 300 حالة عام 1433هـ، مضيفا «رغم أنها حالات تقلقنا وتحتاج إلى علاج ولكنها إذا قورنت بمجتمعات أخرى نجد أننا مجتمع متكافل ولله الحمد».
وبين أن الهيئة معنية بكل ما يتعلق بحقوق الإنسان في المملكة سواء مواطن أو مقيم، وكل ما يتصل بحقوق الإنسان خارج المملكة، سواء ما كان خاصا بالمنظمات الدولية أو الاتفاقيات الدولية أو ما يتعلق بشؤون الرعايا السعوديين ومحاولة ضمان حقوقهم وزيادة وعيهم في التعاون مع الدولة التي يسافرون إليها، مشيرا إلى أن الهيئة تراقب جهود وزارة الخارجية وتتابع الملحقيات الثقافية مع الطلبة السعوديين في الخارج.
وأوضح أن العنف الأسري مع الأسف يحظى في المجتمعات النامية مثل مجتمع المملكة بشيء من الضبابية وعدم الوضوح، ما جعل الهيئة تسعى لتقنين قضايا العنف الأسري والتعامل معها، مضيفا: لعلكم تابعتم آخر الأنظمة التي صدرت وهو نظام الحماية من الإيذاء، فحينما نشاهد أو نسمع عن حالة من حالات العنف يجب على كل إنسان أن يبلغ عنها أو يحاول أن يصلح الشأن إن استطاع أن يصلحه، ولذلك أعتقد أن وسائل التواصل الاجتماعي ساعدت في نشر مثل هذه القضايا لأنها أصبحت في متناول الكثير من الناس وأرجو أن نستثمرها استثمارا جيدا؛ لأن مع الأسف الشديد أن ما ينشر في وسائل الإعلام أحيانا مضاد لحقوق الإنسان لأن المعنف وأسرة المعنف لهما حقوق وخصوصيات ينبغي أن تحفظ، وبالتالي أوصي وسائل الإعلام بأن تتعامل مع حالات العنف لحمايتها وليس للتشهير بها، لافتة إلى أن وسائل الإعلام استطاعت أن تظهر قضايا العنف الأسري وساعدت على كشفها.
وأشار إلى أن دور هيئة حقوق الإنسان في قضية فتاة بحر أبو سكينة «هدى» هو دور متابعة فقط، كون القضية أمنية أصلا والأمن العام يتابعها بكل كفاءة ويحاول أن يلملم أطرافها، مضيفا أن حالات هروب الفتيات تعتبر محدودة جدا، وعندما ترد إلينا شكوى بهذا الخصوص فإننا نتصل بالجهات الأخرى المعنية، ونتواصل مع وزارتي العدل والشؤون الاجتماعية لمحاولة إيصال الفتيات إلى دور الإيواء ومعرفة الأسباب المؤدية لهروبهن.

"حقوق الإنسان" تشكو ضعف التعاون

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://www.alwatan.com.sa/nation/News_Detail.aspx?ArticleID=173427&CategoryID=3

أبها: محمد مانع
أكدت مصادر في ملتقى العنف الأسري لـ"الوطن"، أن هيئة حقوق الإنسان تعاني من عدم تعاون بعض الإدارات معها في تنفيذ البرامج الحقوقية، فضلا عن تقاذف بعضها للمسؤوليات؛ مما أدى إلى تعثر حصول البعض على حقوقهم، ومن أمثلة ذلك ما تعانيه المديرية العامة لمكافحة المخدرات، من عدم معالجة المدمنين في مستشفيات وزارة الصحة، وتحديدا في مستشفيات الصحة النفسية، إذ تتعذر الأخيرة بعدم وجود الأسرة الكافية. وأشارت المصادر ذاتها إلى أن هيئة حقوق الإنسان ـ ومن خلال جولاتها على دور

التوقيف والسجون والمستشفيات والجهات التابعة للشؤون الاجتماعية مثل دار رعاية المسنين والأيتام ـ رصدت عددا من الملاحظات على الخدمات المقدمة للفئات بتلك المواقع، وتم إعطاؤها مهلة لتلافيها، إلا أن الاستجابة لم تكن بالشكل المطلوب

المطالبة باستراتيجية وطنية لمواجهة "العنف الأسري"

ملتقى أبها يختتم فعالياته بحزمة توصيات و3 جلسات

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=173432&CategoryID=3

أبها: سعيد عسيري

خلص المشاركون في ملتقى "العنف الأسري.. الواقع والمأمول" والذي احتضنته مدينة أبها على مدى اليومين الماضيين ونظمه فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير، برعاية أمير المنطقة الأمير فيصل بن خالد، وحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، ومشاركة 12 جهة حكومية، إلى ضرورة وجود استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الأسري، وأهمية تضمين المناهج التعليمية دروسا تشرح العنف الأسري وأضراره وآثاره المترتبة على الفرد والمجتمع.

ودعا المشاركون في الملتقى في توصياتهم، إلى توحيد آلية التعامل مع حالات العنف الأسري في جميع مناطق المملكة، والاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة في التوعية والتثقيف حول قضايا العنف الأسري، بالإضافة إلى حث الأئمة والخطباء على ضرورة إبراز مشكلة العنف الأسري، وكذلك اتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية للحد من العنف الأسري وأبرزها في هذا المجال التوسع في افتتاح مستشفيات الأمل ودور الرعاية الاجتماعية للحالات المعنفة. وشملت التوصيات ضرورة توافر البنية النظامية المحددة للاختصاصات والآليات، والتأهيل العلمي والنفسي للمقبلين على الزواج، وإنشاء خط ساخن في كل جهة من الجهات للإبلاغ عن حالات العنف الأسري، والتعاون مع مراكز البحوث والدراسات والجامعات لتشخيص حالات العنف والوصول إلى حلول مناسبة، والاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة في التوعية والتثقيف، وتدريب وتأهيل العاملين في مجال الحماية من الإيذاء، واتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية للحد من العنف الأسري، وأهمية عقد مؤتمر دوري حول العنف الأسري، وإنشاء لجنة تنسيقية. وكان الملتقى قد شهد أمس ثلاث جلسات عمل، وافتتحت الجلسة الأولى بورقة عمل مقدمة من شرطة منطقة عسير قدمها مدير شعبة الدراسات العقيد عبدالله بن ظفران، وذكر أن التقدم ببلاغ رسمي أو الذهاب إلى المستشفى بالنسبة للمتضرر أو المتضررة يعتبر من المحظورات لدى بعض الأسر في مجتمعنا.

فيما قدمت مكافحة المخدرات ورقة عمل عن دورها في مشكلة العنف الأسري "الجهود– المعوقات".

وورقة عمل للشؤون الصحية بمنطقة عسير حملت عنوان "دور وزارة الصحة في الحد من قضايا العنف الأسري".

وقدمت دار الحماية والضيافة الاجتماعية للفتيات بالرياض ورقة عمل بعنوان "المشاركة وآليات الوقاية من العنف الأسري".

وفي الجلسة الثانية والتي رأسها عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان دكتور عبدالعزيز فوزان الفوزان، شارك مدير عام فرع الرئاسة بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة عسير الشيخ عامر بن عبدالمحسن العامر بورقة عمل أوضحت أن الإحصائيات بينت أن عدد المعنفين مقارنة بعدد سكان المملكة لا يعتبر ظاهرة، وتحدث عن دور الهيئة في الحد من قضايا العنف الأسري. كما شهدت الجلسة ورقة عمل لفرع وزارة الشؤون الإسلامية قدمها الشيخ يحيى بن سعيد آل صوفان تحت عنوان "دور وزارة الشؤون الإسلامية في مشكلة العنف الأسري". أما ورقة هيئة التحقيق والادعاء العام في الجلسة فقدمها المحقق القانوني أحمد بن عيسى حسن عسيري وهي عن دور الهيئة في قضايا العنف الأسري. وشارك فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير بورقة عمل قدمها مدير وحدة الحماية الاجتماعية بأبها سعيد علي آل منيع، تضمنت دور الوزارة في مكافحة العنف. وطالبت المداخلات بالتعامل بالشفافية والصدق والأمانة بين الإعلام والشؤون الاجتماعية واستراتيجية لمكافحة العنف الأسري، وبالتركيز على سد منابع العنف الأسري، وتوعية كل من يتعرض للعنف الأسري بواجباته وحقوقه، واستراتيجية للعقاب، تتدرج فيها العقوبات تصل إلى من يقرر العنف، واستراتيجية العلاج والتأهيل وإنشاء مراكز لمعالجة ومتابعة منابع العنف الأسري. وترأس الجلسة الثالثة رئيس المحكمة الجزئية بالرياض وعضو هيئة حقوق الإنسان الشيخ صالح آل الشيخ، وشارك فيها كل من هيئة حقوق الإنسان وجامعة الملك خالد وإدارة التربية والتعليم بمنطقة عسير وفرع وزارة العدل بمنطقة عسير.

العيبان يزور"الوطن"

لمصدر: جريدة الوطن الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=173510&CategoryID=5

أبها: الوطن
زار مساء أمس رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان مقر صحيفة الوطن بأبها، يرافقه المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي، وأعضاء مجلس الهيئة المشرفون على فروع الهيئة بمناطق المملكة. وكان في استقباله رئيس التحرير الزميل طلال آل الشيخ، والزملاء لقمان البلوشي مدير مكتب الأمير بندر بن خالد الفيصل، ورئيس قسم الرأي أحمد التيهاني، ومدير مركز المعلومات سلمان عسكر، ومحرر قسم المحليات الزملاء تركي صوفان، وعبدالله طليحان، ومحمد مسلمة. وتجول العيبان في أقسام الصحيفة.. التحرير والتنفيذ ومركز المعلومات، مبديا إعجابه بحركة العمل والتنظيم بالصحيفة.

العيبان لـ"الوطن": الإعلام سندنا

أكد أن مكانة خادم الحرمين دفعت المملكة لمجلس حقوق الإنسان

لمصدر: جريدة الوطن السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م
http://www.alwatan.com.sa/local/News_Detail.aspx?ArticleID=173569&CategoryID=5

أبها: تركي صوفان
أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، أن انتخاب المملكة عضوا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بدءا من عام 2014، دليل على عظم مكانة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسياساته الحكيمة التي يطبقها في الداخل على المستوى التطويري والإصلاحي، إضافة إلى الإنجازات المتعددة في تعزيز حقوق الإنسان، واهتماماته في قضايا الحقوق العادلة بالعالم.
وأوضح العيبان خلال زيارته مقر صحيفة الوطن في أبها مساء أول من أمس؛ أن دور هيئته لا يقتصر على تلقي الشكاوى فقط، بل يصل إلى الرصد والمتابعة لما يجول في الصحف والإعلام المرئي والمسموع والإنترنت، إضافة إلى ما يتم رفعه من ملاحظات من فروعها بالمناطق. وقال: نحن نعتمد على الله ثم عليكم أيها الإعلاميون في رصد القضايا الإنسانية والعنف الاجتماعي؛ مشددا في الوقت نفسه على أهمية احترام خصوصية الإنسان لما يعقب ذلك من تبعات نفسية في المستقبل، مما يجعل الأمر انتهاكا للإنسانية.
وعن مدى تجاوب الإدارات الحكومية مع "الهيئة"، قال: تجاوبها ملموس في القضايا، وهناك تجاوب متأخر من جهات؛ لأن الأمر يتطلب بحثا ودراسة.
وفيما إذا كان الطابع الاجتماعي بالمملكة يعد عائقا لتطبيق أنظمة حماية المرأة والطفل من الإيذاء، أجاب العيبان: هذا ما طرح في ملتقى "العنف الأسري.. الواقع والمأمول" بأبها من مرئيات ودراسات في كيفية توحيد الجهود حيال تطبيق النظام، وهناك لائحة يجري حاليا العمل على إصدارها، وأتمنى أن تأخذ تلك الدراسات والمرئيات في الاعتبار.

استراتيجية وطنية لمكافحة العنف وخط ساخن للإبلاغ عن الحالات "المعنفة"

اثنتا عشرة جهة حكومية تخرج بأربع عشرة توصية لمواجهة العنف الأسري

لمصدر: جريدة المدينة السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م
اضغط هنا

أحمد آل شاطر - أبها تصوير - عبدالله الشهري
اوصى المشاركون في ملتقى «العنف الأسري .. الواقع والمأمول» والذي احتضنته مدينة أبها على مدى اليومين الماضيين ونظمه فرع هيئة حقوق الانسان بمنطقة عسير برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد أمير منطقة عسير بضرورة وجود استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الأسري وأهمية تضمين المناهج التعليمية دروسا تشرح العنف الأسري وأضراره وآثاره المترتبة علي الفرد والمجتمع، وتوافر البنية النظامية المحددة للاختصاصات والآليات التي تحقق غاية الهيئة ودعما لها في مكافحة العنف الأسري وخاصة ما يتعلق باللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء. وأهمية التأهيل العلمي والنفسي للمقبلين علي الزواج باعتبارهم نواة الأسرة المستقبلية من خلال عقد دورات تدريبية والنظر في مدى إلزاميتها من عدمه وإنشاء خط ساخن في كل جهة من الجهات ذات الصلة للإبلاغ عن حالات العنف الأسري.

استراتيجية وطنية

ودعا المشاركون الى ضرورة وجود استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الأسري واضحة المعالم. والتعاون مع مراكز البحوث والدراسات والجامعات في إيجاد الدراسات الميدانية لتشخيص حالات العنف الأسري والوصول إلى أهم الحلول المناسبة له. والاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة وخصوصا وسائل الإعلام الجديدة في التوعية والتثقيف حول قضايا العنف الأسري. والتأكيدعلي أهمية تدريب وتأهيل العاملين في مجال الحماية من الإيذاء مع أهمية الحوافز المادية والمعنوية لها. وأهمية تضمين المناهج التعليمية دروسا تشرح العنف الأسري وأضراره وآثاره المترتبة على الفرد والمجتمع. وحث الأئمة والخطباء علي ضرورة إبراز مشكلة العنف الأسري والقيام بدور الوعظ والإرشاد حيالها. وتوحيد آلية التعامل مع حالات العنف الأسري في جميع مناطق المملكة حيث لوحظ وجود تباين في الآلية المطبقة من منطقة لأخري. واتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية للحد من العنف الأسري وأبرزها في هذا المجال التوسع في افتتاح مستشفيات الأمل ودور الرعاية الاجتماعية للحالات محل العنف الأسري. وأهميةعقد مؤتمر دوري حول العنف الأسري يستكتب فيه الخبراء والمتخصصون في المجال وانشاء لجنة تنسيقية من الجهات المشاركة للعمل على متابعة وتنفيذ التوصيات والمراحل التي تمر بها تباعا مع معرفة المعوقات التي تحول دون تنفيذ بعض التوصيات وتلقي الاقتراحات في هذا الصدد. ومخاطبة الوزارات والجامعات والهيئات المختصة والجهات ذات الصلة بالتوصيات حتي يتسنى لكل جهة تنفيذ ما يتصل بها من توصيات.

جلسات ملتقى «العنف الأسري .. الواقع والمأمول» والذي احتضنته مدينة أبها على مدى اليومين الماضيين والذي نظمه فرع هيئة حقوق الانسان بمنطقة عسير برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد أمير منطقة عسير وبحضور معالي الدكتور بندر العيبان رئيس الهيئة، وبمشاركة اثنتي عشرة جهة حكومية، وجه إلى ضرورة وجود استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الأسري، وأهمية تضمين المناهج التعليمية دروسا تشرح العنف الأسري وأضراره وآثاره المترتبة علي الفرد والمجتمع.

توحيد العمل

ودعا المشاركون في توصياتهم عن هذا الملتقى إلى أهمية توحيد آلية التعامل مع حالات العنف الأسري في جميع مناطق المملكة حيث لوحظ وجود تباين في الآلية المطبقة من منطقة لأخري، والاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة في التوعية والتثقيف حول قضايا العنف الأسري، بالإضافة إلى حث الأئمة والخطباءعلى ضرورة إبراز مشكلة العنف الأسري، وكذلك اتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية للحد من العنف الأسري وأبرزها في هذا المجال التوسع في افتتاح مستشفيات الأمل ودور الرعاية الاجتماعية للحالات محل العنف الأسري.

3 جلسات
وكان ملتقى العنف الأسري الواقع والمأمول قد شهد يوم أمس تواصل أعماله من خلال انعقاد ثلاث جلسات عمل، وافتتحت الجلسة الأولى بورقة عمل مقدمة من شرطة منطقة عسير فيما قدمت مكافحة المخدرات ورقة عمل عن دورها في مشكلة العنف الأسري وتضمنت الجلسة الأولى ورقة عمل الشؤون الصحية بمنطقة عسير والتي حملت عنوان (دور وزارة الصحة في الحد من قضايا العنف الأسري وقدمت دار الحماية والضيافة الاجتماعية للفتيات بالرياض ورقة عمل بعنوان (المشاركة آليات الوقاية من العنف ألأسري) تلاها ورقة عمل فرع وزارة الشؤون الإسلامية قدمها الشيخ يحيى بن سعيد آل صوفان والتي كانت تحت عنوان «دور وزارة الشؤون الإسلامية في مشكلة العنف الأسري».
الادعاء العام
أما ورقة هيئة التحقيق والادعاء العام قدمها المحقق القانوني أحمد بن عيسى حسن عسيري في هيئة التحقيق والادعاء العام، فكانت عن دورها في قضايا العنف الأسري، من حيث اختصاصات هيئة الادعاء والتحقيق والأســـرة والعنف، وتعريف العنف، حيث يتمثل دور هيئة التحقيق والادعاء العام في قضايا العنف الأسري في متابعة وضع الموقوفين في قضايا العنف الأسري قضايا العنف الأسري التي تُرتكب ضدّ أحد أفراد الأسرة لا تخلو من أحد حالين: أن يكون هذا الاعتداء بسيطًا. أو أن يكون هذا الاعتداء بليغًا.
وشاركت فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير بورقة عمل قدمها سعيد علي آل منيع مدير وحدة الحماية الاجتماعية بأبها، تضمنت دور الوزارة في مكافحة العنف من خلال استعراض خطورة العنف الأسري، وأشكال العنف، واستعراض أسبابه ودور وحدة الحماية الاجتماعية في التعامل مع حالات العنف الأسري.

غياب "اجتماعية عسير" يربك ضيوف "ملتقى العنف"

تساؤلات بدون إجابة حول افتقاد خميس مشيط لدور الحماية

لمصدر: جريدة الزطن السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=173618&CategoryID=3

أبها: سعيد عسيري
أربك غياب المسؤول الأول في فرع الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير سعيد موسى الشهراني عن حضور فعاليات ملتقى العنف الأسري الذي احتضنته مدينة أبها خلال اليومين الماضيين، بعض نقاشات الملتقى، حيث لم تجد العديد من تساؤلات الضيوف والمشاركين في الملتقى إجابات كان من المفترض أن يقدمها المسؤول عن الفرع بحكم الاختصاص، مما فتح المجال أمام العديد من علامات الاستفهام عند بعض ضيوف الملتقى.
وتعود تلك التساؤلات إلى أن الشؤون الاجتماعية تعد طرفا رئيسيا في مناقشة أي قضية اجتماعية بشكل عام وقضايا العنف الأسري على وجه الخصوص، إذ لم تخل ورقة عمل من الإشارة إلى دور الحماية وأهميتها كونها الملجأ لكل ضحايا الاعتداءات الأسرية.
"الوطن" بادرت بالسؤال عن غياب مدير الشؤون الاجتماعية عن الملتقى، فأكد رئيس فرع هيئة حقوق الإنسان بعسير هادي اليامي أن الشؤون الاجتماعية لها دور مهم لا يمكن إغفاله وتم إيصال الدعوة لجميع الجهات إلا أن مدير "اجتماعية عسير" اعتذر لارتباطه بالسفر إلى مدينة جدة من أجل حضور اجتماع.
وعلى ذات الصعيد، لم يجد محافظ خميس مشيط سعيد بن مشيط جوابا لاستفسار طرحه حول عدم وجود دور حماية في خميس مشيط، وبالتالي تتم الاستعانة بغرف التنويم في المستشفيات حتى يتم نقل الفتاة لدار الحماية بأبها وهو ما يشكل صعوبة بالغة في إنهاء إجراءات القضايا، سواء على صعيد التحقيق أو على صعيد حضور الجلسات الشرعية في المحاكم، مطالبا بإيجاد مثل هذه الدور وتفريغ غرف المستشفيات لاستقبال المرضى.
كما لم تجد مداخلة الشيخ عبدالعزيز الفوزان بما احتوته من استفسارات، ردا، حيث تحدث عن أن دور الحماية في عسير لا تتجاوب مع الاتصالات الهاتفية، مؤكدا في الوقت ذاته أن فتاة طلبت الغوث منه بسبب تعرضها لعنف أسري من ثلاثة من إخوانها وعندما حاول التواصل مع سبع دور حماية في منطقة عسير لم تجد اتصالاته أي إجابة مما اضطره للتواصل مع أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن

خالد مباشرة وتولى الأمير الموضوع وأنهاه في حينه، واستغرب الفوزان إذا لم يجد من يطلب العون المساعدة ولو عن طريق الهاتف فكيف يجدها؟!

وتطرق الفوزان خلال حديثه إلى موقف طريف حدث له أثناء وجوده في أميركا عندما طلب ابنه الصغير عبدالله الشرطة الأميركية عبر الهاتف عن طريق الخطأ عبر الرقم الموحد 911 ووصلوا للمنزل خلال خمس دقائق ولم يكتفوا بالاعتذار بأن الاتصال كان من الطفل عن طريق الخطأ، بل قاموا بتفتيش المنزل كاملا للاطمئنان على صحة الكلام وأنه ليس هناك أحد في حاجة إلى المساعدة قبل أن يغادروا المنزل.

وكانت "الوطن" حاولت الاتصال بمدير الشؤون الاجتماعية بعسير سعيد الشهراني ولكنه لم يرد على الاتصالات المتكررة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عضو "شورى" يدعو إلى نقل حاجات الشباب التنموية إلى الجهات العليا

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/588833

الرياض – الحياة
دعا عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور خالد العواد إلى إقامة منتدى وطني للشباب لتبادل الآراء وتوجيه الجهود نحو الأنشطة المشتركة وتبني المبادرات والبرامج النوعية التي ترتقي بهم، وإنشاء مجالس محلية شبابية على غرار المجالس المحلية القائمة، أو تمكين الشباب من تمثيلهم في جميع المجالس المحلية، وأن يكون هناك فِرَق شبابية تطوعية مرتبطة بتلك المجالس لنقل حاجاتهم التنموية إلى الجهات العليا.
وقال إن المجلس وافق على مشروع الاستراتيجية الوطنية للشباب بعد أن ناقشها في جلستين ماضيتين في ضوء تقرير اللجنة التي درست الاستراتيجية دراسة شاملة ومعمقة.
وأشار - بحسب وكالة الأنباء السعودية - إلى أن إعداد مشروع الاستراتيجية بدأ في 2009 بتشكيل لجنة فنية استشارية برئاسة وزارة الاقتصاد والتخطيط، وعضوية وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم والرئاسة العامة لرعاية الشباب ووزارة الثقافة والإعلام ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة العمل ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، إضافة إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
وأضاف أن المجلس أجرى تعديلات، منها إظهار الهُوية الوطنية الإسلامية، وضمَّنها بعض التوجيهات لمعالجة البيانات الواردة في الفصل الثاني منها التي تشير إلى ضعف التأهيل والبطالة وبعض الممارسات السيئة كالمخدرات والتدخين.
وكشف أن المجلس أكد ضرورة التركيز بصورة أفضل على محور الترويح واستثمار وقت الفراغ لدى الشباب.

أطباء "الحرس الوطني" يناقشون "معوقات العمل" ويضعون "حلولاً"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/588771

الأحساء – حسن البقشي
عقد مستشفى الملك عبدالعزيز في الأحساء، أخيراً، اجتماعاً دورياً للأطباء. وأوضح المدير الإقليمي التنفيذي للشؤون الصحية في وزارة الحرس الوطني في القطاع الشرقي الدكتور أحمد العرفج، أن الاجتماع الذي نظّمته الخدمات الطبية في المستشفى «ناقش المعوقات التي تؤثر سلباً على سير العمل، ووضع الحلول المناسبة لها»، مشدداً خلال كلمته في الاجتماع على أهمية الحرص على تقديم أفضل الخدمات الطبية للمريض دون تهاون أو تقصير. وعُدّ الاجتماع «فرصة للاستماع للملاحظات بما يسهم في تطوير سير العمل»، مشيراً إلى أن الاجتماع «تطرق لأبرز الإنجازات والملاحظات التي قدّمها رؤساء الأقسام والأطباء».

من جهته، استعرض نائب المدير الإقليمي التنفيذي للشؤون الطبية الدكتور علي القرني، آخر مستجدات عمل اللجنة الأمريكية لاعتماد منظمات الرعاية الصحية، التي حقق فيها المستشفى شهادة الاعتماد في دوراته الثلاث الأخيرة في العام 2006، و 2009، و 2012، موضحاً أن الهدف من الاجتماع هو «إيجاد تواصل دائم بين إدارة المستشفى والكادر الطبي، والتعرف على أبرز المشكلات الموجودة، ووضع الحلول لها».

إلى ذلك، انخرط أكثر من 75 استشارياً واختصاصياً وعاملاً في المجال الطبي، في دورة تدريبية، حول «العناية بمرضى السكري»، نظمها مستشفى الإمام عبد الرحمن بن فيصل، لمتابعة تطور المرض والمستجدات التي تطرأ عليه من وقت لآخر. وناقشت ورش العمل كيفية ابتداء الأنسولين، وطريقة استخدامه إلى جانب استخدام العقاقير الحديثة. وتحدثت ورشة أخرى عن مرضى القلب وسكري الحمل، والعناية بمرضى السكري أثناء التنويم. واختتمت الدورة بمحاضرة عامة عن آخر المستجدات والتعليمات الطبية بخصوص مرضى السكري. وأشرفت على الدورة استشارية الغدد الصماء والسكري في المستشفى الدكتورة ريم العامودي.

بدوره، قال مدير إدارة الشؤون الأكاديمية في القطاع الشرقي الدكتور كمال آل الشيخ مبارك: «إن الدورة أقيمت ليوم واحد مكثف، وسجلته الهيئة السعودية للتخصصات الطبية بسبع ساعات تدريبية، وشملت مجموعة من المحاضرات وورش العمل التطبيقية»، مضيفاً «تحدث المحاضرون حول تشخيص السكري ومضاعفاته المزمنة، والعناية بالمرضى من الناحية النفسية».

وأوضح العرفج، أن هذه الدورة «تأتي بعد سلسلة متواصلة من الدورات والبرامج التي نسعى من خلالها لإيصال آخر نتائج ما توصلت إليه الدراسات في المجالات الطبية المختلفة. وتكمن أهمية الدورة في أنها تحدثت عن مرضى السكري الذين يحتاجون عناية خاصة جداً، ويحتاجون إلى تثقيف وتوعية دائمة حتى لا يتطور المرض إلى مراحل لا يمكن السيطرة عليها».

شرطة جدة" تحرر أسرة من "أب" هددهم بسكين

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/588852

جدة- أحمد آل عثمان

تمكنت شرطة جدة من تحرير احتجاز عائلة مكونة من ستة أشخاص عندما هددهم والدهم بسكين كان يحملها.

وقال المتحدث الرسمي بشرطة جدة الملازم أول نواف البوق إنه ورد اتصال الاستغاثة لغرفة عمليات الأمن حوالى الساعة الخامسة والنصف فجر أمس (الخميس)، ووجه مدير شرطة محافظة جدة اللواء عبدالله القحطاني مدير مركز شرطة المنتزهات اتخاذ التدابير كافة حيال تأمين حياة الأطفال وثني الأب عن مراده وتهديده.

وأضاف: «استطاع رجال الأمن وبعد حوالى ست ساعات من المحاولات الحثيثة مع الوالد من السيطرة عليه وضبطه وتحريز السكين التي كانت بحوزته، ونتج من ذلك إصابة طفيفة بأحد رجال الأمن وتم تقديم العلاج اللازم له في حينه»، وزاد: «بالرجوع لسجل المبلَّغ عنه (رب الأسرة) الجنائي، اتضح أنه سبق وأن سُجّلَ عليه تعاط لمواد مخدرة».

وأكد أن بقية الأسرة بما فيهم الأم بحالة صحية جيدة وتم ضبط إفادتهم الأولية، وجار إحالة ملف القضية إلى دائرة النفس بهيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال إجراءات التحقيق والبحث في المسببات التي أدّت لذلك.

السكان يشكون انقطاع "الخدمات" ووجود "مخالفي الإقامة"

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/589137

الطائف - عائض عمران

تذمر قاطنو حارة «ابن سويلم» خلال حديثهم إلى «الحياة» من عشوائية الحارة التي تعرقل حركة تنقل المركبات و تدخل آليات الدفاع المدني، إضافة إلى استقطابها عدداً من العمالة الوافدة المخالفة للأنظمة، والتي بدورها أسهمت في استحداث الجريمة.

واشتكى عدد من القاطنين من صعوبة وصول المياه لعدد من المنازل التي تقع في أعلى الجبل، وافتقار الحارة للمنشآت التعليمية، إذ لا تمتلك الحارة سوى مدرسة ابتدائية واحدة.

وأوضح المواطن «نوار البقمي» أحد قاطني الحي أنه يصعب تطبيق خطط الإخلاء عند الطوارئ، وتدخل آليات الدفاع المدني حال نشوب حريق، إضافة إلى عرقلة مركبات الإسعاف لنقل المرضى أو المصابين، إذ يصعب دخولها مع بعض الشوارع والممرات الضيقة، نظراً إلى عشوائية المنطقة.

واسترجع حادثة نشوب حريق بأحد المباني المهجورة في ساعات الليل الاخيرة، إذ أسهم قاطنو الحارة في إطفائه، لافتاً إلى أن نشوب الحرائق في المنازل الشعبية المهجورة يتكرر بين فترة وأخرى.

أما المواطن عبدالله عطيف فيرى أن عملية تأجير المنازل تخفي خلفها تستراً على المخالفين لنظام الإقامة والعمل، خصوصاً الجنسيات الأفريقية، موضحاً أن عقود التأجير في مكاتب العقار تتم بشكل نظامي، أما النزلاء فيكتشف أنهم خليط ولا توجد بينهم صلة قرابة في كثير من الأحيان، كما يوجد في صفوفهم نساء.

واستدل على ذلك بحادثة شهدتها الحارة قبل ثلاثة أشهر، إذ تم ضبط مصنع للخمور في أحد المنازل الشعبية المؤجر لمقيم، واتضح وجود ثمانية أشخاص آخرين لا يحملون إقامات وبرفقتهم امرأة تساندهم في عمليات التصنيع والترويج، وتابع قائلاً: «لم نكن نتوقع أن الحارة التي نسكنها تضم بؤراً للفساد الأخلاقي إلا عقب هذه الحادثة، فنحن في الشارع نشاهد أشخاصاً ولا نعلم ما خلفهم حتى تكشف الأجهزة الأمنية خباياهم المؤسفة».

وعن مواقف المركبات أشار إلى أنها محجوزة للقاطنين ولا يوجد شاغر للضيوف أو الزوار، الأمر الذي يلزمهم إيقافها خارج الحارة والترجل منها والسير على الأقدام حتى الوصول إلى المنازل المقصودة.

وأوضح المواطن حسين مجرشي أن الطبقة الأسفلتية في الشوارع التي تتقبل مرور المركبات متهالكة تماماً، إذ تسببت في إتلاف مركبات عدد من سكان الحارة، ووثقت علاقتهم بورش الصيانة.

وأفاد بأن الحارة تتمتع بخدمات الماء، الهاتف، والكهرباء، بيد أن الأولى لا تستفيد منها شريحة كبيرة من القاطنين، مرجعاً سبب ذلك إلى منازلهم التي تقع في قمة الجبل، إذ لا يصل إليها الماء الذي تتفجر غالبية تمديداته من المواسير وتنساب كميات هائلة منه في الشوارع، ما يدفعهم إلى الاستعانة بالصهاريج مقابل مبالغ مالية اثقلت كاهل عدد كبير منهم.

أما المواطن سعيد الحارثي فأشار إلى أن حارة «ابن سويلم» تحتضن مدرسة واحدة فقط للمرحلة الابتدائية، وتقع في مبنى مستأجر مكون من ثلاثة طوابق، واصفاً وضع الطلاب الذين ينتظمون صبيحة كل يوم دراسي لأداء الطابور الصباحي على الأسفلت في الشارع المجاور للمدرسة والمخصص لمرور المركبات، إذ يستعان بشريط تحذيري وإشارات لتوجيهها إلى المسار البديل فترة الطابور لحماية الطلاب الذين يتناولون وجبة الإفطار ويؤدون حصص التربية الرياضية في أرض أخرى يفصلها عن المدرسة هذا الشارع.

وأضاف: «رغم أن بعض القرى والهجر تجاوزت تلك الجوانب البدائية، إلا أن حارة ابن سويلم ما زالت تحتفظ بها رغم وقوعها في وسط المحافظة السياحية».

الأحساء: إغلاق مطعم "شهير" ... ومصادرة 200 كيلوغرام من اللحوم الفاسدة

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/589154

الأحساء – حسن البقشي
أغلقت بلدية العمران في الأحساء مطعماً «شهيراً» بسبب المخالفات الصحية والبيئية التي تم تسجيلها عليه، حيث يعمد العاملون فيه إلى تحضير وجبات «الشاورما، المشويات، المقبلات» في مستودع خلف المطعم في ظروف صحية سيئة تفتقر لأدنى الاشتراطات الصحية.
وأوضح رئيس بلدية العمران المهندس بجاد السبيعي أن الإغلاق يأتي في طور خطط البلدية لبرنامج المتابعة التصحيحية للمحال المتعلقة أنشطتها بالصحة العامة، مبيناً أنه تم مصادرة وإتلاف المضبوطات وتطبيق اللوائح والأنظمة الجزائية بحق صاحب المطعم.
وأشار إلى أن البلدية تعمل على تنفيذ برنامج مكثف لحملات المتابعة الرقابية للمحال المتعلقة أنشطتها بالصحة العامة والمحال التجارية للتأكيد على تطبيقها للاشتراطات الصحية والأنظمة البلدية، مضيفاً أن مراقبي صحة البيئة بالبلدية رصدوا كميات من اللحوم المعدة للطبخ والبيع فاسدة، وقامت البلدية بإغلاق المطعم فوراً حفاظاً على صحة المواطن، مؤكداً أن البلدية لن تتوانى في تطبيق لائحة الجزاءات على المخالفين وإغلاق المحال التي تتهاون في تنفيذ الاشتراطات الصحية المطلوبة.
وبين مدير إدارة صحة البيئة في بلدية العمران الدكتور غسان السعدون أن أمانة الأحساء وبلدياتها الفرعية تسعى من خلال هذه الحملات الرقابية المستمرة إلى تعزيز مبادئ الوعي الصحي والبيئي لأصحاب المحال والعاملين في كافة المحلات المتعلقة أنشطتها بالصحة العامة، وكذلك المحال التجارية، لافتاً إلى أن مراقبي صحة البيئة بإشراف الدكتور نوح المطوع قاموا بمصادرة المضبوطات من المطعم وإتلافها فوراً، وفق الطرق المتبعة، وتقدر كميات اللحوم المضبوطة بأكثر من 200 كيلوغرام، كما تم إغلاق المطعم لحين تصحيح وضعه.

درس احتساب العامل السعودي براتب 8 آلاف ريال أو أكثر بعاملَين في "نطاقات"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/589502

جدة - عبدالرحمن باوزير
أعلن مسؤول كبير في وزارة العمل أن الوزارة تدرس حالياً احتساب «موظفي النظام الجزئي» و«التدريب الصيفي للطلاب» ضمن برنامج «نطاقات»، وأضاف أن نسبة التوطين لفئتي العاملين بالنظام الجزئي والتدريب الصيفي ستكون ضئيلة. وأشارت مسودة طرحتها وزارة العمل عبر بوابتها الإلكترونية إلى أن العامل السعودي الذي يتقاضى 8 آلاف ريال أو أكثر سيحسب في «نطاقات» بواقع عاملين سعوديين عند حساب متوسط «التوطين». (للمزيد)

وقال مسؤول في الوزارة (فضل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة»: «إن الوزارة تدرس احتساب الموظفين جزئياً والعاملين خلال فترة الصيف في برنامج نطاقات، وإن تم احتسابهم في هذا البرنامج ستكون لهم نسبة بسيطة في نسب التوطين لدى المؤسسات والشركات التابعة للقطاع الخاص، إذ إن الوزارة تعمل على تفعيل العمل الجزئي والصيفي في برنامج نطاقات حتى تكون منظومة متكاملة».

وعن اقتراح إنشاء مراكز تدريب من طريق صندوق الموارد البشرية، أكد عدم مسؤولية الصندوق عن تدريب المقبلين على سوق العمل، وأن المسؤولية تقع على عاتق المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. وأضاف: «الوزارة تلزم المسجلين في (حافز) بالانتظام في دورات تدريبية، ولكن تدريب مستفيدي برنامج حافز بشكل صحيح في كل قرية ومدينة في السعودية يعد أمراً صعباً، كون البرنامج يحوي أكثر من مليون مستفيد».

وطرحت وزارة العمل على بوابة «معاً» الإلكترونية مسودة لتحديد أثر أجور السعوديين ومن يعامل معاملتهم في نسب التوطين، إذ طرحت المسودة 6 مواد تطالب بالتقويم وتقديم الاقتراح حول موادها، وتضمنت المسودة احتساب العامل السعودي في متوسط نسبة التوطين بواقع عامل واحد بشرط ألا يقل أجره الشهري عن 4 آلاف ريال، فيما يحسب العامل السعودي الذي يساوي أجره الشهري ألفي ريال بواقع نصف عامل عند حساب متوسط نسبة التوطين. وتشير إلى أن العامل السعودي الذي يساوي أجره الشهري 8 آلاف ريال أو أكثر يحسب بواقع عاملين سعوديين عند حساب متوسط نسبة التوطين.

صحيون يطالبون بتكثيف برامج التوعية لمرضى "الصرع"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/589378

الرياض - «الحياة»

طالب أطباء مختصون في مجال أمراض الصرع في المملكة بتكثيف البرامج التوعوية لمرضى الصرع وذويهم، وتطوير الخدمة الصحية المقدمة لهم، وتثقيف المجتمع بداء الصرع، وأنه يمكن التعايش مع المصابين في حال تناولوا الدواء المخصص واتبعوا إرشادات الطبيب.

ورأى الاختصاصيون الصحيون خلال ورشة «مستجدات الصرع» التي نظمتها مدينة الملك فهد الطبية في الرياض أول من أمس، بالتعاون مع مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، أن التثقيف سيسهم في إنجاح الخطط العلاجية المعنية بالمرض، وتخفيف العبء على الأسرة وعلى القطاع الصحي.

وأوضح استشاري أمراض الصرع رئيس اللجنة المنظمة لورشة العمل الدكتور صلاح بن باز أن الورشة ناقشت أحدث الطرق لعلاج مرضى الصرع علاجاً للحالات المستعصية مقارنة بالعلاج الدوائي، وكيفية اختيار المرضى المناسبين للعلاج الجراحي، مبيناً أن المختصين في الورشة سعوا إلى كشف الوسائل الحديثة في داء الصرع في مستوى الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وتعريف أطباء الأسرة والباطنة والأطفال والعناية المركزة، والمتدربين في المجال الصحي بأنواع الصرع وكيفية معالجة المرضى.

من جهتها، قالت منسقة ورشة العمل عضو الفريق التطوعي لدعم المصابين بالصرع في مدينة الملك فهد الطبية أمل العتيبي إن المدينة أسست فريقاً تطوعياً عام 2007، برئاسة رئيسة قسم علم الأعصاب واستشارية مخ وأعصاب واضطرابات النوم الدكتورة فوزية بامقدم، للتعريف بداء الصرع وتثقيف الفرد والمجتمع وتصحيح مفاهيمه الخاطئة، وتوضيح أنه مرض كسائر الأمراض، وشرح الإسعافات التي يجب اتخاذها أثناء حدوث النوبة التشنجية.

وأفادت العتيبي أن الفريق التطوعي في المدينة نظم العديد من المحاضرات العلمية والفعاليات الثقافية والتوعوية عن مرض الصرع داخل المملكة وخارجها.

"استئناف الشرقية" تنظر 6 آلاف قضية خلال عام... و"المخدرات" في "الصدارة"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://alhayat.com/Details/589422

الدمام – منيرة الهديب

بلغ عدد القضايا التي نظرتها محكمة الاستئناف في المنطقة الشرقية، ستة آلاف قضية خلال العام الماضي، هي عبارة عن أحكام «ابتدائية» أصدرها قضاة المحاكم، سواءً العامة أو الجزائية في المنطقة. ويقوم قضاة الاستئناف بدرس القضايا، ليتم التصديق عليها، أو تدوين ملاحظات، أو نقض الأحكام. وتنوعت القضايا بين الإنهائية، والحقوقية، والجنائية. فيما تصدرت المخدرات أعمال المحكمة، بـ 2802 قضية. تلتها السكر بـ828، والسرقة 627 قضية.

وأوضح التقرير السنوي لمحكمة الاستئناف (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن «قُضاة الاستئناف عملوا على 6811 قضية، أحيلت إليهم من محاكم المنطقة، خلال العام الماضي». فيما كشف مصدر في المحكمة إلى «الحياة»، أن «بعض هذه القضايا يتم النظر فيها حالياً، والاطلاع على الطعن المقدم من المتهمين، أو المدعي العام في القضية. فيما تمّ البت في معظمها».

وسجلت قضايا المخدرات تصدراً من بين هذه القضايا، بمعدل 2802 قضية. فيما سُجل انخفاض في قضايا «الاتجار في البشر» بواقع أربع قضايا. ونظرت محكمة الاستئناف في الشرقية في 828 قضية سكر، و 627 سرقة، و 267 ضرب، و155 سب وقذف، و144 لواط، و117 حادثة مرور، و115 زنا. فيما بلغ عدد قضايا القتل 92، و85 قضية خطف، و36 سطو، و29 غسيل أموال، و21 عنف ضد المرأة، و5 حمل سلاح، و 1484 قضية أخرى. فيما لم تحل إلى المحكمة قضايا عنف ضد أطفال.

بدوره، أوضح القاضي المتقاعد عبدالله العثمان، في تصريح إلى «الحياة»، أن «القاعدة الكبرى في التقاضي، سواءً في المحاكم العامة أو الجزائية، هي «البينة على المدعي واليمين على من أنكر»، وهي نص حديث نبوي»، موضحاً أن «القضايا التي تبنى عليها عملياً تنتهي بتثبيت الحكم الصادر من القاضي الذي نظرها ابتداءً. أما خلاف ذلك؛ فإنها تأخذ منحى النقض والإعادة. ومن ثم تصدر محاكم الاستئناف لها في حال إصرار القاضي على حكمه الموضوعي. وذلك على النحو المفصل في الأنظمة المنظمة للعمل القضائي».

وعن إحالة القضايا من المحاكم إلى الاستئناف، ذكر أن ذلك «عمل إداري مرتبط في إدارة الدعاوى والأحكام. كما أنها مرتبطة في مواعيد الاعتراض المقررة نظاماً، والمرتبطة هي الأخرى في جاهزية الحكم لتسليمه إلى المستأنف»، مضيفاً أن «بدء احتساب المدة والتطبيق العملي يظهر وجود تأخير في رفع الدعاوى إلى محاكم الاستئناف. وينسب ذلك على إعادتها، وإن كان بشكل أقل (أي إعادتها إلى المحاكم العامة)».

وأوضح العثمان، الذي يعمل حالياً في مجال المحاماة، أن «الاستئناف قضاء مستندات في الغالب. وكانت المعاناة في عدم التصدي وإعادة القضية إلى القاضي، أو الدائرة مصدرة الحكم مرة أو مرتين أو أكثر، ارتكازاً إلى أن الملاحظات إجرائية، ما يطيل أمد الدعوى وإرهاق المتقاضين والقاضي. كما أن عدم ذكر جميع الملاحظات الإجرائية والموضوعية في إعداد الدعوى يجعل الوقت يمتد إلى سنين. لأن الدعوى إذا أعيدت لإجراء شكلي ينقدح لدى القاضي موافقة الاستئناف على النتيجة الموضوعية. ومن ثم لا يتطرق إليها، ما يجعل الدعوى تُعاد له بملاحظة موضوعية»، مؤكداً أن ذلك «على حساب وقت الجميع. ويكون محل تقويم للقاضي عند الترقيات وأعمال التفتيش عليه، ومدخل مشروع لشكايته، باعتباره من يواجه المتداعين».

يُذكر أن الأحكام الصادرة في الدعاوى اليسيرة التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء، هي الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الدعوى، ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها، لا تكون قابلة للاستئناف إلا مع الاعتراض على الحكم الصادر في الموضوع.

وبدأ تفعيل عمل محاكم الاستئناف في العام 1432هـ. وتضم المملكة 11 محكمة استئناف، يعمل فيها 416 قاضياً. وكان الاستئناف تطبيقاً لمبدأ «التقاضي على درجتين». وهو المبدأ السائد في النظام الإجرائي المقارن، الذي أخذ به النظام القضائي كقاعدة أصلية. لأنه مدعاة إلى «تريث قاضي الدرجة الأولى، وحرصه على الدقة في تحري وجه الحق، وإعمال القواعد الشرعية والنظامية في تبصرٍ وحكمة». وفي ذلك وحده ضمان كبير للخصوم، فضلاً عن الضمان المستمد من تهيئة فرصة أخرى لعرض وجهات النظر المختلفة على هيئة جديدة مكونة من قضاة أكثر عددًا وخبرة.

يناقش نظاماً لجباية الزكاة وتعديل مقترح للائحة الوظائف التعليمية الأسبوع المقبل

الشورى يجدد المطالبة بصرف بدل لكتّاب الضبط في "العدل" أسوةً ب "التحقيق والادعاء"

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م

http://www.alriyadh.com/2014/01/03/article897879.html

الرياض عبدالسلام البلوي

بدا من تقرير وزارة العدل السنوي الأخير تذمرها من عدم تجاوب مجلس الخدمة المدنية بشأن صرف بدل لأعوان القضاة من كتّاب الضبط والسجل بينما أجاز المجلس قبل مدة البدل لنظرائهم في هيئة التحقيق والإدعاء العام ومنع صرفه لكتّاب الضبط في المحاكم، وبينت الوزارة في تقريرها الذي حصلت عليه "الرياض" أن تلك معادلة يصعب إيجاد التبرير لها، واشتكت من التسرب الوظيفي لأعوان القضاة لعدم وجود حوافز مناسبة لاسيما بعد تنامي حجم العمل وزيادة الأعباء وعدم تحقق رغبة من الجهات المعنية في صرف بدل طبيعة عمل لأعوان القضاة من كتّاب الضبط والسجل.

توصيات بدراسة تقويمية لمسيرة مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء .. والتعاون في تطبيق قضاء التنفيذ

من جهته جدد مجلس الشورى عبر لجنته للشؤون الإسلامية والقضائية المطالبة بصرف بدل لكتّاب الضبط والسجل في الوزارة ومساواتهم بكتّاب الضبط في هيئة التحقيق والادعاء العام.

وأكدت اللجنة أن كتّاب الضبط بموجب نظام القضاء يصنفون على أنهم معاونون قضائيون باعتبار عملهم في طليعة الإسناد القضائي المعول عليه في تسريع الفصل القضائي، حيث تشير دراسات وزارة العدل إلى أن الجهد الذي يقوم به كتّاب الضبط لايقل عن 40% من إستراتيجية تسريع القضايا فيما يرتهن أداؤهم في حماسته وجودته على شعورهم بالعدالة حيالها من قبل المنظم حيث أجاز مجلس الخدمة المدنية قبل مدة صرف بدل لنظرائهم في هيئة التحقيق والإدعاء العام ومنع من صرفه لكتّاب الضبط في المحاكم، وهي المعادلة التي يصعب إيجاد التبرير لها والمتضمن صرف بدل للكتّاب أسوة بنظرائهم في هيئة التحقيق والإدعاء العام.

إلى ذلك خلصت الدراسة التي قامت بها اللجنة القضائية للتقرير السنوي الأخير لوزارة العدل، إلى التوصية بإجراء دراسة تقويمية شاملة لمسيرة مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والوقوف على المعوقات التي تواجهه ووضع الحلول المناسبة لها.

والتوصية جاءت للإجابة عن التساؤل الدائم عن حجم الانجاز الفعلي الذي تحقق في هذا المشروع ومدى أهمية ماتم إنجازه في النهوض بمرفق القضاء وماهي نسبة ماتم إنجازه إلى المشروع كاملاً؟ ، وبعد أن تدارست لجنة الشؤون القضائية

إجابات مسؤولي الوزارة على منجز تطوير القضاء ونظراً لمرور قرابة 7 سنوات على انطلاق المشروع الكبير الذي يعد مرحلة مهمة وعلامة فارقة في تاريخ القضاء السعودي، قررت الحاجة إلى تقييم دقيق للنتائج التي تحققت والعمل على تلافي ماقد يحصل أو يمكن أن يحصل من قصور أو خلل أو عقبات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، كما أكدت اللجنة في التوصية الثانية لها على تقرير "العدل" على أهمية التعاون من قبل الجهات المعنية مع وزارة العدل في تطبيق قضاء التنفيذ.

من ناحية أخرى يستهل مجلس الشورى أعمال السنة الثانية من الدورة السادسة بالاستماع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة والتي سيتلوها رئيس اللجنة في السنة الثانية صالح عيد الحصيني بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه الشركات التي تمتلك عقارات في حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة ويؤسسها أو يشارك في تأسيسها غير السعوديين أو يمتلكون أسهما فيها، وما تصدره هذه الشركات من أوراق مالية وتحديد المقصود بعبارة (لغير السعودي) الواردة في المادة الخامسة من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره.

ويناقش المجلس الاثنين المقبل تقرير اللجنة الخاصة بشأن مشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية، وكذلك تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح مشروع نظام لرعاية كبار السن في المملكة المقدم من عضو الشورى السابق المهندس سالم المري.

وفي الجلسة الثانية التي تعقد الثلاثاء المقبل يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن تباين الشورى ومجلس الوزراء حول مشروع اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن مقترح الدكتور أحمد آل مفرح تعديل المادة السادسة من لائحة الوظائف التعليمية.

نصت على ترشيد الانفتاح والتفاعل الإيجابي للشباب السعودي مع مؤثرات العولمة دون فقدان هويته وشخصيته الوطنية

الشورى: الإستراتيجية الوطنية للشباب شملت محاور التعليم والعمل والصحة والثقافة واستثمار وقت الفراغ

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/01/03/article897878.html

الرياض - محمد الشيباني

تعد الإستراتيجية الوطنية للشباب التي أقرها مجلس الشورى في جلسته العادية التاسعة والستين التي عقدها الاثنين الموافق 1434/2/27هـ، في غاية الأهمية كونها تتعلق بفئة الشباب الذين يشكلون النسبة الأعلى في المجتمع السعودي، حيث إن متوسط نمو الشباب في المملكة هو الأعلى على مستوى العالم، وتشكل الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة مرحلة البناء والتعليم، لذلك كان لابد أن تعتني الدولة بكافة مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية من خلال التشريعات والمبادرات والبرامج التي تناسب وضعهم، ودورهم في الدفع بمسيرة التنمية وخدمة المجتمع في المملكة، ومن أهم المبادرات إعداد إستراتيجية وطنية للشباب.

العواد: يجب أن يكون للشباب دور في عملية التنفيذ والتقويم في جميع مراحلها

وأوضح عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الدكتور خالد العواد أن المجلس وافق على مشروع الإستراتيجية الوطنية للشباب بعد أن ناقشها في جلستين ماضيتين في ضوء تقرير اللجنة التي درست الإستراتيجية دراسة شامل ومعمقة.

كما وافق على إنشاء مجلس أعلى للشباب يتولى الإشراف على تنفيذ الإستراتيجية وخططها والمتابعة والتقويم وتنسيق الجهود والبرامج بين القطاعات المختلفة، وطالب المجلس في قراره الجهات المعنية وذات العلاقة بالإستراتيجية بالالتزام بما ورد فيها وتوفير كافة متطلباتها المالية والبشرية.

وبين الدكتور العواد في تصريح بهذه المناسبة أن إعداد مشروع الإستراتيجية بدأ في العام 1431هـ بتشكيل لجنة فنية استشارية برئاسة وزارة الاقتصاد والتخطيط وعضوية وزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم ، والرئاسة العامة لرعاية الشباب، ووزارة الثقافة والإعلام، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة العمل، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وعقدت اللجنة 41 ورشة عمل مع الشباب ذكوراً وإناثاً في 23 مدينة ومحافظة بمختلف مناطق المملكة، شارك فيها أكثر من 1200 شاب وفتاة بالتعاون مع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وبعض الجهات الحكومية والأهلية.

كما عقدت 8 حلقات نقاش مع الخبراء والمختصين بشؤون الشباب في مقر وزارة الاقتصاد والتخطيط بمشاركة 40 خبيراً وأكاديمياً في المجالات ذات العلاقة بمجاور إستراتيجية.

وأفاد الدكتور العواد أن لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة الشباب بادرت عند وصول مشروع الإستراتيجية لمجلس الشورى، وإحالته للجنة بالاجتماع بأعضاء اللجنة المشكلة لإعداد الإستراتيجية في وزارة الاقتصاد والتخطيط وعدد من المهتمين والأكاديميين. ومن ثم درست الإستراتيجية بكل تفاصيلها، دراسة شاملة ، ومستفيضة، ورفعت تقريرها بشأنها إلى المجلس، حيث ناقشها في جلسته المنعقدة بتاريخ 1434/6/19هـ، وواصل مناقشتها في جلسته التي عقدت بتاريخ 1434/6/25هـ وبناء على تلك المناقشات أجرى المجلس عدداً من التعديلات على مشروع الإستراتيجية، منها ما يأتي:

- إظهار الهوية الوطنية القيمية الإسلامية لهذه الإستراتيجية.
- التعامل مع الفئة المستهدفة على أنها ثلاث فئات هي فئة المرحلة الثانوية، وفئة المرحلة الجامعية، وفئة ما بعد المرحلة الجامعية، والسعي لإعداد القيادات الشابة بشكل كاف وبارز.
- ضمَّن المجلس مشروع الإستراتيجية بعض الموجهات لمعالجة البيانات الواردة في الفصل الثاني والتي تشير إلى ضعف التأهيل والبطالة وانتشار بعض العادات السيئة كالمخدرات والتدخين.
- نوه المجلس إلى وجود خلط للمفاهيم في أكثر من موضع، فعلى الرغم من تعريف المصطلحات في بداية كل مجال إلا أن هذه التعريفات لم تتم صياغتها صياغة إجرائية، إضافة إلى أنه لم يتم مراعاة هذه التعريفات ومدلولاتها في أثناء تناول المجال. بل إن بعض المفاهيم تحتاج إلى توضيح أكثر، وبعضها مرتبك مثل الخلط في مفهوم (الثقافة) فالتعريف مختلف تماماً عن مضامين المحور، وكأن الأمر مناقشة وزارة الثقافة والإعلام لا الثقافة بشكل منفصل عن الإعلام، وكذلك الخلط من الناحية الفعلية بين مصطلحي التعليم والتعلم، والتدريب والتأهيل.
- كما نوه المجلس إلى أن العديد من السياسات الواردة لم يتم بناؤها في ضوء تحليل الواقع وما يحتاجه الشباب، وإنما في ضوء طبيعة مهام الجهات ذات العلاقة، إلى جانب أن بعض السياسات ترتبط بالجهات وليس جهة الشباب؛ خاصة في مجالات العمل، والصحة، والتعليم والتدريب.
- أكد المجلس ضرورة التركيز بصورة أفضل على محور الترويح واستثمار وقت الفراغ، وتوضيح المخطط العام والمرحلي للإستراتيجية. وأن تستهدف الإستراتيجية فئات الشباب بجميع أطيافه الفكرية، وطاقاته الذهنية والبدنية بما في ذلك الموهوبين والمتميزين وذوي الإعاقة. وأن تستهدف برامجها الشباب والفتيات بشكل متوازٍ.

ووفقاً لرئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب فإن الإستراتيجية تتضمن عدداً من الفصول والمحاور الرئيسة التي تشمل مجموعة من القضايا ذات العلاقة بالشباب في المملكة منها فصل للإطار العام للإستراتيجية ويتضمن عرضاً مفصلاً لأهداف الاستراتيجية ومنطلقاتها ومحاورها ومراحل ومنهجية تطويرها وتنفيذها. وفصل يتناول الوضع الراهن للشباب، وعرض للتطور في عدد الشباب ومعدل نموهم ونسبتهم من إجمالي السعوديين.

وشملت الإستراتيجية ثمانية محاور تناولت التعليم والتدريب، ومن أبرز قضاياه العلاقة بين المؤسسة التعليمية والطلب والتركيز على جودة التعليم، وتطوير نوعيته إضافة إلى مواءمة مخرجات التعليم والتدريب للواقع الفعلي لسوق العمل.

وفيما يتعلق بمحور "العمل" حددت الإستراتيجية عدداً من القضايا التي تهدف إلى معالجتها، في مقدمتها البطالة والتي تهدف الإستراتيجية إلى تمكين الشباب من الحصول على فرصة عمل مناسبة تنسجم مع ميولهم وقدراتهم واختصاصهم العلمي وتضمن لهم مستقبلاً مستقراً.

كما عالجت الثقافة المجتمعية السائدة لمزاولة المهن والأعمال، وقضايا تأهيل الشباب وتدريبهم، والعمل الحر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
وفي محور الصحة تسعى الإستراتيجية من خلال قضايا التغذية ونمط الحياة والصحة النفسية وصحة الأم والطفل إلى تنشئة جيل من الشباب يتمتع بصحة بدنية نفسية جيدة، كما تتعامل مع قضايا حوادث المرور ومشكلة تعاطي المخدرات والتدخين والسلوكيات البيئية.
أما الثقافة والإعلام فخصصت الإستراتيجية الوطنية للشباب محوراً خاصاً بها، وجعلت من أبرز قضاياه الانفتاح العالمي وتحديات العولمة وقد نصت الإستراتيجية على ترشيد الانفتاح والتفاعل الإيجابي للشباب السعودي مع مؤثرات العولمة دون فقدان هويته وشخصيته الوطنية، وهدفت أيضاً من خلال قضية "الإعلام الجديد" إلى تمكين الشباب وتأهيلهم على الاستخدام الأمثل لوسائل وأدوات الإعلام الجديد.
وحددت الإستراتيجية في محورها الخامس"الاتصالات وتقنية المعلومات" أربع قضايا مهمة صممت لها أهدافا تسعى لتحقيقها ومن تلك القضايا العولمة والتأثير في الهوية الإسلامية والوطنية، وأبرز هدف هنا تمكين الشباب وتأهيلهم للتعامل مع مؤثرات تقنية المعلومات وتوعيتهم بإيجابياتها وسلبياتها للمحافظة على هويتهم وشخصيتهم الوطنية.
ونصت الإستراتيجية من خلال المحور الخاص بالترويح واستثمار وقت الفراغ على توفير الأنشطة الترويحية النوعية في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية من خلال عنصر كفاية الأنشطة والمرافق الترويجية والرياضية، وتمكين الشباب بجميع فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية، أماكن سكنهم، وذوي الاحتياجات الخاصة من استثمار الفراغ، وممارسة هواياتهم واستثمار وقت فراغهم بإيجاد الفضاء والبيئة الملائمة لتشجيعهم على المشاركة في أنشطة شبابية ترويحية منسجمة مع ميولهم واهتماماتهم.
وركز محور المواطنة الصالحة والمشاركة المجتمعية على قضية الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخها من خلال تحقيق الانتماء للوطن وتأصيل مفاهيم الوطنية والمواطنة في نفوس الشباب، كما جعلت من قضاياها، المشاركة المجتمعية، والغلو والتطرف والأمن الفكري والتطوع، حيث حددت الإستراتيجية هدفاً لهذه القضايا ينص على تشجيع الشباب على المشاركة المجتمعية وتنمية قدراتهم وإمكاناتهم وإكسابهم الخبرات المهمة في حياتهم بما يؤدي إلى تنمية الولاء والانتماء للوطن وعلاج المشكلات السلوكية والفكرية.
وتناول محور الأسرة أربع قضايا، هي الزواج وتكوين الأسرة والطلاق والعنف الأسري والاحتياجات الخاصة، حيث تسعى الإستراتيجية إلى تعميق القيم الأسرية لدى الشباب من الجنسين وزيادة إقبالهم على الزواج، وتعزيز التوافق والتواصل والترابط بين أفراد الأسرة لبناء أسرة متماسكة مستقرة آمنة، إضافة إلى رفع وعي المجتمع أفراداً ومؤسسات بحقوق وإمكانات الشباب المعوقين.
ورأى الدكتور خالد العواد أن من أهم التوصيات التي تضمن نجاح الإستراتيجية هي أهمية إشراك الشباب بوصفهم المستهدفين الرئيسيين بهذه الإستراتيجية ، وأن يكون لهم دور في عملية التنفيذ والتقويم في جميع مراحل الإستراتيجية، والوصول إلى أكبر عدد منهم في جميع مناطق المملكة.
وأكد على ضرورة تعاون مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بمحاور الإستراتيجية ، مع ضرورة تخصيص الميزانيات المالية الكافية، سواء من الجهة المشرفة على تنفيذ الإستراتيجية، أو الجهات المتعاونة على تنفيذ برامج الإستراتيجية وأنشطتها مع ضمان استدامة الدعم المالي على المدى القصير والمتوسط والبعيد.
ودعا لإقامة منتدى وطني للشباب لجميع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بتنمية الشباب ، وذلك لتبادل الآراء وتوجيه الجهود نحو الأنشطة المشتركة وتبني المبادرات والبرامج النوعية التي ترتقي بالشباب، وإنشاء مجالس محلية شبابية على غرار المجالس المحلية القائمة، أو تمكين الشباب من تمثيلهم في جميع المجالس المحلية، وأن يكون هناك فرق شبابية تطوعية مرتبطة بتلك المجالس لنقل احتياجات الشباب التنموية إلى الجهات العليا.
وأعرب الدكتور العواد في ختام تصريحه عن شكره وتقديره لأعضاء مجلس الشورى الذين أسهموا بآرائهم ومداخلاتهم أثناء مناقشة الإستراتيجية في منحها مزيداً من الدعم ، والتصور العملي الذي سيشكل بإذن الله نقلة نوعية في مجال العمل المجتمعي والشبابي على وجه خاص.

تسوير 400 بئر في الشرقية لحماية الأرواح من الأخطار

المصدر: جريدة الرياض السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/net/article/898301

الخبر - ابراهيم الشيبان:
قدم برنامج الفوزان لخدمة المجتمع، من نشاطه في إطار مبادرته بتسوير الآبار الارتوازية الخطرة والمهجورة في المنطقة الشرقية، من خلال تقديم خبرته في تقديم ملف كامل لكل مناطق المملكة عن كيفية تحديد الموقع واختيار المقاول وتحديد التكلفة التقديرية وعن عدد الآباء التي قام البرنامج تسويرها 400 بئر، منتشرة في صحراء المنطقة الشرقية، وذلك بالتعاون مع مديرية الدفاع المدني في المنطقة.
وأوضح الأمين العام لبرنامج الفوزان لخدمة المجتمع الدكتور صالح القوم : أن "مبادرة تسوير الآبار الخطرة في صحراء المنطقة الشرقية، أطلقها برنامج الفوزان لخدمة المجتمع في عام 2009، بتوقيع اتفاقية مع مديرية الدفاع المدني في المنطقة الشرقية، يتضمن قيام البرنامج بتسوير 400 بئرا خطرا، وتغطيتها ووضع علامات إرشادية على فوهاتها". وأضاف "رأينا في البرنامج الهدف المتميز الذي سعينا له سابقا خاصة بعد حوادث الغرق التي وقعت أخيراً بسبب هذه الآبار، وننطلق في هذه المبادرة من حسنا الوطني والرغبة في مشاركة الجهات الحكومية في المحافظة على سلامة المواطنين من أخطار تلك الآباء، التي تشكل خطراً على حياة كل من يقترب منها".
وأضاف القوم أن "المبادرة، ركزت على صحراء الصمان، وقال: "الصمان منطقة صحراوية الطابع، وبها عدد كبير من الآباء الخطرة، وتم عمل مسح ميداني لها، وتحديد المواقع الخطرة فيها، التي تحتاج إلى تسوير، ووضع لوحات إرشادية، بالتنسيق مع القسم الهندسي في مديرية الدفاع المدني، التي تولت عمل التصاميم الهندسية اللازمة"، مشيراً إلى أن "عملية تسوير الآباء الخطرة، تعد الأولى من نوعها على مستوى المملكة، بهدف حماية العابرين، ومنع تعرضهم إلى مخاطرها".

رفعت بمشروع حماية المال العام للمقام السامي

• نزاهة" تبحث تطوير نظام مكافحة الرشوة وفقاً لاتفاقيتي الدول العربية والأمم المتحدة

المصدر: جريدة الرياض السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/01/04/article898207.html

الرياض - عبدالعزيز العنبر
تعكف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، مع الجهات ذات العلاقة على تطوير نظام لمكافحة الرشوة بعد أن تلقت الهيئة موافقة المقام السامي على مقترحها في شأن تشكيل لجنة من الجهات المعنية لتطوير نظام لمكافحة الرشوة وتضمينه نصوصاً لتجريم الرشوة في القطاع الخاص واقتراح تضمين وجوب الإبلاغ عن جريمة الرشوة، وفقاً لمتطلبات الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وكشف تقرير "نزاهة" للعام 33 - 1434، أن الهيئة أعدت مشروع "نظام حماية المال العام" ورفعت به للمقام السامي، كما طلبت الهيئة من ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق الإفادة عما تم بشأن تطوير نظامهم وهيكلهم الإداري، وتلقت الهيئة رد الديوان بمبادرته بإعداد نظامه المطور والرفع به للمقام السامي، كما تلقت رد هيئة الرقابة والتحقيق بأن الهياكل التنظيمية والاختصاصات في ضوء التعديلات الجديدة مازالت تحت الإعداد.
وأعدت الهيئة وفقاً للتقرير مشروع "اللائحة التنفيذية للإبلاغ عن حالات الفساد" ومشروع "قواعد حماية النزاهة ومنح المكافآت للمبلغين عن حالات الفساد" ومشروع "ضوابط الإدلاء بإقرارات الذمة لبعض فئات العاملين بالدولة" ومشروع "ضوابط أداء القسم الوظيفي لبعض فئات العاملين بالدولة" ورفعت الهيئة تلك المشاريع للمقام السامي منذ سنتين ولم تصدر الموافقة عليها لحد الآن.
وأشار التقرير إلى أن "نزاهة" تلقت في عام التقرير 10479 بلاغاً، منها 7859 بلاغاً لا تدخل ضمن اختصاصاتها، وأحالت 30 بلاغاً لهيئة التحقيق والإدعاء العام، و 64 بلاغاً لوزير الصحة، و 59 بلاغاً لوزير الشؤون البلدية والقروية وأمناء المناطق، و 58 بلاغاً لوزير التربية والتعليم، و 30 بلاغاً لوزير المياه والكهرباء والجهات التابعة للوزارة، و 23 بلاغاً لوزير النقل، و12 بلاغاً لوزير الداخلية والجهات التابعة للوزارة.
وأوضح التقرير أن الهيئة سعت منذ إنشائها إلى استقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة التي تتوافر فيها الاشتراطات التي نص عليها تنظيم الهيئة ولائحتها التنفيذية، وبلغ عدد موظفيها 249 موظفاً جميعهم سعوديون، من أصل 313 وظيفة معتمدة في ميزانية العام المالي 33 - 1434، وعملت الهيئة على دعم وتأهيل وتطوير موظفيها، فقامت بتدريبهم داخل المملكة وخارجها، وبلغ عدد الملتحقين بالدورات الداخلية 102 موظف، فيما تم تدريب 32 موظفاً بالخارج.
وبين التقرير أن ميزانية الهيئة للعام المالي 33 - 1434 بلغت 236 مليون ريال، فيما بلغت مصروفات الهيئة للعام نفسه 70 مليون ريال فقط، وبررت الهيئة أسباب ذلك لعدم اكتمال العدد الكلي للموظفين بسبب تحوط الهيئة في اختيار موظفيها، وخفض أيام الانتداب للموظفين، وعدم صرف مكافآت الأداء لبعض موظفي الهيئة لعدم استيفاء الضوابط، وعدم حاجة الهيئة لإبرام عقود صيانة في المبنى، وقيام وزارة المالية بسداد الإيجار لمالك العقار مباشرة.

مؤتمر جامعة طيبة "حقوق المرأة بالإسلام" يختتم فعالياته

التأكيد على موقف الإسلام من تكريم المرأة ونشر ثقافة حقوقها القضائية

المصدر: جريدة الرياض السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/01/04/article898113.html

المدينة المنورة - فايزة ناصر
خلص مؤتمر جامعة طيبة "حقوق المرأة في الإسلام" والذي اختتم فعالياته امس الاول بحزمة توصيات شملت كافة محاور المؤتمر.
وأكد الباحثون والباحثات على أهمية إتاحة مجالات عمل للمرأة تقوم بها من منزلها بحيث يمكن تشغيل اكبر عدد من النساء والاستمرار في إنشاء مكاتب استشارية نسائية يقوم عليها مختصات في الشريعة الإسلامية والإرشاد الأسري والتوصية بإنشاء مثيلاتها داخل جهات التقاضي، والتأكيد على ضرورة عرض جميع قضايا المرأة على الكتاب والسنة وجعل الحاكمية لهما دون سواهما عليها.

وتضمنت التوصيات التأكيد على موقف الاسلام من تكريم المرأة بشتى الوسائل واعتبار حقوقها من قبيل الواجبات على الفرد والمجتمع، نشر ثقافة حقوق المرأة القضائية وتعريفها بإجراءات التقاضي في المحاكم للحصول على حقوقها والتوصية لدى الجهات ذات العلاقة بتسهيل إجراءات التقاضي والعمل على سرعة البت في القضايا العالقة للمرأة السعودية والاهتمام بالإحصاءات في مجال رصد منع المرأة من حقوقها مما يساعد على تبين حقيقة الواقع ايجابيا وسلبا والاستفادة منها في مجال الدراسات والبحوث الخاصة بواقع المرأة في المملكة والتوصية بأن يقترن العمل بالعلم الشرعي والتطبيق لما تم تنظيره في مجالات حقوق المرأة، كما اقترح المشاركون والمشاركات في المؤتمر انشاء هيئة علمية متخصصة لتتبع ورصد ما يصدر عن الإعلام العالمي والمؤتمرات الدولية حول حقوق المرأة وقضاياها للإفادة مما فيه نفع وتجنب ما فيه ضررا او شبهة او منافاة لتعاليم الدين الإسلامي وتطوير المقررات الدراسية في كافة المراحل بحيث تتضمن حقوق المرأة في الاسلام وعرضها بما يناسب الاجيال.
مطالب بإتاحة مجالات عمل للمرأة من المنزل والاستمرار في إنشاء مكاتب استشارية نسائية
وكانت فعاليات المؤتمر الذي نظمته جامعة طيبة ضمن فعاليات المدينة المنورة عاصمة للثقافة الإسلامية وشارك فيه باحثون وباحثات من جميع مناطق المملكة قد واصل جلساته امس الاول بعقد الجلسة الثالثة بعنوان الحقوق المدنية للمرأة السعودية برئاسة الدكتور عبيد بن سالم العمري عميد المعهد العالي للائمة والخطباء ومقررة الجلسة الدكتورة ايمان بنت محمد عزام حيث اوضح الباحث الدكتور مصطفى مخدوم عضو هيئة تدريس بجامعة طيبة، في بحث بعنوان "الحقوق المدنية للمرأة السعودية" رؤية تأصيلية عن حقوق المرأة في الاسلام مقارنة بحقوقها في المواثيق الدولية ورؤية اتفاق على بعضها وخلاف كبير في بعضها الاخر مما جعل بعض الدول الإسلامية كالمملكة العربية السعودية وماليزيا تتحفظ على بعض البنود وتشترط في تنفيذها عدم تعارضها مع الشريعة الاسلامية، وقال ان المشكلة تكمن في امرين اولا جهل الهيئات الدولية والمنظمات الحقوقية بحقوق المرأة في الاسلام والأساس الفكري والفلسفي وظنهم الجائر بأن الاسلام هضم المرأة بحقوقها، وثانيا تجاهل بعض الهيئات الدولية لاختلاف الثقافات والشعوب في النظرة لحقوق المرأة في التفاصيل والجزيئات وليس في المبادئ العامة.
وتطرقت دراسة (الحقوق المدنية للمرأة السعودية "حق التقاضي لسوء العشرة الزوجية") التي قدمتها الدكتورة نور بنت حسن بن عبد الحليم قاروت إلى اهتمام غير المسلمين بالأحكام الشرعية التي تخص المرأة المسلمة ووصفهم لها باضطهاد وظلم المرأة، وخطأ بعض القضاة باختيار ما يحقق العدل للمرأة المظلومة بتمسكهم بمذهب فقهي لا يحقق المصلحة في هذا العصر، وجهل كثير من النساء بحقوقهن، وبكيفية التقاضي التي توصلهن إليها، وأشارت أن المتأمل بإنصاف يجد أن الفقهاء في أغلب أحكامهم نصروا المرأة وراعوا ضعفها، وعلى القضاة الاجتهاد في اختيار الأحكام الشرعية بما يتحقق به مصالح العباد، ويمكن تيسير ذلك عليهم بتقنين أحكام الأحوال الشخصية واختيار الأرجح الذي لا يتعارض مع المصالح، وأن بعض الإجراءات القضائية تحتاج إلى إعادة النظر، وتهذيبها بما يلائم روح الشريعة التي جاءت بالمصالح ودرء المفاسد، وأوصت الباحثة بفتح مكاتب نسائية في كل محكمة، فيها ما لا يقل عن مستشارتين، إحداهما تحمل تخصص شريعة ودراسات إسلامية، والثانية تخصصها إرشاد أسري، وتزويد المحاكم بالتقنية الحديثة التي تكشف هوية وشخصية الزوجين، وتساعد على إثبات القضية وتوثيقها، وتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها الزوجية إعلامياً، وتعليمياً في المراحل الدراسية.
فيما تناولت ورقة الدكتورة هدى بنت دليجان الدليجان (الحقوق المدنية للمرأة السعودية دراسة تأصيلية) بيان أهمية مشاركة المرأة السعودية في تنمية المجتمع فهي عامل مهم من عوامل بناء المجتمع بمشاركة أخيها الرجل، والحقوق المدنية للمرأة السعودية المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ووسائل تحقيق اللوائح التنظيمية لنيل الحقوق المدنية للمرأة السعودية في بناء الأسرة، ومعالجة القصور التنظيمي بخطط التحسين والمراجعة الدورية، وبيان بعض الحقوق العملية التي تضمنتها اللوائح التنظيمية الواردة في عمل المرأة السعودية، وكذلك بعض الحقوق العدلية للمرأة السعودية، وتوجيه المجتمع لحماية المرأة السعودية من أدنى ظلم أو غبن لحقها المشروع، وأوصت الدليجان بضرورة تفرغ الباحثين (نساء ورجال) للبحث في المسائل المعاصرة المتعلقة بالمرأة السعودية وأهمية المراجعات لبعض الإجراءات التي قد تكون سببا في شيوع الإجحاف والتضييع للحقوق المدنية للمرأة السعودية وضرورة البت في كثير من القضايا العالقة للمرأة السعودية، والعمل على التوعية بالحلول التنفيذية الناجعة لنتحول إلى مجتمع معرفي واع بحقوقه المدنية وحرياته الأساسية.

وترأس الجلسة الرابعة بعنوان "حقوق المرأة في المواثيق والمؤتمرات الدولية" الدكتور فؤاد بن عبدالكريم العبد الكريم المشرف على مركز باحثات لدراسات المرأة بالرياض ومقررة الجلسة الدكتورة ميمونة الفوتاوي استاذ النحو والصرف المشارك بجامعة طيبة وتحدث الدكتور حسن عبدالغني ابو غدة استاذ الفقه المقارن بجامعة الملك سعود عن حقوق المرأة

في المواثيق والمؤتمرات الدولية "عرض ونقد "وتحدثت الدكتورة نورة بنت خالد السعد في بحثها عن مكانة الاسرة المسلمة ومخاطر (السيداو).

لجنة تؤكد تحقيقه الرضا الوظيفي والعدالة للمعلمين والمعلمات الشورى: مقترح لعلاج التجميد الوظيفي لشاغلي الوظائف التعليمية..الثلاثاء

المصدر: جريدة الرياض السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/01/04/article898106.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

أيَّدت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى تعديل المادة السادسة من لائحة الوظائف التعليمية والخاصة بالعلاوة السنوية للمعلم وأوصت اللجنة بملاءمة دراسة المقترح المقدم من العضو أحمد بن سعد آل مفرح بهذا الشأن، مؤكدةً تحقيقه للرضا الوظيفي بين شاغلي الوظائف التعليمية حيث إن مساواة شاغلي المستويات التعليمية في حال وصولهم نهاية سلم الرواتب يحقق العدالة بخلاف تميز شاغلي المستوى السادس دون غيره من المستويات خاصة وأنه لا يتاح لجميع المعلمين فرصة إكمال دراستهم للحصول على درجة الماجستير لنقلهم إلى المستوى السادس إضافة إلى أن عدد الوظائف في المستوى السادس قد لا تكفي لاستيعاب جميع حملة الماجستير والدكتوراه.

وترى اللجنة أن المقترح يحقق عدالة في علاج حالات التجميد الوظيفي لشاغلي الوظائف التعليمية أسوةً بزملائهم الموظفين الخاضعين لنظام الخدمة المدنية الذين تعالج أوضاعهم بقرار مجلس الخدمة منذ ربيع الأول عام 1430 المشتمل على معالجة التجميد الوظيفي لبعض الموظفين والموظفات بسلم رواتب الموظفين العام في الجهات الحكومية حيث يصرف للموظف الذي يشغل مرتبة في سلم رواتب الموظفين العام إذا أمضى في مرتبته (8) سنوات فأكثر مكافأة سنوية بمقدار العلاوة المحددة للمرتبة التي يشغلها كما يتم إعادة حساب نقاط الأقدمية عند المفاضلة للترقية ،

د. أحمد آل مفرح

وترفع مرتبة الموظف إلى المرتبة التي تلي مرتبته مباشرة وذلك للمراتب من التاسعة فما دون وفق عدد من الضوابط.

من ناحية أخرى انهت لجنة خاصة دراسة نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية بعد موافقة مجلس الشورى على تشكيلها قبل عام ونحو 4 أشهر وسيكون تقرير اللجنة أول المشاريع التي سيناقشها المجلس في جلسته الأولى من العام الثاني لدورته السادسة التي تعقد بعد غدٍ الاثنين. إلى ذلك اشتمل مشروع النظام كل مايخص زكاة الأراضي و العقارات المملوكة لشركات أو أفراد، وهدف إلى العدل والمساواة من حيث عدم تكليف المكلفين بدفع الزكاة بما يفوق طاقاتهم أو ما لا يوجب جبايته منهم، كما حدد الأموال الواجب جبايتها وتوريدها إلى حساب مصارف الزكاة المخصص لصالح مستحقي الضمان الاجتماعي .

تقرير اللجنة الخاصة بدراسة نظام «جباية الزكاة».. يناقش غداً

وكان المشروع المقترح من اللجنة المالية لجباية الزكاة قد تعرض لانتقاد عدد من أعضاء الشورى عند مناقشته في الأول من ذو القعدة عام 1433 وقرر المجلس حينها تشكيل لجنة خاصة لدراسته، حيث لاحظ أعضاء عدم شمول مشروع النظام لعدد من الأموال التي تجب فيها الزكاة، ورأى آخرين أنه غير واضح حيث اشتمل على آليات عمل هيئة جباية الزكاة ولم يشمل كل الأموال الزكوية وهو الأمر الذي أضعف النظام واختص فقط بالأنشطة التجارية.

وتحفّظ أعضاء على عدم الفصل بين نظام جباية الزكاة ونظام الهيئة في حين رأى عدد منهم وجوب وجود شرعيين وماليين ضمن أعضاء اللجنة التي تقوم بدراسة نظام جباية الزكاة ، ورأي أحد الأعضاء ضرورة التحديد والدقة عند صياغة مواد هذا النظام وخاصة ما يتعلق بجبايتها على الأراضي وطالب بتوضيح ماهية هذه الأراضي المنصوص عليها في النظام.
وأكدت المداولات أن النظام لم يتضمن الإشارة إلى مستحقي الزكاة وكيفية منحهم منها وآليات ذلك، كما دعت إلى معالجة الجوانب الاجتماعية بحيث يترك لمؤدي الزكاة مجالاً لصرف زكاته على من يرى أفراداً أو مؤسسات خيرية.

هدفت إلى توفير الرعاية الشاملة للأيتام.. أكثر من4 سنوات في الدراسة

تباين بين مجلسي الوزراء والشورى بشأن لائحة البيوت الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/01/05/article898339.html

الرياض - عبدالسلام البلوي
عارضت هيئة الخبراء بمجلس الوزراء مشروع اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية بالصيغة المقرة من مجلس الشورى بعد عامين من إقراره لها في جلسته العادية السادسة والسبعين في السنة الرابعة من الدورة الماضية، وأبدت ملاحظاتها وتعديلاتها على 17 مادة من مشروع اللائحة المكون من 18 مادة.
تقرير ل"العدل": نقص الوظائف والتسرب والحوافز وشح الأراضي ..أبرز المعوقات
وأحدثت التعديلات تباينا بين مجلسي الوزراء والشورى بشأن مشروع اللائحة حيث وجه خادم الحرمين الشريفين الشورى لدراسة اللائحة وهو مانصت عليه المادة السابعة عشرة من نظامه " إذا تباينت وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه".
وحسب مصادر "الرياض" فلجنة الأسرة والشباب قد وافقت على التعديلات ورفضت فقط حذف المادة الثامنة عشرة الخاصة بنشر المشروع في الجريدة الرسمية وأشارت إلى ان إبقاءها جاء وفقاً لنص المادة الحادية والسبعين من نظام الحكم " تنشر الأنظمة في الجريدة الرسمية، وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها، ما لم يُنص على تاريخ آخر".
لجنة شوريَّة تقدَّر التوجه لفصل قضايا وقضاة الأحوال الشخصية عن المحاكم العامة
مشروع اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية أمضى الشورى أكثر من عامين لدراسته وعامين آخرين في هيئة الخبراء، حيث وافق مجلس الشورى على مشروع اللائحة وأهداف البيوت الاجتماعية في تقديم وتوفير الرعاية اللازمة للأيتام ومن في حكمهم من السعوديين ممن لا تتوافر لهم الرعاية الأسرية بحيث تكون هذه البيوت الاجتماعية شبيهة بالأسر الطبيعية، وتقديم الرعاية الإيوائية الشاملة.
ومنحت اللائحة الأولوية للقبول في البيوت الاجتماعية للأيتام أو الذين أنهيت كفالتهم من قبل الأسرة الحاضنة، وحددت المادة الرابعة من مشروع اللائحة بالتفصيل الحالات التي تلحق بالبيوت الاجتماعية وهي من لا يُعرف والداه وأسرته، ومجهول الأب لأم سعودية تنازلت عن رعايته، ومن توفي له حق حضانته من الأبوين أو غيرهما أو عجز عن القيام بها، وأيضا الطفل الذي يعاني تفككاً أسرياً أو يكون الأبوان غير صالحين للولاية إذا أثبت البحث الاجتماعي ذلك ورأت الجهة المختصة في وزارة الشؤون الاجتماعية دخوله البيت مؤقتاً، إضافة إلى من انتهت كفالته من الأسر الحاضنة له،

واعتبرت اللائحة في حكم اليتيم، الفئات المذكورة من سن الولادة حتى 25 سنة للذكور، والبنات من الولادة حتى الزواج ومتى ما احتاجت للرعاية بعد الزواج أو الانفصال أو وفاة الزوج.
وأعطى مشروع اللائحة الحق للأيتام ومن في حكمهم في البيوت الاجتماعية الحصول على مصروف شهري حيث دعت إحدى مواد اللائحة وزارة الشؤون الاجتماعية أن تتكفل بدفع الرسوم الدراسية للأيتام ومن في حكمهم في المدارس والمعاهد والجامعات الأهلية إذا تعذر قبولهم في المدارس والمعاهد الحكومية، وعلاجهم في مستشفيات خاصة إذا تعذر العلاج في المستشفيات والمراكز الحكومية الصحية، وحسب المادة التاسعة من اللائحة يصرف لمجهول الأبوين ممن تجاوز سن الثامنة عشرة معاشاً من الضمان الاجتماعي وفق ما ينص عليه نظامه، ويقسم البيت الاجتماعي إلى أقسام بحسب الفئات العمرية، ويجب أن يشتمل البيت على وحدات سكنية بحيث لا تزيد الطاقة الاستيعابية للبيت الاجتماعي عن 30 شخصاً ولا تزيد الطاقة الاستيعابية لكل وحدة سكنية عن 6 أشخاص، وتنتهي الإقامة في البيوت الاجتماعية في عدد من الحالات منها زواج الفتاة وعند استقلال الفتى أو بلوغه " 25" سنة، أو كفالة إحدى الأسر لمن ليس له ولي، وتتولى البيوت الاجتماعية الرعاية اللاحقة لفتيات البيت اللاتي انتهت إقامتهن لزواجهن، بالتنسيق مع الجهة المشرفة في وزارة الشؤون الاجتماعية.
وفي شأن جلسات الشورى لهذا الأسبوع يناقش المجلس غداً الاثنين تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وتوصياتها على التقرير السنوي لوزارة العدل، حيث قدَّرت اللجنة جهود الوزارة ومنجزاتها التي تحققت في عدد من المرافق العامة التابعة للوزارة وبالذات في مجال التدريب وهندسة الإجراءات في المحاكم وقضاء التنفيذ وكتابات العدل وتقدر اللجنة جهود الوزارة في افتتاح بعض الدوائر الإنهائية الجديدة لتخفف الضغط على المحاكم وسعي الوزارة لسد الاحتياج من القضاة ودعم المحاكم بالعدد الكافي من القضاة وتفعيل تنظيم الصلح وعلاج مشكلة تزاحم القضايا واختناق المواعيد وإطلاق مشروع المعاون القضائي وتفعيل التخصص النوعي الدقيق، وتوجه الوزارة الحالي لفصل قضايا وقضاة الأحوال الشخصية عن المحاكم العامة، وقدَّرت اللجنة الإسلامية القضائية جهود الوزارة في تحقيق منجزات متقدمة في التقنية والخدمات المقدمة للمواطن.
واطلعت اللجنة على أبرز المعوقات التي تواجه وزارة العدل وتتعلق بنقص الوظائف والحوافز الوظيفية والتسرب الوظيفي وشح الأراضي المطلوبة لبناء مقرات لها، وترى اللجنة أن هذه الصعوبات متكررة في تقارير سابقة وقد عولجت في قرارات سابقة صادرة من المجلس بالذات ما يتعلق بتخصيص أراضٍ لبناء مقرات الجهات العدلية.

تنفيذ أحكام الفصل ضد موظفي ال14 بعد تصديق المقام السامي

النظام الجديد للمرافعات أمام ديوان المظالم: الأحكام ضد رؤساء الأجهزة الحكومية بالصيغة التنفيذية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/01/05/article898355.html

الرياض - أبكر الشريف
قضى النظام الجديد للمرافعات أمام ديوان المظالم – حصلت "الرياض" على نسخة منه – بأن تصدر الأحكام التأديبية ضد الجهات الحكومية بصيغة تنفيذية على الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية، فيما يتم تنفيذ أحكام الفصل ضد موظفي المرتبة ال14 فما فوقها بعد تصديق المقام السامي.

وبحسب نظام المرافعات الجديد يُصدر مجلس القضاء الإداري القواعد الخاصة بالاستعانة بالخبراء، وتحديد أتعابهم، في تنفيذ بعض مواد النظام، وتكون الصيغة التنفيذية للأحكام الصادرة ضد جهة الإدارة، وللأحكام الصادرة في الدعاوى التأديبية هي: (على الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية المستقلة تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه)، فيما تكون الأحكام الصادرة بفصل موظفي المرتبة (ال14) فما فوقها أو ما يعادلها، تنفذ بعد تصديق المقام السامي عليها.

ويكون الاختصاص المكاني للمحكمة التي يقع في دائرة اختصاصها مقر المدعى عليه، أو مقر فرع الجهة المدعى عليها إن كانت الدعوى متعلقة بذلك الفرع، أو مقر عمل الموظف في الدعوى التأديبية.

وتُرفع الدعوى الإدارية بصحيفة يودعها المدعي أو مَنْ يمثله لدى المحكمة المختصة، ببياناتها كاملة، ولمجلس القضاء الإداري عند الاقتضاء إضافة ما يلزم من بيانات ومرافقات أخرى لصحيفة الدعوى، بقرار ينشر في الجريدة الرسمية، وتثبت الإدارة - بحضور مَنْ أودع صحيفة الدعوى - تاريخ الجلسة المحددة لنظرها، وتُحيل الدعاوى إلى الدوائر وفقاً لقواعد يصدرها رئيس مجلس القضاء الإداري.

وتبلغ - بالإضافة إلى الجهة المدعى عليها - كلٌ من وزارة المالية وديوان المراقبة العامة بموعد نظر الدعوى، وإذا كانت تتعلق بشؤون الخدمة المدنية فتبلغ به وزارة الخدمة المدنية، ويجب ألا تقل المدة بين الإبلاغ وتاريخ الجلسة عن 30 يوماً.

ولكل من وزارة المالية وديوان المراقبة العامة ووزارة الخدمة المدنية - بحسب الحال - أن ترسل وجهة نظرها إلى المحكمة الإدارية، أو أن تطلب الاشتراك في المرافعة، وذلك قبل موعد الجلسة بوقت كافٍ.

ويجب في الدعاوى أن يسبق رفعها إلى المحكمة الإدارية التظلم إلى وزارة الخدمة المدنية أو الجهة العسكرية التابع لها الموظف خلال عشر سنوات من تاريخ نشوء الحق المدعى به، ما لم يقر المدعى عليه بالحق أو يكون ثمة عذر شرعي حال دون رفع الدعوى يثبت لدى المحكمة، وعلى وزارة الخدمة المدنية أو الجهة العسكرية التابع لها الموظف أن تبت في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه.

وإذا صدر قرار وزارة الخدمة المدنية أو الجهة العسكرية التابع لها الموظف بأحقية المدعي فيما يطالب به ولم تقم الجهة الإدارية بتنفيذه خلال 60 يوماً من تاريخ إبلاغه، جاز رفع الدعوى إلى المحكمة الإدارية خلال 60 يوماً التالية لهذه المدة، أو خلال ما تبقى من السنوات العشر، أيهما أطول.

وتقبل المحكمة دعوى الإلغاء - خلال فترة التظلم الوجوبي - في الحالات المستعجلة متى اقترنت بطلب وقف تنفيذ القرار الإداري، المطلوب إلغاؤه بشرط التظلم إلى الجهة مصدرة القرار، وتبت المحكمة على وجه السرعة في طلب وقف التنفيذ، وتنظر في موضوع الدعوى بعد انتهاء فترة التظلم الوجوبي، أو إذا رفضت الجهة مصدرة القرار تظلمه قبل انتهاء هذه الفترة.

ولا تسمع الدعاوى المنصوص - فيما لم يرد به نص خاص- بعد مضي عشر سنوات من تاريخ نشوء الحق المدعى به، ما لم يقر المدعى عليه بالحق، أو يتقدم المدعي بعذر تقبله المحكمة المختصة.

وتكون إجراءات نظر الدعوى والمرافعة كتابية، على أنه يجوز للدائرة سماع الأقوال والدفوع مشافهة، وإثبات ما تراه من ذلك في محضر الجلسة.

ولا تصح جلسات الدائرة إلا بحضور جميع قضاتها، وممثل الادعاء في الدعوى التأديبية، فإن لم يكتمل تشكيل الدائرة، يكلف رئيس مجلس القضاء الإداري مَنْ يكمله من قضاتها مدة لا تتجاوز 60 يوماً، ولرئيس المجلس تفويض رئيس المحكمة بذلك.

وضبط إدارة الجلسة منوط برئيسها، وله في سبيل ذلك أن يأمر بمحو العبارات الجارحة، أو المخالفة للآداب، أو النظام العام، من أيِّ ورقة يقدمها أطراف الدعوى، أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها، فإن لم يمتثل جاز له أن يأمر على الفور بحبسه 24 ساعة، أو بتغريمه مبلغاً لا يتجاوز ألف ريال، أو بهما معاً، وله قبل انتهاء الجلسة الرجوع عما أصدره، ويكون أمره نهائياً، وأن يأمر بكتابة محضر عن كل جريمة تقع أثناء انعقاد الجلسة، وإحالة الأوراق إلى الجهة المختصة، وله إن اقتضى الحال أن يأمر بالقبض على من وقعت منه هذه الأفعال.

وللموظف في الدعوى التأديبية أن يحضر الجلسات بنفسه، أو أن يوكل عنه، وللمحكمة أن تقرر حضوره بشخصه واستجوابه، وله أن يبدي دفاعه كتابة أو مشافهة، وإن لم يحضر هو - أو وكيله - بعد إبلاغه، فعلى المحكمة أن تمضي في إجراءات الدعوى، ويعد حكمها في هذه الحالة حضورياً.

تنظيم ورشتي عمل للقضاة في جدة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
اضغط هنا

محمد البخيت - الرياض
نظمت وزارة العدل ضمن برنامجها الموجه لأصحاب الفضيلة القضاة ورشتي عمل بمدينة جدة بمشاركة عدد من أصحاب الفضيلة القضاة. وتناولت ورشة عمل (الصلح القضائي) والتي قدمها فضيلة قاضي الاستئناف بمحكمة استئناف الرياض الشيخ نايف الحمد الصلح القضائي، وشروطه، وخصائصه، والباعث على عقده، وأحوال عقد الصلح في الخصومات، وأحكام وآداب عرض الصلح على الخصوم، ومكاتب الاصلاح ودورها في خفض عدد القضايا المرفوعة للمحاكم. كما تناولت ورشة عمل (النزاعات العقارية) والتي قدمها المفتش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء الشيخ إبراهيم العتيق النزاعات المتعلقة بملكية العقار (النزاعات المتعلقة بعين العقار وبيعه ورهنه والنزاعات المتعلقة بقسمة العقار المشترك والشفعة فيه وإجراءات النظر في النزاع وطرق حله)، كما تناولت الورشة النزاعات المتعلقة بإجارة العقار والمساهمات العقارية.

أمير جازان يناقش تطوير منشآت سجون المنطقة

استقبل اللواء الحمزي ووجه بتوفير حاجة النزلاء

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
اضغط هنا

واس - جازان
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان في مكتبه بالإمارة أمس مدير عام السجون اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي والوفد المرافق له الذي يزور المنطقة حاليًا.
ورحب سمو أمير المنطقة في بداية اللقاء بمدير عام السجون والوفد المرافق متمنيًا لهم التوفيق في المهام الموكلة إليهم خلال الزيارة، مؤكدًا سموه أهمية العمل الجاد على توفير كل ما يحتاجه النزلاء من خدمات ومرافق تضمن توفير أعلى مستوى من الخدمات المقدمة لهم.
وتم خلال اللقاء بحث الموضوعات ذات العلاقة بعمل سجون المنطقة والسبل الكفيلة بتطوير منشآت سجون المنطقة وفق ما تم إقراره من مشروعات تطويرية لها تضمن تقديم خدمة أفضل بأقل جهد من قبل القائمين على تلك السجون وعدد من الموضوعات الأخرى التي تهم عمل السجون بالمنطقة.
من جانبه عبر اللواء الحمزي عن سعادته بزيارة منطقة جازان واستقبال سمو أمير المنطقة له وما تم بحثه من موضوعات واستمع إليه من توجيهات من قبل سموه راجيًا العون والتوفيق للجميع.

حضر الاجتماع وكيل إمارة منطقة جازان الدكتور عبدالله بن محمد السويد ووكيل الإمارة المساعد الدكتور عبدالرحمن بن علي ناشب ووكيل الإمارة المساعد للشؤون الأمنية سلطان بن أحمد السديري ومدير سجون المنطقة العقيد الدكتور شايع بن سعد القحطاني.

طريقة مبتكرة لمساعدة ذوي الإعاقة البصرية على تعلم القرآن الكريم

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
اضغط هنا

المدينة المنورة - المدينة
ينفذ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة عددًا من المشروعات الهادفة لخدمة كتاب الله، ومن ضمن هذه المشروعات مشروع تعليم القرآن الكريم بالتوجيه الصوتي وهو طريقة مبتكرة لمساعدة ذوي الإعاقة البصرية وغيرهم، ممن يعانون من صعوبة قراءة النص القرآني إذ يمكنهم الوصول إلى السورة المطلوبة والاستماع إليها من خلال التوجيهات الصوتية وكذلك الأمر بالنسبة لصغار السن من الأطفال الذين لم يتقنوا مهارات القراءة وعنوان الموقع على الإنترنت هو:http:qsound>qurancomplex.gov.sa
وأفاد تقرير للمجمع عن هذا المشروع وغيره من المشروعات التقنية، أن مشروع تعليم القرآن الكريم بالتوجيه الصوتي بأن النظام تم تصميمه وبناؤه بإشراف المجمع، وتعرض محتوياته باللغة العربية، كما تمت ترجمة واجهاته إلى عدة لغات.

مغتربات الشؤون الاجتماعية يطالبن بنقلهن لأماكن قريبة من أسرهن

الثبيتي لـ"المدينة": لدينا لجنة تدرس طلبات النقل بضوابط محددة

المصدر: جريدة المدينة السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 4 يناير 2014م
اضغط هنا

عبدالله المانع زهير الغزال - الدمام - الأحساء
أكد عدد من الموظفات التابعات لوزارة الشؤون الاجتماعية من مختلف مناطق المملكة أنهم يعيشون معاناة حقيقية وظروف حرجة بشكل يومي نتيجة عملهن في مناطق بعيدة عن أسرهن، حيث يعانين من مخاطر الطرق تارة والبعد عن الأهل تارة أخرى بجانب صعوبة العيش بدون محرم، وناشدن الجهات المختصة تحقيق أحلامهن بلم شملهن الأسري ونقلهن لأماكن قريبة من سكنهن.

«المدينة» وقفت على معاناة البعض منهن:

رعاية الأسرة

في البداية قالت الموظفة أمل بنت عايش الحرز بأن لديها ابنًا معاقًا يعاني متلازمة داون عمره 5 سنوات إضافة لأربع بنات صغار من ضمنهن بنت عمرها سنتان، وزوجها مريض بالقلب أجريت له عملية قلب مفتوح لم تتمكن من اتمام نقلها علمًا بأن مديرتها وافقت على نقلها ورفعت خطابًا إلى الإشراف الاجتماعي بالموافقة، وأن نقلها لا يؤثر على سير العمل وبناء عليه تم رفعه من الإشراف بالموافقة الى وكيل الوزارة للرعاية الأسرية، ولكن الوكيل رفض.

دون محرم

أما الموظفة نوف بنت محمد الفوزان قالت: «صرنا عرضة لمن لايخافون الله»، فكونها تسكن بعيدًا بمفردها وبدون محرمها تجد أنها باتت مطمعًا لكثير من ضعاف النفوس، ويدعمها فقط إيمانها بالله وجلدها وتحاملها، وتذكر أن أطفالها صاروا يعانون من حالات نفسية من اكتئاب وإحساس بالوحدة بسبب انقطاعها عنهم، وأسرتها تعاني التفكك وعدم الاستقرار والحياة الزوجية أصابها الفتور بسبب البعد والغربة.

مشقة السفر

أما منال بنت مبارك بن فرحان الضفيان موظفة بوزارة الشؤون الاجتماعية بمسمى باحثة اجتماعية في دار الحضانة بعنيزة التابعة لمنطقة القصيم قالت: «مشكلتي مع النقل أصبحت معضلة لم أجد لها حلاً في ظل الوعود غير الصادقة من قبل وزارتي، حيث إني أريد النقل إلى مدينة الرياض، أنا امرأة مطلقة سابقًا ولي بنت تسكن في الرياض عمرها 11 سنة وأبوها يرفض سفرها للقصيم معي وزوجي الحالي فصرت اتحمل مشقة السفر للرياض أسبوعيًا.

ظروف قاسية

وتقول الموظفة حصة بنت ناصر العزام موظفه بدار الحضانه الاجتماعيه بعنيزة أأشغل وظيفة مراقب اجتماعي بالمرتبة السادسة من تاريخ 1432/3/9رقم الوظيفة 3212رقم الحاسب 13910ومازلت حتى الآن على رأس العمل لي ما يقارب ثلاثة أعوام وأعاني من ظروف قاسية جدًا فأنا غير متزوجة، وأعول نفسي إضافة لوالدتي وهي سيدة مقعدة وطاعنة في السن ومريضة تعاني من السكري والضغط وهشاشة عظام وتشنجات ولايوجد من يقوم بخدمتها والعناية بها.

ساعات متكررة

أما الموظفة خديجة الدهنين من سكان المنطقة الشرقية بينت قائلة: «تم تعييني عن طريق ديوان الخدمة المدنية بمنطقة المدينة المنورة من مدة 3 سنوات وأنا متزوجة وزوجي يعمل في منطقة الشرقية وتحديدًا بمحافظة الأحساء، ولدي طفلان صغيران، طفلي الأول يبلغ من العمر 4 سنوات ويعاني من الربو وتنتابه أزمات متكررة يحتاج على إثرها لجلسات أكسجين عاجلة، مما يضطرني للخروج في أوقات متأخرة أحيانًا حاملة إياه وأخته الرضيعة ذات العام الواحد مع سائق أجنبي وبدون محرم، حيث يقيم زوجي في الأحساء ملتزما بعمله، وعليكم تخيل المعاناة المتكررة التي أعيشها.

معاناة الغربة

أما الموظفة سهام بنت عبدالله البوحسن من سكان منطقة الأحساء وموظفة بوزارة الشؤون الاجتماعية بمركز التأهيل الشامل بجازان من عام 1432هـ، ولا يخفى على أحد مدى معاناة الغربة في منطقة بعيدة عن الأهل كل ذلك من أجل خدمة الوطن، فأنا أعيش لوحدي في جازان ولا يوجد معي أحد من أهلي فوالدي كبير في السن ويعاني هو ووالدتي من الأمراض المزمنة.

الشؤون الاجتماعية

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي لـ«المدينة» أن هناك اهتمامًا كبيرًا بجميع الموظفين والموظفات، وقال: «لدينا آلية تطبق على الجميع في حالة طلب النقل تعتمد على مكان مقر الوظيفة وحاجة العمل وموافقة صاحب الصلاحية، ومرور مثلًا أقل من عام او عامين على شغله للوظيفة وحاجة الجهة نفسها وحسب الحاجة ومصلحة العمل ومدى ملاءمة الوظيفة».

وأضاف: «أحيانا هناك وظائف فنية يصعب الموافقة على نقلها لأن الوظيفة فنية مخصصة لهذا الفرع فقط وإذا تم نقلها لا يمكن استعاضتها مرة أخرى وتوجه وزارة الخدمة المدنية أحيانا لهذه الوظيفة بعدم النقل من جهة معينة».

وأشار إلى أن هناك معايير كثيرة تنطبق على الموظفين والموظفات وقال: «إذا كان هناك إمكانية للنقل يتم النقل وخاصة أننا نعتمد على النقص في بعض المكاتب بشرط أن المكتب الذي يرغب النقل منه يكون فيه اكتفاء ويكون هناك حاجة للمكان الذي يرغب النقل إليه».

وبين الثبيتي أن هناك لجنة تسمى اللجنة المكلفة بأعمال النقل للموظفين والموظفات يرأسها وكيل وزارة وأعضاؤها وكيل مساعد ومدير عام الشؤون الإدارية والمالية ومدير عام شؤون الموظفين ومستشار الوزير ويختصون بالنقل سواء من فرع إلى فرع أو من جهة إلى جهة وبين أنه لا بد أن يكون ذلك عن طريق ومن خلال هذه اللجنة.
وأشار الثبيتي إلى أن الذين لديهم ظروف خاصة سيعاملون من خلال هذه اللجنة وهم سيحاولون بقدر الإمكان مراعاة الظروف حتى لو كانت على مصلحة العمل.

أخصائية توحّد بأمريكا: ÷التأهيل الشامل× بالمدينة ارتقى لمصاف المراكز العالمية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
اضغط هنا

نهلة حامد الجمال - المدينة
اعتبرت الدكتورة حفيظة القزعة أخصائية تأهيل وتعديل سلوك التوحد بالولايات المتحدة الأمريكية مركز التأهيل الشامل بمنطقة المدينة المنورة من المراكز المؤهلة وفي مستوى المراكز العالمية من حيث جودته وتقديمه الخدمات لجميع الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما يمثل صرحًا كبيرًا يشمل عشرة مراكز في مركز واحد.
وأكدت خلال زيارتها للمركز ومشاركتها في ندوة عن «التوحد» بمدرج كلية الطب بمركز الدراسات الجامعية بشطر الطالبات أهمية تسليط الضوء على أساسيات التعامل مع أطفالهم والخطوات التي من الممكن إتباعها في مثل هذه الحالات فيما شملت زيارتها للمركز أبرز الأقسام ومعرفة أنشطتها ومدى ملائمتها وفعاليتها بالنسبة لنزلاء.
وبدأت بوحدة التخاطب التي تقدم خدمة للحالات الداخلية والخارجية بالمركز وأيضا بمستشفى العناية التأهيلية، حيث بها أخصائية تخاطب لديها خبرة تبلغ (25) عاما على مستوى عالٍ من المهنية ثم انتقلت إلى وحدة العلاج الطبيعي وهي من الأقسام التي تقدم خدمة داخلية وخارجية ا لجميع المرضى ذوي الاحتياجات الخاصة.
وثمنت دور وحدة العلاج الوظيفي التي لها دور فعال في تدريب النزلاء والمراجعين على كيفية استخدام وتوظيف أعضاء الجسم والتغلب على الإعاقة، وذلك عن طريق أخصائي علاج وظيفي له خبرة كبيرة في المجال، كما زارت وحدة الأطراف الصناعية والأحذية الطبية والتي تعتبر الوحدة الوحيدة بالمنطقة الغربية والأكبر بالمملكة، وتقوم بعمل الأطراف الصناعية المختلفة لجميع الحالات الداخلية والخارجية بجودة وكفاءة عالية، حيث يتردد على عليها الكثير من داخل وخارج المملكة.
ويقوم فني الأحذية الطبية بتقديم خدمة حديثة للحالات بحيث لا يظهر للإنسان العادي أن هذا حذاء لشخص معاق، كما يتم تصنيع جميع الأحذية بالمركز- كما يوجد جهاز بصمة القدم الذي يعتبر ثاني جهاز بالمملكة ويقدم الخدمة لجميع المواطنين وخاصة مرضى السكر ويتم عمل فرشة ملائمة للقدم.
وأظهرت الدكتورة القزعة إعجابها بوحدة العلاج الطبي التي تهتم بالوقاية قبل العلاج لأن النزلاء لديهم مناعة ضعيفة جدا وقد يتعرضون للأمراض إذا تغيرت البيئة التي يعيشون فيها بشكل مفاجئ، لذلك يقوم القسم الطبي بالملاحظة الدائمة للنزلاء والتدخل السريع عند حدوث أي تغيير أو أعراض أو علامات تدل على وجود مرض ما فيما تقدم جميع الخدمات بالمركز مجانا.
ومن جانب آخر، «المدينة» التقت بعدد من أولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة عن أداء المركز، حيث أشاد عبيد نافع العمري والد لطفل عمره 3 سنوات بخدمات المركز، حيث كان يعاني ابنه من شلل نصفي وغير قادر على الحركة وتحسنت حالته كثيرا وأنه يلاقي الاهتمام والرعاية الجيدة التي ساعدته على المشي.
وذكر عبدالرحمن محمد البلوي أن أخاه يتلقى العلاج والجلسات العلاجية من سنوات من علاج طبيعي ووظيفي مما ساهمت في تحسين حالته وتمكن من العودة للدراسة.

ومن جانبه، أكد المتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية ومدير مركز التأهيل الشامل في منطقة المدينة المنورة أحمد السناني لـ«المدينة» أهمية زيارة المختصين العالمين للمركز بهدف التطوير وإظهار إمكانيات المركز وتبادل الخبرات مع الجهات المعنية، مشددا على توعية المجتمع بحاجات الأشخاص الذين يعانون من التوحد والإعاقات بمختلف أنواعها. وأكد على زيادة وعي وكفاءة الطاقم المختص الذي له اتصال مباشر مع حالات التوحد وذوي الاحتياجات الخاصة.

دراسة أكاديمية توصي بمعاقبة إدارات المدارس المخالفة لأنظمة الأمن والسلامة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
اضغط هنا

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة
أوصت دراسة أكاديمية بسن لوائح متعلقة بمعاقبة إدارات المدارس المخالفة لأنظمة الأمن والسلامة، مع التزام المدارس بالطاقة الاستيعابية للمبنى المدرسي والتي يتم تحديدها من قبل إدارة الدفاع المدني.
وطالبت الدراسة والتي نالت بموجبها مساعدة مدير إدارة الأمن والسلامة بالإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة ناهية بنت محارب العتيبي، درجة الماجستير من جامعة أم القرى بتقدير ممتاز مع التوصية بطبع الرسالة توفير وسائل الأمن والسلامة في التجهيزات المدرسية، فيما يتعلق بتزويد نوافذ للقبو تحول دون وقوع الحوادث، وكذلك توافر أجهزة طرد الدخان من المدارس عند وقوع الحرائق وتوافر نظام آلي للإطفاء بالمختبرات والفصول والصالات وتوافر نوافذ للطابق الأرضي بقضبان حديديه وتوافر إضاءة احتياطية للأماكن المحتملة لحوادث الحريق مثل المعامل والمختبرات والمقصف وتوافر سور يمنع تعرض المدارس للأخطار وتوافر الديكورات ووسائل التعليم المصنوعة من مواد غير قابلة للاشتعال.
كما اشتملت التوصيات على وضع آلية للمدارس لاستضافة منسوبي الدفاع المدني لإلقاء المحاضرات واستضافة فريق من الهلال الأحمر لإعطاء دورة تدريبية عن الإسعافات الأولية واستقطاب المدارس للوحدة الصحية لعقد محاضرات عن مبادئ الإسعافات الأولية وإلزام المدارس بتعميم رسمي صادر من الإدارة بضرورة عقد دورات تدريبية حول نظم الإطفاء في مجالس الأمهات وعلى تبادل الخبرات من خلال زيارات ميدانية لمنسقات السلامة للجهات المسؤولة عن الأمن والسلامة وإدخال دورة تدريبيه للأمن والسلامة المدرسية في الجهات ذات العلاقة ضمن النشاط المدرسي والتنسيق لزيارات ميدانية لمنسقات السلامة للجهات المسؤولة عن الأمن والسلامة وعقد دورات للمدرسات والطالبات عن الأمن والسلامة المدرسية في الجهات ذات العلاقة ضمن النشاط المدرسي وإقامة المدارس محاضرات لمنسوباتها في قيادة الحدث وتنفيذ دورات تدريبة لأهالي الحي عن السلامة الوقائية والتنسيق بين الإدارة والدفاع المدني لتحكيم خطط الإخلاء الوهمي مع إيجاد قاعدة بيانات لدى إدارة المدرسة تستوعب طبيعة الأزمة لتستخدمها عند الحاجة وصيانة وسائل السلامة بصفة دورية من خلال شركات متخصصة في هذا المجال.
ودعت الدراسة إلى ضرورة التنسيق المستمر بين مسؤولي الدفاع المدني والجهات ذات العلاقة مثل إدارة التربية والتعليم والهلال الأحمر والشؤون الصحية وشركة الكهرباء والمرور وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومشاركتها في إلقاء المحاضرات ومباشرة الحدث في المدارس مع تزويد المدارس بالملصقات التوعية الخاصة بالسلامة المدرسية وتكثيف التدريب المستمر لمنسوبات التعليم لمواجهة الكوارث والحوادث المدرسية وتطبيق خطط الإخلاء في المدارس بصفة دورية ودراستها وتحديثها كلما اقتضت الضرورة وتزويد إدارات المدارس بآلية حفظ المواد الكيمائية والقابلة

للاشتعال والانفجار داخل المعامل المدرسية والمخازن وعدم وضع عوائق ومخلفات بمخارج الطوارئ والاستفادة من التقنية الحديثة في سرعة الاستجابة والتبليغ عن الحدث مع أهمية اختيار الموقع المناسب للمباني المدرسية من قبل الجهات المختصة لتسهل مباشرة الحدث بكل يسر وسهولة.
واقترحت الدراسة إجراء دراسات مماثلة على مراحل التعليم العام للبنين، والتعليم الجامعي، وسكن الطالبات في الجامعة، وإجراء دراسات مماثلة على مراحل التعليم الأهلي والأجنبي للطلاب والطالبات وعلى مراحل التعليم العام للطلاب والطالبات على مستوى المناطق التعليمية في المملكة للوقوف على الصعوبات التي تواجهه إدارة الأمن والسلامة المدرسية.

• تكافل" تهيئ 100 يتيم ويتيمة بدروس التقوية لدخول الاختبارات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
اضغط هنا

أحمد الرشيدي - المدينة المنورة
قامت جمعية «تكافل» الخيرية لرعاية الأيتام، بمنطقة المدينة المنورة، برنامج «دروس التقوية» للبنين، للفصل الدراسي الأول لطلاب المرحلة المتوسطة والثانوية؛ بهدف تهيئتهم للاختبارات.
استمر «البرنامج»، الذي يقام ضمن برنامج الكفالة التربوية والتعليمية لأيتام منطقة المدينة المنورة، لمدة خمسة أيام، بواقع 51 حصة تعليمية مكثفة، شارك فيها عدد من أيتام «الجمعية» المستفيدين، وقام بأدائها نخبة من المعلمين المتطوعين الأكفاء، من معلمي المدينة المنورة.
وهدف «البرنامج» لمساعدة الأيتام على التميز في دراستهم، وتحقيق النجاح والمراتب العالية، وجعل اليتيم قادرًا على منافسة غيره، كافيًا لنفسه وأسرته في المستقبل، وشارك في «الدروس»، التي استمرت لأكثر من أسبوعين، قرابة 100 يتيم ويتيمة، من طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية، حيث نظمت لهم الدروس في جميع المواد، التي يحتاجونها بتعاون كريم من عدد من معلمي المدينة المنورة.
يذكر أن جمعية «تكافل» الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة المدينة المنورة ترعى أكثر من أربعة آلاف يتيم ويتيمة رعاية؛ معيشية، وصحية، وتربوية، وتعليمية، وتسعى لأن تكون نموذجًا يحتذى في العناية بأيتام المدينة في كل حاجاتهم المعيشية، والنفسية، والتعليمية، والتربوية.

÷أجير× محاط بالضبابية.. وأسعار العمالة مبالغ فيها

النظام تحت التجربة والشفافية مطلوبة للتنفيذ

المصدر: جريدة المدينة الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
اضغط هنا

بسام بادويلان- جدة

أدخل نظام «أجير» شركات الاستقدام والمقاولات نفقًا مظلمًا بعد أن إلزمتهم وزارة العمل بتطبيق النظام في الوقت، الذي وصفوه بضبابيته، وبعدما تم الترخيص لمزاولة نشاط الاستقدام 15 شركة استقدام، وقف عدد من المستفيدين في حيرة أمام غموض النظام وآلية العمل به، غير مدركين فهمه لعدم وضوحه أمامهم.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية الأولى للاستقدام وليد السويدان: إن نظام «أجير» غامض ويحتاج إلى وضوح، إذ إن صورته غير مكتملة».. مستدركا حسب فهمه البسيط للنظام إنه نما إلى علمه أن وزارة العمل ستقوم بتنظيم ندوة أو لقاء للتعريف بشكل موسع عن النظام، وأنه سيتم شمول المستفيدين في النظام لتتسع دائرته، وتشمل الأفراد وكل القطاعات العامة والخاصة، موضحا أنه في الوقت الراهن إن الأفراد يحصلون على العمالة المنزلية من خلال شركات الاستقدام المنتشرة في المملكة أو عبر مواقعها الإلكترونية.

أسعار التأجير

وعن استئجار العمالة المنزلية من شركات الاستقدام أوضح السويدان، إن الشركات لا تحتاج مبلغا كبيرا لتأجير العمالة المنزلية، ولكن هناك بعض الضمانات كالكفالة أو الضمان البنكي، أما أسعار تأجير العمالة المهنية فيها في حدود 3000 ريال شهريا، مبينًا أن الأسعار ستنخفض تلقائيا وفقا للعرض والطلب.

وتوقع السويدان إن شركات الاستقدام ستوفر الخدمة المطلوبة لجميع الفئات خلال الثلاثة الأشهر المقبلة في كل مدن المملكة من خلال موقعها الإلكتروني، دون الحاجة إلى حضور المستأجر، بحيث يتم تعبئة استمارة والتوقيع وفقا للشروط المتاحة في الموقع، ومن ثمن بعد الموافقة يتم إرسال الطلب، وتحويل المبلغ المتفق عليه إلى الشركة، مبينا إن شركته رفعت طلبها إلى وزارة العمل، وهو تحت الدارسة بشأن حصتها من العمالة من الهند وغيرها.

وعن آلية الاستفادة من النظام، قال السويدان: «إن المنشآت تقوم بتقديم طلباتها إلى شركات الاستقدام لمعرفة عدد وتخصصات العمالة التي ترغب في استئجارها، ويتم تأجيرها حسب موقعها من برنامج نطاقات بشرط أن تكون المنشأت في النطاق الأخضر.

نظام مرن

من جانبه أوضح عضو اللجنة الوطنية للمقاولين المهندس عبدالله رضوان، إن الرؤية غير واضحة في نظام «أجير»، مؤكدا في الوقت ذاته أن النظام جيد، وتيسم بالمرونة في حل مشكلة نقص العمالة، لأنه يسهل من انتقال العمالة بين الشركات وبشكل نظامي، خاصة لشركات المقاولات.

وطالب المهندس رضوان وزارة العمل بأن يتم التوضيح والشفافية عن هذا النظام لكي يستفيد منه الجميع، وبين أن التوسع في العمل بهذا النظام سيؤدي إلى توفير العمالة، وبالتالي سيخفض أسعار تأجيرها.

وبين نائب رئيس لجنة المقاولين بغرفة جدة المهندس رائد العقيلي، أن نظام « أجير» لا يزال تحت التجربة، لافتا إلى أن هذا النظام سيخفف من حدة التخوف الموجود لدى المقاولين في صعوبة الحصول على العمالة الموجودة لدى المقاولين في وقت واحد، حيث جاء هذا النظام ليحل هذه الإشكالية، ويسهل على المقاولين العمل لدى المقاول الآخر بطريقة نظامية من خلال تسجيل العمال في النظام، وبالتالي فإنه يستطيع تنفيذ أعمال مقاول آخر بطريقة نظامية، وفق أنظمة وزارة العمل الجديدة.

وأضاف: إن نظام «أجير» عبارة عن بوابة إلكترونية لتوثيق عملية انتقال العمالة بين المقاولين، لافتا إلى أن هذه الخدمة لا تزال تحت التقييم، وهي تشترط أن يكون المقاولان الاثنان اللذان يتم إجراء تبادل العمالة في النطاق الأخضر، ولكن هذه قد تكون معضلة لأن معظم شركات ومؤسسات المقاولات تقع ضمن النطاقين الأصفر والأحمر بانتظار تعديل أوضاعها، وقد بدأت بتطبيق النظام ولكنها نسبة محدودة.

وقال العقيلي: «نأمل أن تكون وزارة العمل أن توفر وتأهب شركات الاستقدام خلال فترة التصحيح حتى يتم توفير العمالة لأنه لا يوجد البديل.

من جانبه قال المهندي عبدالرحمن عبدالله الخريجي، عضو اللجنة الوطنية للمقاولات والرئيس التنفيذي لشركة الخريجي للمقاولات والتجارة: «إنه ليس لديه الفهم الواضح لنظام « أجير «، وإن شركته قامت بالاتصال بثلاث شركات استقدام لاستقدام عدد من العمالة، ولكن الشركات لم تحقق مطلبها، بسبب اشتراطات الاستقدام غير المنطقية، لافتا إلى أن هناك جزءا كبيرا من القطاع تعثرت مشروعاته بسبب نقص العمالة، لذا نرى أن فكرة شركات استقدام العمالة من خلال شركات استقدام متخصصة مطلوب لتوفير تلك العمالة لاحتياجات شركات المقاولات المحلية».

وأوضح المهندس الخريجي أن نظام أجير يربط العلاقة ويضبطها بين شركات الاستقدام والمستفيدين من خلال خدماتها ويشمل الجميع، لافتا إلى أن المهام الأساسية لشركات الاستقدام هو سد احتياج العمالة إلا أن النظام يشترط إيجار العمالة للشركات بأن تكون في النطاق الأخضر، مبينا إن ذلك لا يحل مشكلة الاستقدام للشركات وخاصة شركات ومؤسسات المقاولات، فهي لا تحتاج أن تستأجر العمالة لمدة طويلة لأن حاجتها تنتهي بمجرد انتهاء المشروع.

خطة عمل

وأوضح مصدر مسؤول بوزارة العمل أن الوزارة قامت بوضع خطة عمل من خلال إطلاق بوابة «أجير»، وهي بوابة إلكترونية لخدمة قطاع الأعمال، تعمل على توثيق العلاقات التعاقدية بين المنشآت، والتي تشمل عقود العمل من الباطن أو عقود العمل مباشرة، التي تتطلب تواجد العمالة التابعة لجهة ما للعمل لدى جهة أخرى، وتعمل البوابة على تنظيم تبادل العمالة بين منشآت التشييد والبناء والمنشآت في الأنشطة الأخرى، وسد الحاجة دون اللجوء للاستقدام، ويتم حاليا إصدار إشعار العمل المؤقت المبني على وجود عقد خدمات، كما سيتم خلال شهرين المقبلة إصدار إشعار الإعارة للعمالة داخل القطاع وبين منشأته؛ نظرا لأن طبيعة العمل في هذا القطاع تمكن المنشآت من تبادل خدمات العمالة، وفقا لتطور المشروع لديها، وتمكن هذه الخدمة المنشأة، التي أنهت مرحلة الأساسات.

وأضاف: إن الأهداف الاستراتيجية من برنامج «أجير» أن البوابة تعمل على بناء قاعدة بيانات شاملة تحتوي على المدخلات اللازمة لجمع أكبر قدر من البيانات ذات العلاقة، ورصد سوق عقود الخدمات المباشرة، وعقود الباطن بشكل واضح، وذلك من خلال تحليل البيانات، واتخاذ الإجراءات اللازمة والتنظيمات، التي تخدم رؤية وأهداف الوزارة، إلى جانب إنشاء خدمة إلكترونية تتيح للقطاعات المستثناة الاستفادة من القوى العاملة في أي قطاع آخر، وتوفير الخدمة بشكل مرن وقابل لاستيعاب أي استثناءات تحتاجها الجهات الحكومية لاحقا، بالإضافة لتسهيل عمليات التفتيش على لجان وفرق تفتيش المنشآت بما يوفر الوقت والجهد على المفتشين وعلى أصحاب العمل.

جدير بالذكر أن عددا من شركات الاستقدام حسب مواقعها الإلكترونية أنها تقوم بتقديم خدماتها بأساليب مختلفة من خلال خدمة تقديم عمالة مدربة لأيام محددة لتلبي احتياجات العملاء، حيث توفر الشركة للعملاء العديد من خيارات الاشتراك بالخدمة كالموقع الإلكتروني أو مركز الاتصال بالرقم الموحد أو عن طريق زيارة أحد فروعها المنتشرة بمختلف مناطق المملكة، حيث توفر الخدمة للعملاء لفترة محددة مسبقًا عن طريق زيارات أسبوعية مجدولة ومحددة بعدد ساعات وأيام ثابتة تتناسب مع ظروف العميل واحتياجاته.

وحسب هذه الشركات فإنها تصل عمالتها إلى العميل من خلال فريق العمل لمنزلك، وذلك ضمن الوقت المطلوب والمحدد سابقًا باستخدام سيارات الشركة، ويقوم الفريق المتخصص والمتكون من عاملتين بزيارة منزلك لتنفيذ المهام والواجبات المطلوبة، وفقًا للمواعيد وعدد الساعات، التي تحددها مسبقًا، مع توفير تكاليف الاستقدام وتكاليف الملحقات الأخرى مثل (تذاكر سفر العمالة، رسوم الإقامة، التأمين الطبي، المعيشة)، مما يوفر وقتك وجهدك.

مطالبة باستراتيجيات موحدة للتعامل معهم

تجريم الاعتداء على نزلاء دور الإيواء والرعاية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140103/Con20140103666645.htm

عدنان الشبراوي، منى الشريف (جدة)

أكد مديرو الشؤون الاجتماعية على التعامل بكل إنسانية مع المشمولين بالرعاية ورفض أية تجاوزات وتجريم أي اعتداء يطال أي من المشمولين بالرعاية الاجتماعية.

وأوصوا في ختام ملتقاهم أمس بجدة، برئاسة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرية الدكتور عبدالله اليوسف، بوضع استراتيجيات موحدة للتعامل مع نزلاء كافة دور الإيواء الرعاية، لتكون مرجع عمل واضح للجميع، وإعداد برامج للتدريب والتأهيل لجميع العاملين في هذه الدور على رأس العمل. وشددوا على أهمية حقوق اليتيم الذي وضعته الوزارة في قائمة الأولويات والتنسيق بين فروع الوزارة لإعداد برامج دورية للأيتام في كافة المناطق، مع تنسيق الجهود لفرض رقابة صارمة على دور الأيتام والمعوقين والرعاية. وأكد الملتقى على أهمية التعاطي الإعلامي مع قضايا الشؤون الاجتماعية بكل شفافية ووضوح وبما لا يمس خصوصية الطرف الآخر ويكشف أسرارا خاصة، ومراجعة مقار وأحوال فروع الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي ودور الملاحظة ودور الإيواء والرعاية والتأهيل الشامل، لتؤدي مهامها على الوجه الأكمل، والرفع أولا بأول للوزارة عن أية عقبات وتقديم أفضل الخدمات للمشمولين بخدماتها والعمل على تفعيل العلاقات بين مكاتب الشؤون والإشراف والجهات الأخرى ذات العلاقة، وأهمية الاستفادة والاستثمار الأمثل من الكوادر البشرية العاملة بالفروع بما ينعكس إيجابا على المشمولين بالخدمات والتأكيد والاهتمام بتفعيل لجان الطوارئ في المناطق، فضلا عن تنسيق العمل بين الجمعيات الخيرية وتفعيل التواصل الإلكتروني في جميع الفروع والمكاتب والإدارات، وتدارس الملتقى ما تم تنفيذه من توصيات في المتقى السادس والأسباب التي دعت لتأجيل العمل ببعض التوصيات. وأكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية على أهمية الملتقى في دراسة أوضاع الفروع، مشيرا إلى أن الملتقى يعقد كل 6 أشهر وتتم خلاله مراجعة آليات العمل. من جهته، أوضح لـ«عكاظ» مدير عام الشؤون الاجتماعية عبدالله آل طاوي أن الملتقى نجح في إيجاد عدة نقاط التقاء وأخذ ببعض وجهات النظر وسعى لمعالجة جميع الملاحظات المتكررة، مبينا أن أساس الملتقى هو تنسيق الجهد وتوحيد العمل والإجراء بما يخدم الفئات التي تتعاطى مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

احتساب "ذي الإعاقة" بـ4 سعوديين عند تشغيله عن بعد

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140103/Con20140103666778.htm

أمنية خضري (جدة)

تدرس وزارة العمل عدة مسودات وضعتها عبر الموقع الإلكتروني «معا»، واحتوت على العديد من الأمور المهمة كان أبرزها دراسة احتساب المرأة العاملة عن بعد ضمن نسبة توطين الوظائف على أن ألا يقل عمرها عن 18 سنة، ولا يزيد عن 50 سنة، وأن تكون مسجلة لدى التأمينات الاجتماعية.

وسيكون احتساب المرأة العاملة عن بعد ضمن نسبة توطين الوظائف بمعدل « 1.25 شخص» بمعنى أن كل 4 عاملات عن بعد يتم احتسابهم بـ5 عاملات، شريطة أن يكون مقر سكن العاملة في مدينة أو محافظة بعيدة عن مقر المنشأة.

أما ذو الإعاقة العامل عن بعد فيتم احتسابه بـ4 عاملين سعوديين على ألا يقل راتبه الشهري عن ثلاثة آلاف ريال، وأن يكون مسجلا في التأمينات الاجتماعية ولا يعمل في كيان آخر، أما في حال زيادة نسبة التوطين في الكيان أو المنشأة على 10 في المائة من إجمالي عدد السعوديين فإنه سيتم احتساب كل عامل من ذوي الإعاقة كأي عامل آخر.

كما تضمنت تلك المسودات أخذ موافقة المنشأة عندما يرغب السعودي الذي يعمل بها في دوام كامل أن يعمل لدى منشأة أخرى بدوام جزئي في حال كان نشاطا المنشأتين متكررا، على ألا يزيد عمله عن 4 ساعات يوميا أو 24 ساعة أسبوعيا، وأن يتم كتابة الراتب وساعات العمل مع تحديده بمدة معينة.

وتدرس الوزارة تطبيق عقوبات بحق المنشآت الموظفة للصنفين السابقين بوظائف وهمية تشمل حرمان المنشأة من الحصول على تأشيرات عمل جديدة أو نقل خدمات عمال لها أو تغيير مهن عمال لديها مدة لا تقل عن 3 سنوات للمخالفة الأولى، ولا تقل عن 5 سنوات للمخالفة الثانية، وحرمان المنشأة من دعم صندوق الموارد البشرية أكثر من 3 سنوات للمخالفة الأولى، و5 سنوات للمخالفة الثانية مع غرامة مالية لا تتجاوز 5 آلاف ريال.

يناقش مقترحي نظام لرعاية كبار السن وتعديل لائحة الوظائف التعليمية

الشورى يصوت على "غير السعوديين" لتملك العقار في حدود مكة والمدينة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140105/Con20140105667005.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يستهل مجلس الشورى السنة الثانية من دورته السادسة بالتصويت على وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه الشركات التي تمتلك عقارات في حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة

ويؤسسها أو يشارك في تأسيسها غير السعوديين أو يمتلكون أسهما فيها، وما تصدره هذه الشركات من أوراق مالية، وتحديد المقصود بعبارة (لغير السعوديين) الواردة في المادة الخامسة من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، وفقا لجدول أعمال جلسة المجلس الأولى يوم غد الاثنين.
وكانت توصيتا اللجنة الأولى قد جاءت على النحو التالي:
ـ أولا : تحديد المقصود بعبارة (لغير السعودي) الواردة في المادة الخامسة من النظام بما يلي :
الشخص ذو الصفة الطبيعية الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية، والشركة غير السعودية هي الشركة التي يؤسسها أو يشارك في تأسيسها أو يمتلك أسهما فيها أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، ولا يتمتع أي منهم بالجنسية العربية السعودية.
على أن يتم إدراج ذلك ضمن مواد نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 15 وتاريخ 1421/4/17هـ.
ـ ثانيا : الموافقة على استثناء الفئات التالية من حكم المادة الخامسة من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره :
البنوك التي تمتلك (وفقا لنظام مراقبة البنوك) مقرها الرئيس أو مقار يمتلك أسهما فيها أشخاص (شخص ذو صفة طبيعية أو اعتبارية) لا يتمتعون بالجنسية العربية السعودية، ولا يكون من بين أغراضها التعامل في العقارات، التي تمتلك العقار اللازم لإدارتها أو لتحقيق أغراضها، على أن تضع هيئة سوق المال بالاشتراك مع الجهات المعنية الأخرى ضوابط ذلك.
كما يناقش المجلس في ذات الجلسة عدة تقارير، منها تقرير اللجنة الخاصة بشأن مشروع نظام جباية الزكاة في الأنشطة التجارية والمهنية، تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1434/1433هـ، تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي 1434/1433هـ وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح المهندس سالم المري مشروع نظام لرعاية كبار السن في المملكة العربية السعودية، والمقدم بموجب المادة (23) من نظام مجلس الشورى.
كما يناقش المجلس في جلسته الثانية يوم بعد غد الثلاثاء تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن دراسة مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية والمجلس النقدي لدول الخليج العربي، تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن إعادة مشروع اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية عملا بالمادة (17) من نظام مجلس الشورى، تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1434/1433هـ، تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1434/1433هـ وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح الدكتور أحمد آل مفرح تعديل المادة (6) من لائحة الوظائف التعليمية الصادر بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (590) وتاريخ 1401/11/10هـ والمعدل بقرار المجلس رقم (687) وتاريخ 1402/5/7هـ، والمقدم بموجب المادة (23) من نظام مجلس الشورى.

حكايات عقوق مؤلمة ترويها أمهات ومسنات:

تسلط الزوجات وهجر الأبناء يقصمان ظهورنا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140105/Con20140105667200.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)
تعاني الكثير من المسنات المقعدات جفوة فلذات الأكباد بعد ما أحرقن سنين العمر في رعايتهم حتى حصلوا على أعلى الشهادات والمناصب واختيار العرائس لهم وتزويجهم وبعد كل هذه التضحيات يكافأن بالنكران ما قصم ظهورهن.

الخالة (زكية . ح) تعاني من هجران ابنها الوحيد منذ 8 سنوات تروي قصتها قائلة: عاقبني ولدي بالهجر طوال تلك السنوات بعد تعبي عليه وتعليمه وحصوله على أعلى الوظائف وبعد أن اخترت له عروسه هجرني لا لسبب واضح سوى أنني جعلت المنزل الذي ورثته عن والدي وقفا لوجه الله من بعدي حتى يكون أجره لوالدي كصدقة جارية وبتحريض من زوجته تركني وإخوته البنات نصارع الحياة من أجل العيش فهو الذكر الوحيد الذي نعتمد عليه بعد الله ولا أدري شيئا عن أخباره وما إن أنجب أحفادا أم لا؟ فأنا مريضة وبحاجة له وأخواته بنات يحتجنه وفيما لو جاء أحد لخطبتهن فمن سيقابله ويعقد له فهو الولي الوحيد لهن وأنا أمه بحاجة له أكثر من الجميع ومن كثرة تفكيري فيه لا أنام الليل ولا أعلم هل هو في المدينة أم خارجها فلا توجد أي صلة لي به ولكنهن الزوجات وما أدراكم ما الزوجات فمنهن الزوجة الصالحة التي تحن على أم الزوج وتكون خير عون بل تعتبرها في مقام والدتها ومنهن الزوجة التي تأخذه عن أمه وأهله، ومع ذلك لا أملك إلا أن أقول: «اللهم اهد ولدي إلى الصواب وأرجعه لقلب أمه الصابرة التي هي في انتظاره».

المال والعقوق

وللخالة الستينية «أم عبدالرحمن» قصة أخرى تجسد العقوق في أبشع صوره فقد هجرها الأولاد وتركوها تصارع المرض دون أن يسألوا عنها أو يتفقدوا أحوالها سوى في الأعياد والمناسبات.

تروي الخالة «أم عبد الرحمن» لدي ولدان وبنت، الولدان يعملان بالتجارة أحدهما في منطقة جازان والآخر في النماص وابنتي في القصيم مع زوجها وأنا هنا وحيدة لا أعرف عن أخبارهم شيئا ولا يوجد من يرعاني، إنه المال الذي أخذ أولادي مني وجعلهم يفكرون في جمعه أكثر من الاطمئنان علي فلم يوفروا لي سوى خادمة وزوجها كسائق يجولان بي أرجاء المدينة، لقد تعبت نفسيا من فقدهما ولا يريدان أن يأخذاني معهما بسبب تسلط الزوجات عليهم وانشغالهم بجمع المال وأمور الحياة فأصبح الغرباء أقرب لي من فلذات كبدي.

العقوق أفظع الجرائم

الى ذلك تعلق الأخصائية الاجتماعية إيمان هادي ان عقوق الوالدين من أفظع الجرائم التي لا يقبلها قلب مسلم ولا عقله ففي قصة «الخالة زكية» دليل على سيطرة الزوجة على عقل الزوج من أجل أمور دنيوية وأملاك خاصة تخص الأم وهي من لها الحق في التصرف فيها حقوقيا.

وفي حكاية أم عبدالرحمن، الكثير من الألم حيث إن الأبناء يفضلون جمع المال على الاطمئنان على والدتهم وتركها في أيدي الغرباء وهي كبيرة في السن تحتاج لهم أكثر من الخادمة والسائق فالمال ليس عوضا عن رضا والدتهم فهي طريقهم الى الجنة وبدونها لا تسعد قلوبهم بتلك الأموال مهما كان حجمها.

أمر شاذ

من جانبها تؤكد الداعية غادة إدريس أن عقوق الوالدين أمر شاذ على مجتمعنا، حيث كثر العقوق بشتى صوره وهذا من عجائب الزمن فتارة نسمع بولد قتل والده أو ضرب أمه والأهون منهما الهجر فهو موت بطيء لهما، مشددة على ان الإحسان للوالدين أمر لازم في ديننا فلم نكن على وجه الأرض إلا بفضلهما فهما من تعبا وسهرا الليالي علينا في المرض ووقفا بجانبنا لكي ننجح في تعليمنا ونتفوق ونتسنم أعلى المناصب.. فهل جزاؤهما النكران؟ بل إن الله سيوفي لنا ما عملناه لهم بالدنيا قبل الآخرة وكل تصرف شائن صدر منا بحقهما سنراه مستقبلا من أبنائنا «فالجزاء من جنس العمل» والله في كتابه الكريم أوصانا بهم «ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا».

وفي ذات السياق تضيف المستشارة النفسية هدى القايدي أن الله قد من علينا بأن رزقنا بوالدين فالكثير لا يملكون تلك النعمة ويتمنون لو أن والديهم على قيد الحياة فمن نعم الله على المسلم وجودهما في هذه الحياة حيث الأجر والخير، فهما من عانا في تربيتنا وتهذيب أخلاقنا وتعليمنا والسهر علينا في حال المرض وعند الكبر يحتاجان منا البر والإحسان بهما جزاء على ما عملاها لنا، لافتة الى ان للهجر تأثيرا نفسيا قويا عليهما فقد يتصور لهما جراء رفض الأبناء لهما في هذه الحياة أنه لم يعد لهما وجود في هذه الحياة فتتراكم الأفكار السلبية عليهما ويتفشى المرض وقد يغلب على كبار السن في هذه الحال انتشار الخرف والأمراض العقلية نتيجة رفض الأبناء وهجرهم لأنهم يشعرون بأنهم عالة عليهم، وهذا من أبشع صور العقوق وأخطرها فديننا دين تسامح وخير ومغفرة ومودة ويحث على برهما والتحلي بالأخلاق الإسلامية السامية ونفي ما سواها من أخلاق شاذة ودخيلة علينا فما نزرعه في أبنائنا في سن الصغر سنجنيه في الكبر والخير تبدأ بذوره من الجذور.

د. عباس: لدينا آلاف القضايا والفصل في كل واحدة يستغرق عاما كاملا

خطأ طبي يودي بحياة امرأة والصحة تلتزم الصمت10 شهور

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140105/Con20140105667035.htm

حسين هزازي (جدة)

لا تزال قضية زهير عبدربه ضد الهلال الأحمر ومستشفى خاص حبيسة الأدراج منذ عشرة أشهر في صحة جدة، ويتمثل هذا السيناريو الفاجع في خطأ طبي راحت ضحيته زوجة عبد ربه بسبب إهمال وتشخيص خاطئ تسببا بدخولها غيبوبة مستمرة، حتى توفيت وفقا لقوله.

يقول زهير عبدربه وهو يستعيد من أقاصي ذاكرته تفاصيل مرض ووفاة شريكة حياته «تقدمت بشكوى ضد المتسببين في الإهمال والأخطاء الطبية لصحة جدة وتحديدا إلى لجنة المتابعة الفنية، التي حققت معي لمرة واحدة وسجلت كل تفاصيل شكواي، ثم وعدوني باتصال لمتابعة قضيتي وأعطوني بعض الأرقام للاستفسار، والآن مضت عشرة أشهر ولم أجد أي اتصال ولم يرد أحد على الهواتف التي أعطيت لي، ولا تزال قضيتي حبيسة الأدراج منذ وفاة زوجتي».

واسترجع زهير قصة وفاة زوجته، عندما دخلت غيبوبة، بسبب رفض طبيب مختص في مستشفى خاص في حي الأندلس بمدينة جدة، علاجها كحالة طارئة بعد نقلها إليهم، مكتفيا باعتبارها متوفاة رغم أنها كانت على قيد الحياة. محملا المستشفى الذي ينتمي له هذا الطبيب، المسؤولية الكاملة عن تدهور حالتها حينها بعد إصابتها بأزمة قلبية مفاجئة، معتبرا هذا الإهمال المتعمد بعدم الإنسانية من قبل الطبيب، بعدما تمت الاستعانة به على أمل إنقاذها، «إلا أن الطبيب في حينها لم يكلف نفسه السماح لها بالدخول إلى قسم الطوارئ، واكتفى بفحصها السريع في السيارة داخل مواقف المستشفى، ودخل المستشفى ولم يعد إليها، وعند سؤاله عن السبب قال بكل تسرع إنها في عداد الموتى، فيما كان في إمكانه إسعافها، مما تسبب في تأخر إسعافها ونقلها إلى مستشفى آخر حتى توفيت بعد عدة أيام».

واعتبر زهير أن ما تعرضت له زوجته لا يقر به عرف مهني ولا أخلاقيات، متسائلا عما إذا كان مصير مريض يرتهن بالحالة المزاجية لأي من الأطباء، وما إذا كان الأمر يتجاوز ذلك إلى عدم تنفيذ المستشفى الخاص الذي يعمل به الطبيب للتعليمات الصحية أم أنه تشنج وتعنت طبيب يتصرف كما يشاء، دون رقابة من أحد.

ويتذكر زهير بداية سقوط حرمه التي تعدى عمرها الخمسين عاما عندما أصابتها أزمة قلبية مفاجئة بعد عودتها صباحا من توصيل الأبناء للمدارس برفقة السائق «لتسقط أرضا ولا تستطيع التنفس، فبادرنا بالاستعانة هاتفيا بالهلال الأحمر لإسعافها، إلا أن تدهور حالتها، جعلنا لا ننتظر وصول الإسعاف، وعملنا على الإسراع بنقلها بالسيارة إلى المستشفى القريب من المنزل، حيث كانت المأساة هناك».

وأضاف: «طلبنا من المختص في الطوارئ إسعافها بإدخالها إلى الطوارئ، لكنه آثر أن يباشر الحالة داخل السيارة وفي المواقف، وبسرعة البرق اعتبرها في عداد المتوفين، مؤكدا وفاتها، لتنهار معنوياتنا، ونصر عليه أن يتأكد أكثر لإحساسنا بأن الحالة أزمة قلبية، ربما يسعفها خضوعها للأجهزة المتطورة في المستشفى بالنجاة، لكن الطبيب أصر على رأيه، وكأن الأمر تحد ونهش لكرامته، دون أن يعلم أن دوره في النهاية الحرص على أرواح المرضى والكشف عليهم مرة واثنتين والصبر على الحالات أملا في نسبة شفاء ولو كانت 1%».

وواصل زهير سرد الواقعة: «اضطررنا لاستجدائه على أمل أن نرضي كبرياءه، لكنه أصر على وفاتها، رافضا إدخالها إلى الطوارئ، وبعد 20 دقيقة من بلاغ الهلال الأحمر اتصل مندوبهم للتأكد من الموقع تحديدا، إلا أننا أخبرناهم بأننا اضطررنا لنقلها للمستشفى المجاور، داعين إياهم للحضور لإسعافها، خاصة أن الطبيب رفض إدخالها للطوارئ، لكنهم أيضا رفضوا بحجة أن التعليمات تمنع مباشرة الهلال الأحمر لحالة طارئة في مستشفى لنقلها لمستشفى آخر»، مبينا أنه

اضطر لمواصلة رحلة إسعافها بنقلها بسيارته لمستشفى خاص آخر، «وهناك على الفور تعرفوا على حالتها، واستوعبوها في الطوارئ، ليعاود نبضها العمل، لكن الأطباء أكدوا أننا تأخرنا في إسعافها لأكثر من 30 دقيقة، مما أدخلها في غيبوبة، وهي الدقائق التي باشر فيها الطبيب في المستشفى الأول حالتها، وكان تشخيصه لحالتها خاطئا، واستمرت في غيبوبتها حتى توفيت».

من جانبه قال مدير الشؤون الفنية بصحة جدة الدكتور محمد عباس، أن إجراءات التحقيق في قضة السيدة المتوفية قد بدأت في حينها إلا أن هناك لجانا تقوم بالتحقيق المبدئي في القضية بعد تقديم الأوراق ويعملون على دراستها ما يستغرق ستة أشهر تقريبا، وبعد أن يتأكدوا من وجود خطأ طبي، تعاد القضية الى الادارة الفنية التي تقوم بتحويلها الى اللجنة الطبية الشرعية، والتي تقوم بالتحقيق فيها لفترة ستة أشهر أخرى وقبل نطق الحكم يستدعى الطرفان الى الجلسة النهائية التي يستطيع بعدها الطرفان التظلم بديوان المظالم. واضاف مدير المتابعة الفنية بأن عدد القضايا التي تحقق فيها اللجنة يبلغ ثلاثة آلاف قضية يحقق فيها خمسة أعضاء من اللجنة فقط، وعادة تستغرق القضايا قرابة عام كامل وقد يزيد، بسبب قلة عدد أعضاء اللجنة في لجان التحقيق، مشيرا إلى أنهم يحتاجون الى 40 طبيبا لإنهاء قضايا الأخطاء الطبية في صحة جدة خلال ثلاثة أشهر.

موجة الغلاء تضرب من جديد دون رقيب و(الوافدة)أبطال اللعبة

المصدر: جريدة البلاد الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://albiladdaily.com/node/2777

جدة : حماد العبدلي..

استمرار موجة ارتفاع الأسعار في سوق السمك المركزي بجدة اثار استغراب ودهشة المواطنين والمقيمين المستهلكين للأسماك الذين انتقدوا عدم وجود حماية المستهلك وضبط التلاعب بالأسعار ما بين حين وآخر للتجار الذين يتحكمون في السوق وأكدوا ضرورة تواجد الجهات الرقابية ومراجعة الأسعار وكبح جماح ارتفاعاتها غير المعقولة ولا المقبولة -على حد وصفهم- مشيرين إلى عدم وجود ما يستدعي رفع أسعار الأسماك بجميع أنواعها، موضحين أن السوق تستورد أسماكاً من عدة دول فضلاً عن الصيد المحلي. الغلاء سببه هؤلاء: قال مبارك الحربي(60عاماً):"سياسة الأسعار في السوق بالكامل تحتاج إلى مراجعة شاملة، وأن لا يترك السوق بهذا الشكل كل بائع يحدد السعر المناسب معه والمعاناة تكبر في المحلات خارج السوق المركزي للأسماك فلديهم الأسعار مضاعفة وحجتهم الوحيدة الغلاء في كل مكان".وأهاب الحربي بالجهات الرقابية بالتحرك والتواجد من أجل رفع المعاناة عن المواطنين الذين يستهلكون الأسماك بشكل كبير خاصة اهل جدة للارتباط السيكولوجي منذ قديم الزمان. وارجع الغلاء إلى وجود عمالة وافدة كبيرة في السوق تتلاعب بالأسعار كيفما تشاء. زيادة غير مبررة: وأكد على مفرح الغامدي ارتفاع أسعار الأسماك بصورة مستفزة، وغير مبررة بالسوق المركزية، الذي من المفترض أن تخضع عمليات البيع والشراء فيه لرقابة مشددة من «حماية المستهلك»، نظراً لكونها السوق الرئيسية لتجارة الأسماك في جدة وتشهد اقبالا كبيرا من المستهلكين وأصحاب محلات الأسماك. ويشير الغامدي إلى أن أجود أنواع الأسماك اصبح من الصعب شرائها لأصحاب الدخل المحدود وحتى الأسماك الأخرى لحقت بموجة الغلاء ولم يعد شيئا ثابتا على مكان عليه السوق في السنوات الماضية. واوضح عاطي الجدعاني صاحب محل لبيع الأسماك:" أقوم ببيع الأسماك منذ فتره طويلة وكانت الاسعار معروفة لدى الجميع..المستهلكون هم من يحدد السعر فيما يختارون من أسماك وكل شيء له سعره لكن لا يتجاوز الارتفاع الحالي الذي لا أجد مبرراً له خاصة بالسوق المركزي". وبين الجدعاني أن هناك إقبالا كبيرا ودائما على شراء جميع أنواع الأسماك، مثل الروبيان والكنغدي والهامور والناجل والبياض وليس نوعاً محدداً بعينه، وبالتالي ليس من المقبول أن يصل السعر إلى أرقام مبالغ فيها من بعض البائعين خاصة الوافدين الذين هم وراء موجة الغلاء سواء في سوق السمك أوحتى الاسواق الأخرى. غير مبرر: وقال احمد الشريف :«صراحة لا أجد مبررا واحدا

يجعل رفع أسعار الأسماك أمراً مقبولاً بالنسبة لنا نحن المستهلكين، حيث لا توجد أية مشكلات تؤثر على السوق سلبياً».
وأوضح أن عمليات الصيد تسير بطريقة طبيعية، فضلاً عن تواصل عمليات الاستيراد من الأسواق الخارجية، ووصول كميات كبيرة من الاسماك ويتم ضخها في السوق بشكل طبيعي، وبالتالي لا يوجد مبرر لرفع الأسعار لعدم وجود نقص في الكميات، بما يقل عن حاجة المستهلكين. وأبدى الشريف استياءه من غياب الرقابة على الأسعار في سوق الأسماك، وأكد أن هناك تنويعا في أسواق الاستيراد لضمان توافر كافة الأنواع بالسوق، وبما يلبي احتياجات وأذواق جموع المواطنين والمقيمين على السواء مشيرا ان تواجد الاسماك بكثرة كان يفترض أن تنخفض الأسعار وليس ارتفاعها، الأمر الذي يكشف عن أن تحديد الأسعار يخضع لمزاج التجار الشخصي ولا يرتبط بقواعد السوق المتعارف عليها. وحمل الشريف التجار مسؤولية التلاعب في أسعار الأسماك والتحكم فيها وفقاً لمزاجهم الشخصي، وأكد أن استمرار ارتفاع الأسعار يستدعي ضرورة تدخل حماية المستهلك لفرض مزيد من الرقابة على السوق لضبط الأسعار. أسعار غير واضحة: وقال علي المهابي: «من المفترض أن تكون السوق المركزية أقل سعراً ، لكن الأسعار بصورتها الحالية، لا تختلف كثيراً عن المجمعات التجارية الأخرى" وابان المهابي أن أسعار الأسماك بالسوق المركزي لا تتراجع أبداً، وتأخذ طريقها نحو الارتفاع دون رابط أو رقابة من جانب القائمين على إدارة السوق. مبررات غير مقبولة: وقال أحمد العلاوي:«إن أسعار الأسماك ترتبط بحالة البحر وسوق الاستيراد، لأنهما يحددان حجم المعروض بالسوق. وإذا كان الأمر مستقراً في الحالتين فمن الضروري أن تستقر الأسعار لعدم وجود أي مبرر لزيادتها.. والتجار يلجؤون إلى مبررات غير مقبولة عقلاً، بالقول إن هناك نقصاً في المعروض بسوق الأسماك، وبالتالي ترتفع الأسعار، لافتاً إلى أن هذا الارتفاع قد يكون مقبولاً إذا كان طفيفاً، لكننا نفاجأ بزيادة كبيرة تصل إلى 50 % في أسعار جميع أنواع الأسماك". وطالب العلاوي من حماية المستهلك التواجد في السوق والقيام بحملات لمراقبة السوق وضبط الأسعار ومنع التلاعب وتوقيع عقوبات على التجار غير الملتزمين بالأسعار، وإلزامهم بوضع التسعيرة بصورة واضحة وظاهرة للمشترين حتى يمكن ضبط السوق ومنع التلاعب الذي يتم علي نطاق واسع خاصة من عمالة وافدة دخلت السوق بشكل كبير. لا توجد ضوابط: وأوضح مسعد المرواني:" أقوم بزيارة السوق المركزية مرة واحدة في الشهر لشراء كافة احتياجات أسرتي من الأسماك وألاحظ زيادة الأسعار عن الشهر السابق رغم عدم قيامي بالشراء موضحاً أن أسعار الأسماك تحتل الصدارة دائماً في معدلات الارتفاع وبصورة متكررة، مما يفرض أعباء إضافية ناجمة عن زيادة فاتورة شراء نوعيات مرتفعة السعر من الأسماك، خاصة «الهامور» والناجل. وقال المرواني:" لا أجد مبررا في موجة الأسعار بسوق الأسماك غير عدم وجود ضابط يحكم عمليات البيع والشراء بالسوق" محملاً التجار مسؤولية التلاعب ورفع الأسعار بطريقة مبالغ فيها، استغلالاً لغياب الرقابة على السوق. وشدد على ضرورة فرض رقابة صارمة من جانب حماية المستهلك على السوق وضبط الأسعار وتوقيع عقوبات تصل إلى حد سحب الترخيص من التجار المتلاعبين. وكشف إبراهيم شعيشع مقيم أن الأسعار شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وبطريقة مفاجئة مشيراً أنه يحضر إلى السوق أسبوعياً لشراء الأسماك، وأن الأسعار ارتفعت بما يقترب من الضعف ودون مبرر منطقي. وأشار إلى أن كافة أنواع الأسماك متوافرة في السوق، وبالتالي ليس هناك أي داع لزيادة أسعار نوع معين من الأسماك طالما كان متوافراً .وقال:«إننا لا نعرف بالفعل أسباب ارتفاع أسعار الأسماك، ويجب أن تقوم حماية المستهلك بدورها لضبط السوق ومنع التلاعب واختلال الأسعار».

إحالة قضية (معلم الدمام) للشرع قريباً.. ومحام للترافع عنه ضد الوزارة

المصدر: جريدة البلاد الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://albiladdaily.com/node/2778

الدمام - البلاد ..

قالت مصادر أن معلم (مدرسة ثانوية مكة) بمدينة الدمام، الذي تعرض للاعتداء في شهر ذي الحجة الماضي، من قبل 3 طلاب، وكّل محامياً للترافع عنه ضد وزارة التربية والتعليم للمطالبة بنقله لأهله، قبل أن يخضع لعملية جراحية الفترة القادمة في الأذن بعد أن فقد السمع منها جراء الاعتداء. وقال المعلم :"ما زلت في إجازه طبية منذ الاعتداء إلى الآن، حيث إن وضعي الصحي لا يسمح لي بالعودة للعمل حالياً، بحكم أن التوازن لدي سيئ بسبب الضربة القوية التي تلقيتها على رأسي. وأضاف المعلم،وفقاً لصحيفة سبق الإلكترونية،أن ملف القضية الآن في هيئة التحقيق والادعاء الذي ينتظر الكشوفات الطبية النهائية قبل تحويل ملف القضية إلى المحكمة لإصدار الحكم الشرعي ضد هؤلاء الطلاب. وعن التنازل عن القضية قال المعلم:" لا نية لدي للتنازل، وستحال القضية للمحكمة لينالوا الحكم الشرعي رغم الاتصالات والضغوط التي تأتيني للتنازل عن القضية، ورغم أن الطلاب المعتدين ما زالوا موقوفين في الجهات المختصة، ويتوقع إطلاق سراحهم لأداء الاختبارات الأسبوعين المقبلين، ومن ثم عودتهم للتوقيف. وبخصوص دور إدارة التربية والتعليم تجاه القضية، قال المعلم: إدارة التعليم تخلت عني وعن القضية وتجاهلتني تماماً، رغم أنهم وعدوني بالنقل لأهلي بعد الاعتداء، إلا أنهم تراجعوا عن ذلك واكتفوا بمقولة: يُنقل نقلاً استثنائياً، وهو النقل من المدرسة فقط، وإلى الآن لم يحدث شيء.

وقالت مصادر إن المعلم كان قد أمر أحد الطلاب بالخروج من الفصل بعد خلاف معه في نهاية الدوام، وتحديداً في آخر حصة، وجمع الطالب أكثر من 20 من زملائه وخرجوا من المدرسة، وانتظروا المعلم في ساحتها، واعتدى ثلاثة منهم على المعلم. ونُقل للمجمع الطبي بالدمام لتلقي العلاج، فيما باشرت الجهات المعنية، الأمنية وإدارة التعليم، التحقيق في القضية وإلقاء القبض على الطلاب المعتدين والتحفظ عليهم. وتحتفظ هيئة التحقيق والادعاء العام على مقاطع فيديو من كاميرات المراقبة التابعة للمدرسة التي وثقت الاعتداء على المعلم.

مواطنو جدة يشنون هجوماً كبيراً على المجلس البلدي : المجلس لم يفعل قراراته ولم ينزل إلى الميدان

المصدر: جريدة البلاد الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://albiladdaily.com/node/2782

جدة فيصل سجد تصوير – محمد الحربي ..

ادى مواطنون سعوديون حضروا اللقاء المخصص لهم في المجلس البلدي بجدة بتفعيل ما يطرح في على طاولة المجلس وليس مجرد تنظير من قبل أعضاء المجلس البلدي عند مناقشاتهم لمشاكل وهموم المواطنين.رحب الدكتور عبدالملك الجنيدي رئيس المجلس البلدي بالحضور واستهل حديثه بأبرز المنجزات والاعمال التي قام بها المجلس سابقا. وأضح أن دور المجلس رقابي وليس تنفيذياً وأنه يمثل صوت المواطن ونحن بحاجة لتعاون المواطنين والمشاركة المجتمعية لتطوير لخدمات في مدينة جدة. ونوه الدكتور عبدالله تركستاني ممثل الدائرة السابعة بأهمية التغيير في المجتمع والذي يبدأ من الأفراد والمواطنين وهم الأقدر والأكثر خبرة في إحداث التغيير. بدأ اللقاء بالمواطن صالح صوعان وهو من أهالي الخمرة بقام بعرض صور بها مشاكل المنطقة وعرضها على المجلس والمواطنين واشتكى من عدم تجاوب المجلس البلدي عند نطلبه ومنذ خمسة وثلاثين سنة ونحن نشتكي من سوء في الخدمات وهي غير مقدمة حقيقة كعدم زفلته الشوارع ولا توجد إنارة ولا أرصفة طالبنا من المجلس زيارة منطقة الخمرة ولا من مجيب. اكمل صوعان حديثه بأنهم يتضايقون كثيرا نتيجة لحرق الإطارات التالفة ونستنشق هواءً ملوثاً بالدخان وهو وأبناؤه يشتكون من عدم توفر حديقة يتنزهون بها ويقضوا وقتا ماتعا.أيضا نوه صوعان موضوع المرادم النفايات المكشوفة والحرق الغير منظم ووقوف الشاحنات الخاطئ والحوادث من جراء الطريق الغير معبد وهناك تقاطعات وحوادث ووفيات بشكل يومي. تداخلت المواطنة فاتن دقجي فقالت: كل سنة نحضر لهذا اللقاء ولم يحدث شيئا جديدا ولم يتغير شي فنحن لا نريد تنظير بل نبحث عن حلول لمشاكلنا وذلك بالنزول للميدان لا ان نتكلم ونجتمع تحت قبة مكيفة ونحن لم نقف على تلك المشكلة ويكون حديثنا مرتبطا بالواقع.وكان المواطن محمد الغامدي مستاء ومنزعج جدا من عمل المجلس ويقول أنه ومنذ سنتين ونحن نحاول التواصل مع أحد الأعضاء المنتخبين الذين صوتنا لهم ولم نجده. مواطنون يطالبون المجلس البلدي بتفعيل القرارات والخروج إلى الميدان تحدثت المواطنة منى مكي عن دور المجالس البلدية في الحضانات التي من ممكن تقدمها للمواطنين من توفير خدمات حقيقية وطالبت أن يخرج من قوقعته فالمواطن البسيط لا يستطيع التواصل وبحاجة إلى أفعال لا أقوال. تداخل المواطن أيمن مدني فقال إننا لسنا في موضع اهتمام فهو يسكن في شارع صاري ويحيط منزله مجموعة من التركات والبوبكلينات والأعمال اليدوية من الحفريات وما شابه فتداخلت أعمال الشركات ووقعنا ضحية العشوائية فتسائل عن الأبراج التي تقيم فوق أسطح المنازل وضررها صحيا على الساكنين من الأطفال والنساء.كما قال أحد الفضلاء من المواطنين أنهم ليسوا في حاجة إلى مجلس بلدي ولا إلى أمانة جدة ولا إلى أمارة بل بحاجة إلى رب هؤلاء وقال الآية الكريمة "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض فأبين أن يحملنها وحملها الإنسان ..." وطالب كل مسؤول ان يخشى الله في عمله ويخلص النية فيه. من جانب آخر قال المواطن انمار فتح الدين وهو يلوم المجلس في كل المشاكل التي يطرحونها كل عام ولا يرى نتيجة ورفض أن يكون المواطن هو المسؤول عن ما يحصل من تردي للخدمات وانه لابد من وضع حلول عاجلة وتشكيل فرق ومتابعة الأعمال لا تركها. قال منيف القحطاني وهو من سكان الخمرة يشتكي من التقاطعات الخطرة على طريق جازان الليث وذكر موضوع مخططات المنح والأراضي التي بلا صكوك وبحاجة إلى زيارة أعضاء المجلس البلدي للمنطقة وليس فقط الحدث والتنظير عن بعد. وقال عبدالرحيم بخاري إن منطقة الكورنيش ما بين دوار النورس ودوار التوحيد تشتكي من تمديد أنابيب والمصبات الحكومية وهي عبارة عن مياه صرف صحي تصرف إلى البحر مباشرة ودون معالجة لافتا كذلك إلى عدم توفير حاويات كبيرة في الحجم في منطقة الكورنيش وبحاجة إلى تركيز في موضوع النظافة والعناية بهذا الملف والذي يشكل اهتمام وصحة المواطنين ورفاهيتهم. وتحدث المواطن محسن القرني عن سوء في الخدمات في منطقة الكورنيش الجنوبي حيث الإضاءة الغائبة وغير مهيأ للمكوث به طويلا ويتسائل عن سبب هذا التجاهل والتركيز فقط في الكورنيش الشمالي من منطقة جدة. عاد متحدثا المواطن صالح صوعان وحديثه عن منطقته المنسية من الخدمات حيث تكاثرت الأمراض المعدية غياب المستوصفات الصحية وأماكن الترفيه وغياب تام في أبسط الخدمات كالإزفلت والأرصفة والإنارة وهي حاجات أساسية في المناطق المأهولة بالسكان وطالب المجلس والمواطنين بجعل لقاء المجلس القادم في منطقة الخمرة للوقوف على احتياجاتها وتوقف عمليات الحرق والسرقة من العمالة الأجنبية وغيرها من المشاكل التي لم يلتفت لها. أهالي الخمرة وغياب تام للخدمات الرئيسية من سفلته ورصيف وإنارة ذكر المواطن عواد الجهني وهو سكان الحمدانية شرق خط السريع أن الأحياء تغيب عنها خدمات المياه والكهرباء وينتشر فيها الكلاب الضالة وإنعدام في إشارات المرور مما تسبب في إزهاق الأرواح والحوادث الأليمة.كما تفضل الأخ عمار شاوش عن الآلية التي يتم فيها تسليم المشروع من المقاولين وعن أسباب تأخر المشاريع وبقاء الحفر في الشوارع مفتوحة مما يسبب مشاكل وسقوط للأطفال ونحن استبشرنا خيرا بحديث معالي الأمين الذي قال فيه: في سنة واحدة سوف نقضي على حفر وحفريات جدة ولم نرى ذلك بل زادت أكثر. اختتم المواطن سعيد بكر حديثه بقوله أن هناك تجاهل من قبل أحد أعضاء المنتخبين في المجلس البلدي حيث وعدنا أحدهم ومنذ خمسة اشهر لم ينجز شيئا. عندئذ قال

المهندس عبدالله المحمدي عضو المجلس البلدي أن المجلس يمثل صوت المواطن وهو حلقة الوصل بين المواطن والجهات الخدمية ونحن ليس لنا سلطة تنفيذية ونعاني من اختلاف عند التعامل مع الجهات الأخرى وسوف نذلل كل الصعاب ونعمل على تشكيل فريق تطوعي مساند للمجلس وحيث ان هذه اللقاءات مع المواطنين أثرت المواضيع واعطتها زخما وفكرا وعلما. ووعد بنقل كل النقاط والمحاور التي تمت مناقشتها إلى المسؤولين في الأمانة ونحن نتكلم بصوت المواطن ونحرص على متابعة ومراقبة كل عمل خدمي يمس حياة المواطن حتى يتم إنجازه وللعلم لا توجد لدينا عصا سحرية فندعو المواطنين بالصبر علينا والمتابعة وكلنا أمل أن تبقى مدينة جدة كما هي عروسا للبحر الأحمر وتبقى جدة كما عرفها الجميع جدة غير.

توظيف 50 معاقاً بعسير

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=173720&CategoryID=5

أبها: الوطن
في إطار برنامج توظيف المعاقين الذي ينظمه مركز جمعية الأطفال المعوقين بعسير استكمل البرنامج نهاية الأسبوع الماضي بالتعاون مع الشركة التركية بايتور الشركة المنفذة لمشاريع جامعة الملك خالد بمنطقة عسير، إجراء المقابلات الشخصية مع عدد من المعاقين الباحثين عن فرص عمل.
وقال مدير المركز الدكتور صالح بن ناصر الحمادي: "إن الفكرة التي تبنتها الجمعية الأم هي الآن تخطو خطوات النجاح من خلال سابع مراكزها بمنطقة عسير".

"الشورى" يستمع لـ"كبار" مسؤولي "الخارجية".. دوريا

مقترح تعاون يرفعه المجلس إلى "الفيصل" قريبا

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=173740&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل
أوشكت اللجنة المكلفة بدراسة تطوير آلية التعاون بين مجلس الشورى ووزارة الخارجية، على الانتهاء من مهمتها بعد أن وضعت آليات مقترحة للتواصل بينهما خلال الفترة المقبلة، بما يعزز دور الدبلوماسية في إدارة ملفات الخارج.
وقال عضو اللجنة رئيس "لجنة الشؤون الخارجية" في "الشورى" الدكتور عبدالله العسكر لـ"الوطن"، إن اللجنة سترفع نتائجها لرئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ، تمهيدا لمخاطبة وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بشأنها.

وأوضح العسكر، أن من ضمن الآليات المقترحة عقد "جلسات استماع" دورية لكبار مسؤولي الوزارة، للتعرف على وجهة نظر "الخارجية" تجاه أية أمور مستجدة في الساحتين الإقليمية والدولية، على أن تكون تلك الجلسات بمثابة "مصنع عصف ذهني". وأشار إلى أن التغيرات التي تطرأ على المواقف السياسية في العادة، تكون بـ"الآليات" فقط دون "الاستراتيجيات" والتي تكون ثابتة في العادة.

باتت اللجنة المكلفة بدراسة تطوير آلية التعاون بين مجلسي الشورى ووزارة الخارجية، قاب قوسين أو أدنى من الانتهاء من مهمتها، وذلك بعد أن وضعت العديد من الآليات المقترحة للتواصل بين الطرفين خلال الفترة المقبلة، بما ينعكس على تعزيز دور الدبلوماسية السعودية في إدارة ملفات الخارج.

وأبلغ "الوطن" رئيس لجنة الشؤون الخارجية بـ"الشورى" الدكتور عبد الله العسكر، أن اللجنة التي شكلت داخل المجلس، وهو عضو فيها، باتت على وشك الانتهاء من وضع المقترحات الخاصة بالتعاون بين المجلس ووزارة الخارجية، وسوف ترفع نتائجها لرئيس المجلس الدكتور عبد الله آل الشيخ، تمهيدا لمخاطبة وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بشأنها.

وبين العسكر، أن من ضمن الآليات التي اقترحتها اللجنة المشكلة في هذا الإطار، عقد "جلسات استماع" دورية لكبار مسؤولي الوزارة، للتعرف على وجهة نظر "الخارجية" من أية أمور مستجدة في الساحتين الإقليمية والدولية.

وقال إن تلك الجلسات ستكون بمثابة "مصنع عصف ذهني" بين المختصين بمجلس الشورى وكبار المسؤولين بـ"الخارجية" لمناقشة الآليات المستجدة في التعاطي مع بعض القضايا الملحة.

وأشار إلى أن التغيرات التي تطرأ على المواقف السياسية في العادة، تكون بـ"الآليات" فقط دون "الاستراتيجيات" والتي تكون ثابتة في العادة، كموقف الرياض على سبيل المثال من سباق التسلح النووي بالمنطقة، ووقوفها ضد الذراع الإيرانية الطويلة ورفضها لتدخل طهران السافر في دول مثل البحرين واليمن والعراق وسورية ولبنان.

وشدد رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى، على أهمية العمل كشريك لوزارة الخارجية ودعمها بكل ما يكفل تحقيق الأهداف والمصالح العليا للدولة.

ورفض العسكر، أن يقوم مجلس الشورى بدور "الند" لوزارة الخارجية. وقال "ليس من صالحنا الدخول معها في منافسة.. فهي ليست ندا فهي أحد صناع السياسة الخارجية للبلد.. نحن في الشورى لا نصنع السياسة.. ولكن نطمح لأن نكون مصنع عصف ذهني وقوة ناعمة للدولة في هذا الإطار".

وعما إذا كانت جلسات الاستماع المقترحة ستكون على نحو شهري، علق العسكر على ذلك بالقول "نحن نتمنى أن تكون شهرية بطبيعة الحال، ولكن الأمر عائد لوزارة الخارجية.. المهم أن تكون دورية لما يساعد في تعزيز التعاون بين الطرفين".

إنشاء مراكز في جميع أنحاء المملكة لحل مشكلات الأسرة السعودية

"إرشاد الرياض" يقدم استشارات هاتفية مجانية في سرية تامة

المصدر: جريدة سبق الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://sabq.org/W3Nfde

عبد الله البرقاوي- سبق- الرياض:

يقدم مركز الإرشاد الأسري بالرياض التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، استشارات هاتفية مجانية في عددٍ من المشكلات الاجتماعية والنفسية والتربوية والسلوكية.

قال مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي خالد بن دخيل الله الثبيتي، إن عدداً من المستشارين والمستشارات يقدمون هذه الاستشارات بسرية تامة على الرقم المجاني (8001245005) من يوم الأحد إلى يوم الخميس من الساعة السادسة وحتى التاسعة مساء "الرجال والنساء" ومن التاسعة صباحاً وحتى الثانية عشرة ظهراً "للنساء فقط".

وبيّن "الثبيتي" أن وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة التنمية الاجتماعية تولي أهمية كبيرة تجاه الإرشاد الأسري لحاجة المجتمع بفئاته كافة إلى برامج الإرشاد الأسري، وتنفيذاً للمبادرة التنموية التي أطلقتها وكالة التنمية الاجتماعية (إرشاد) لتحقيق الاستقرار الأسري وتقديم الخدمة الإرشادية لمَن يحتاج إليها.

ولفت إلى أنه سيتم من خلال هذه المبادرة (إرشاد) إنشاء عديدٍ من مراكز الإرشاد الأسري في جميع أنحاء المملكة وعقد دورات تدريبية، وندوات علمية للفت الانتباه للمشكلات الأسرية التي تعانيها الأسرة السعودية.

وذكر "الثبيتي" أن مركز الإرشاد الأسري بالرياض يقدم خدمة الاستشارات الهاتفية المجانية على الهاتف المجاني للمسترشدين والمسترشدات فيما يواجههم من مشكلات اجتماعية ونفسية وتربوية وسلوكية، ويعمل في المركز مجموعة من المستشارين والمستشارات ذوي المؤهلات والخبرات في هذا المجال.

وأكّد مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي، أن المركز يحرص على تقديم هذه الخدمات بسرية تامة حيث لا يطلب من المتصل أو المتصلة ذكر الاسم أو الهاتف، في المقابل يجب ألا يسأل المتصل عن اسم المستشار أو المستشارة، وذلك حرصاً على المهنية السليمة للعمل والحيادية.

وقال إن الهدف الرئيس من هذا هو تقويم الخدمة ومساعدة المسترشدين والمسترشدات دون الحاجة إلى معرفة المعلومات الشخصية المباشرة.

وذكر "الثبيتي" أن المركز يعمل على إعداد خطة لبرامجه وأنشطته للمساهمة في البرامج المجتمعية ذات الصلة بالإرشاد الأسري والمشاركة في المناسبات المختلفة، كما يقدم المركز ورش العمل للمسترشدين والمسترشدات لتبادل الخبرات وتنمية المهارات بما يعود بالفائدة على المستفيدين من خدمات المركز.

ولفت مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي إلى أبرز المشكلات التي يتعامل معها المركز ومنها: المشكلات الأسرية، مثل العنف الأسري أو الإيذاء ضد أحد الزوجين أو أفراد الأسرة الآخرين مثل التصدُّع الأسري، ومشكلات الأبناء أو الخلافات الزوجية، وكذلك المشكلات الشخصية، مثل إيذاء النفس أو إلحاق الضرر بالآخرين أو تعاطي المخدرات والمنشطات والكحوليات.

وقال إنها تتضمن الانحراف والجريمة ومشكلات الطفولة والمراهقة، وكذلك المشكلات الدراسية، مثل نوعية التعليم المناسب والانتقال من مؤسسة تعليمية إلى أخرى ومشكلات التكيُّف الدراسي وضعف التحصيل الدراسي والهروب من المدرسة، إضافة إلى المشكلات النفسية، مثل الاكتئاب والرهاب الاجتماعي والقلق والوسواس، كما يقدم المركز استشارات شرعية مرتبطة بالجوانب الاجتماعية.

وأوضح أن الفئات المستهدفة من المركز هي الأسر المعرّضة للتفكّك بأشكاله المختلفة، وكذلك الأرامل والمطلقات اللاتي لا يستطعن السيطرة على أبنائهن، إضافة إلى الآباء الذين يفتقدون الآلية المناسبة لتوجيه أبنائهم والمتزوجين الجدد الذين يحتاجون إلى ما يعينهم على تجنُّب الوقوع في المشكلات التي تهدد حياتهم الأسرية والأطفال والفتيات والفتيان المعرضين للإيذاء.

كما تتضمن أسر السجناء ومساعدتهم على تجاوز المصاعب التي تواجههم إثر غياب عائل الأسرة وأسر متعاطي المخدرات أو مدمني المسكرات وأقاربهم لمساعدتهم على التعرُّف على الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه الحالات والمحتاجين للخدمات الاجتماعي وتبصيرهم بطرق الحصول عليها.

وقال "الثبيتي" إن الخطوات المتبعة في تقديم المساعدة ومنها بطلب المسترشد الاستشارة حول مشكلته عن طريق هاتف مركز الإرشاد الاجتماعي المجاني واستقبال المكالمة من المسترشد وإعطائه معلومات عن المرشد ورقمه وأيام وجوده لضمان استمرارية المتابعة عند الاحتياج إليه، ويعرض المسترشد ما لديه مباشرة من معلومات وبيانات تتعلق بمشكلاته.

كما يقوم المرشد بدراسة موضوع المسترشد وتقديم الاستشارة بشكل مباشر أو إحالة الموضوع للدراسة ثم يدون المعلومات اللازمة عبر برنامج إلكتروني معد لدراسة الحالات وحفظها، ويطلب من المسترشد تحديد موعد للمتابعة مع المرشد وذلك لمساعدته.

وركّز "الثبيتي" على الخدمات التي يقدمها المركز، ومنها تقديم استشارات مجانية عبر الهاتف المجاني وتوفير إرشادات وبدائل مناسبة وقابلة للتطبيق العملي لأنواع المشكلات التي تعترض الأفراد سواء كانت هذه المشكلات أسرية أو نفسية أو دراسية أو سلوكية.

ولفت إلى أنها تهدف أيضاً إلى فتح سبيل آمن للتعامل مع المشكلات الاجتماعية وبما يمنع أو يقلل أضرارها المترتبة عليها لو تفاقمت، ويتيح الفرصة للإفصاح عمّا في أنفسهم والتخلُّص من الضغط النفسي الذي ربما لا يجد بعضهم متنفساً لإظهاره إلا من خلال المركز أو ما يماثله.

ورأى أنها تسهم في تنمية الوعي الاجتماعي في المجتمع من خلال تأدية المركز للرسالة المنوطة به ومحاولة وقاية المجتمع من الآثار المترتبة على زيادة المشكلات الاجتماعية وتطورها وذلك من خلال الكتيبات والمطويات التي يصدرها المركز والمشاركة في المعارض والمناسبات التي لها علاقة بالإرشاد الاجتماعي.

الحياة AL HAYAT

الآبار الارتوازية... احسموها بقرار قوي!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/589386

علي القاسمي

أباشر اليوم مسلسلاً طازجاً هو سيد الأحاديث في مجالسنا المتواضعة طوال الأسبوعين الماضيين، كنا نتداوله بهدوء وصمت وأمان في ما مضى ونسمع عنه ولم يحدث أن خضنا في شيء من تفاصيله، لأن ذلك لم يكن يعنينا أو يحرك شيئاً داخلنا، لكن حوادث الزمن ومآسيه دفعتنا إلى ضرورة التدقيق فيه أكثر من ذي قبل والمطالبة بآلية علاج شفافة شجاعة واضحة لا جهود فردية ووقتية وتطوعية، وتعامل أشبه برد الفعل الموقت لا الفعل اللازم المنتظر تجاه عبثية مواطنين وجهلهم التام بما يمكن أن يحدث من تداعيات جراء حفر لا نظامي لبئر ارتوازية، فالتفاعل المحلي مع هذه الآبار لا يزال إنسانياً بحتاً ومن باب ردم الشر لكنه ليس من نافذة التجاوزات والمعالجة الرسمية لها. لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، ونحن نلدغ مرات كثيرة من الجحر ذاته كأسوأ المؤمنين، الآبار الارتوازية باتت مصدر خوف وقلق، وصار بإمكانها توجيه الرأي العام في لحظة خاطفة لمساحة لم تكن معلومة من قبل، زرعت الإرباك المفاجئ ولا نزال نتوقع أن تحدث هذه الآبار ضجة كبرى وتفتح لنا مأساة تعلق بعقولنا وقلوبنا كما علقت طفلة تبوك «لمى الروقي».

يقف السؤال الشعبي الأبرز: من المسؤول عنها؟ وهو السؤال الذي يرميه السائلون على جهات كالدفاع المدني والزراعة والمياه والبلديات وإمارات المناطق، وكل هذه الجهات تجيب بما بين أيديها من أوراق وتوجيهات وأوامر وتعميمات، لكن ما يغيب عن الذهن أن جل هذه الآبار تنفذ في الظلام أو بعيداً عن أعين كل هذه الجهات ولا يعود المواطن العامد للحفر والتنفيذ إلى أية جهة منها، ومن هنا تولد المفاجآت وتبدأ الحكايات الموجعة المفزعة. لماذا لا يكون هناك قرار شجاع وحاسم تجاه هذه الآبار الارتوازية غير النظامية، لأن النظامية منها تبدأ وتنتهي بجملة من الاشتراطات التي تضع الراغب في حفر بئر ارتوازية يفكر جيداً أو ينفذ جيداً وله الخيار في أحدهما، لا أعرف حتى هذه اللحظة اهتماماً صريحاً بهذه الآبار الموقوتة، مجرد أوراق تنتقل من جهة إلى أخرى من دون شرح أو تدقيق أو وضوح في الرؤية العامة، قد تكون مهمة السائل التفتيش ومعرفة من هو المسؤول عن متابعة هذه الآبار وملاحقتها وردمها، لكن الحدث الأخير لطفلة تبوك يدفعنا أن نعلن رسمياً موقفاً جاداً وشجاعاً حيالها، فتأجيل الملفات التي طحنتنا فجأة وجلبت لنا الضغط والصداع والشكوك والاهتمامات لم يعد مناسباً ومعقولاً الآن.

لصناع القرار الشعبي هاتوا نصاً صريحاً وسطراً واضحاً يريحنا من هذه الآبار، وفوضى تنفيذها والجرأة في نشرها هنا وهناك طالما لم تكن تحتاج سوى بضعة عمال من جنسية معروفة وحفاراً رديئاً واستفادة موقتة، وبعدها تصبح مجهولة الفاعل بالعة الأبرياء شاغلة للرأي العام، نحتاج من يأمر بالتالي: إزالة الآبار الارتوازية غير النظامية ومعاقبة من ينفذها بلا ضوابط، وتكون مسؤولية الجهة «أ» أو الجهة «ب» أو الجهات «أ» و «ب» و «ج»، الوضوح في مثل هذا التوقيت يغلق كل الازدواجية الحاصلة في كيس الآبار الارتوازية، ويشرح الدرس لمن يريد أن يفهمه أو لمن لم يؤمن بعد أنها مسؤوليته ومن صميم عمله.

المرأة .. وثقافة العقل الناقص

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140105/Con20140105667124.htm

حسن النعمي

الانتقاص من المرأة في ثقافتنا يأتي من غير طريق، فهناك التقاليد، وهناك التأويل الضيق لبعض النصوص الدينية، وهناك الاستعلاء الذكوري، وكلها من مسببات انتقاص المرأة، رغم الحاجة لها بيولوجيا واجتماعيا.

تمكن العادات والتقاليد المنحازة للرجل من النظر بسلبية للمرأة أمر لا ينكره إلا مكابر. فرغم احتفاء الإسلام بالمرأة، إلا أن ثقافة العادات هي الغالبة، مرة حماية لمكانة الرجل، ومرة خضوعاً لثقافة العيب الاجتماعي، حتى بلغ الأمر حد حجب اسم المرأة عند التداولات الاجتماعية، ولولا اضطرار البعض للبوح باسمها فيما تتطلبه بعض الإجراءات الرسمية لدفنت المرأة دون أن يعلم اسمها.

وقد عبر القرآن بصراحة عن استياء البعض من ولادة الأنثى في مقابل الاحتفاء بولادة الطفل الذكر. هذه العادات التي وقف الإسلام منها موقفا حازما، وعد الطرفين؛ المرأة والرجل متساويين في التكاليف الشرعية، إلا فيما رخصته الشريعة بالنسبة للمرأة.

بلغ الأمر بثقافة الانتقاص من المرأة حد اتهامها بنقصان العقل والدين. وقد ورد حديث في صحيح البخاري في هذا الشأن، لكن ليس على سبيل الانتقاص من قدرات المرأة العقلية وقدرتها على التفكير والحكم على الأشياء، بل في سياق محدد وهو الشهادة، أما نقص الدين الذي عبر عنه الحديث، فهو أمر له علاقة بالرخص الشرعية التي كفلها الدين لها، فليس نقصا في الإيمان، ولا في واجبات الدين بالمطلق. وتصور نقص العقل يتنافى جملة مع خلق الله للإنسان في أحسن تقويم، فكيف يخلق الله إنسانا في أحسن تقويم ثم يسلبه أهم مقومات وجوده، عقله الذي هو مناط التكليف؟!

أما الموقف الاجتماعي، فإنه يستخدم الحديث الشريف، وخصوصا جزئية نقص العقل، على أنه سفه في طبع المرأة أقره الدين. وحاشا الدين أن يكون تابعا لعادات جاهلية حاربها بتكريم المرأة على أكثر من وجه، إنما هي نزعة اجتماعية ترى في المرأة أهلية ناقصة، فاستثمر القوم هذا الحديث وإخراجه عن معناه إلى أقصى مدى من أجل التدليل على نقصان عقل المرأة بمعنى سفهها. وحملت تصرفات المرأة على هذا المنظور، فظلمت وحط قدرها في معظم السياقات الاجتماعية. وقد يحتج البعض بأن هذه الصورة ليست عامة. أجل، ليست عامة، لكنها منتشرة بما يعزز وجودها بشكل مقلق، نتج عنها إقصاء المرأة من الفعل الاجتماعي الجاد، رغم المبادرات الخجولة التي تتجمل بالمرأة دون أن تعاملها بروح النص الديني الذي كرم المرأة أصلا.

تراتبية الفتاة في بيتها بين إخوتها تالية حتى لو كانت البكر في الأبناء. هل أمر الدين بذلك؟ إنه العرف والعادة وثقافة العيب التي ما فتئت توجه حياتنا في كل شأن اجتماعي. رويت لي حادثة مؤلمة عن فتاة زوجها والدها بمهر قدره ريال واحد، فما كان من الزوج إلا أن ظل يعيرها بهذا المهر، بمعنى أنها رخيصة رخص مهرها. الأب أخطأ بإنقاص قدرها في ثقافة تزن الإنسان للأسف بالمال لا بالقيمة، والزوج صدر موقفه عن ثقافة استعلائية لم يفهم قصد الأب الذي يروم اتباع السنة، فكان هذا التصرف الذي جمع كل دلائل انتقاص المرأة. في هذه الحالة، لا ينبغي أن نكون مع مهر الريال، ولا ينبغي أن نكون مع مهر المئة ألف ريال، بل مع ما يقتضيه السائد في ثقافة الناس التي تعطي للمرأة حقها في المهر.

ويترتب على هذا القدر ضرب أهلية المرأة بالمبالغة في حمايتها من خلال الوصي الذي يرافقها مثل ظلها، ليس للحماية دائما كما يزعم القوم، بل لمصادرة الأهلية الاجتماعية التي يحق لها ممارستها. فقد يتم عضلها، وقد يتم الحجر عليها، وقد تسلب حقوقها المالية في الإرث وفي الوظيفة وغيرها. فالأب قد يستبد بها وبراتبها إن كانت تعمل، فلا يزوجها، لأنها بالنسبة له تابع يحقق له فائدة. وإن كانت متزوجة فزوجها يتربص براتبها، بل يبتزها لإعطائها حقوقها الإنسانية والاجتماعية في مقابل مالها وجهدها.

في سياق المساواة على مبدأ المواطنة لا بد من تشريعات تحقق للمرأة اعتبارها من حيث إنصافها، ومن حيث تقنين الوصاية عليها حتى لا تستغل حاجتها في تكوين إرادتها الاجتماعية في العمل واختيار الزوج، وتكوين الأسرة، وغيرها من قضايا المرأة التي يستغلها بعض الرجل لغايات فرض التبعية المالية والاجتماعية على المرأة. لا يمكن أن تتخلص المرأة من تبعات دعاوى العقل الناقص إلا بقانون مكتوب يصل أثره لكل ضعاف النفوس بأهمية احترام الحقوق التي كفلتها الشريعة للمرأة.

قانون هندي لمكافحة الفساد الحكومي

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://www.aleqt.com/2014/01/03/article_812822.html

أ ب
بائع في سوق الخضروات الرئيسي في حيدر أباد. وأقرت الهند أمس على مشروع قانون لمكافحة الفساد بين المسؤولين بعد أن تلطخت سمعة الحكومة بفضائح مالية بما في ذلك احتيال إصدار رخصة الاتصالات السلكية واللاسلكية بقيمة 40 مليار دولار ومخالفات مالية خلال تنظيم دورة ألعاب الكومنولث في 2010، ويواجه الهنود الفساد على عدة مستويات في حياتهم اليومية حيث يطلب المسؤولون الحكوميون ورجال الشرطة غالبا رشاوى مالية.

أطفال الشوارع في مصر.. قصص مؤلمة ومبادرة للقضاء على الظاهرة

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الجمعة 2 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=54&article=756247&issueno=12820#.Usa-IvvLdoA

القاهرة: معتز عبد المنعم
حكايات وقصص مؤلمة يرويها أطفال الشوارع في مصر، بعد أن أصبحت الأرصفة، والحدائق العامة، وسقوف الكباري وأنفاق المشاة مأوى لهم، يتسترون بها بلا سلاح أو بارقة أمل سوى المزيد من التشرد والجوع.
وفي الوقت الذي تقف الحكومة عاجزة عن احتوائهم، وإيجاد حلول إنسانية لهم، تفاقمت الظاهرة، واتسعت أعدادها بشكل أصبح يهدد أمن المجتمع وسلامته، الأمر الذي أقلق المؤسسة العسكرية، فطلبت من المسؤولين إحصاء دقيقا لأطفال الشوارع، حتى تعمل على تعليمهم ودمجهم في المجتمع.
«الشرق الأوسط» عاشت - في هذا التحقيق - جانبا من مآسي هؤلاء الأطفال، اقتربت منهم واستمعت لهم وتعاطفت مع أحلامهم الضائعة.. على رصيف هذه الحكايات تقول هند (14 عاما): «هربت من منزل أبي بعد أن طلق والدتي وتزوجت هي من رجل آخر، كان يضربني ويعتدي علي بشكل مبالغ فيه، فاضطررت إلى ترك المنزل والبحث عن أي عمل حتى عملت كخادمة في أحد البيوت ولكن لم أستمر طويلا، فعدت إلى الشارع مرة أخرى، لكن دون عمل، وأقضي يومي في التنقل بين إشارات المرور في الشوارع على أمل جمع بعض النقود تساعدني على الحياة».

ويقول سيد رمضان (16 عاما): «توفي والدي منذ نحو عام، ولم تستطع أمي تدبير نفقاتنا أنا وأخوتي الخمسة، فتركت المنزل لأبحث عن عمل، وأعمل حاليا كصبي ميكانيكي في إحدى الورش، أتقاضى 200 جنيه شهريا، لكن لا يوجد مأوى لي سوى أرصفة الشوارع والحدائق العامة».

ويزدادا المشهد سوادا في رواية سماح (17 عاما)، تقول: «نشأت في أسرة مفككة كان أبي يضرب أمي كثيرا ودون سبب، وبعد أن توفت أمي أثناء ولادتها لأخي الصغير، قررت الهروب من أبي، وتعرفت على مجموعة من الفتيات أخذوني إلى عالم الدعارة والمخدرات، إلى أن اكتشفت أني حامل سفاحا، وعند ولادتي للطفل قررت تركه في الشارع، حتى يعطف عليه أحدهم ولا أدري عنه شيئا حتى الآن».
هذه القصص وغيرها تتناسل بوجع فوق شوارع وأرصفة العاصمة المصرية، حيث يصادفك هؤلاء الأطفال، بملابسهم البالية، وأوجههم المكدودة من الفقر والمرض، يتسولون أو يبيعون أشياء بسيطة كالمناديل الورقية من أجل سد رمق الجوع.
وتشير إحصائيات منظمة اليونيسيف إلى ارتفاع عدد أطفال الشوارع في مصر لما يقرب من مليوني طفل! نسبة منهم تقترب من 60 في المائة يتسمون بالعدوانية، وعدم الانتماء للمجتمع مما يجعلهم شوكة تنخر في نسيج الوطن، كما تقول الدكتورة منى حسين أستاذ الطب النفسي والاجتماع، مؤكدة لـ«الشرق الأوسط»: «أن ظاهرة أطفال الشوارع ليست بجديدة على المجتمع المصري، فهناك عوامل عدة أدت إلى تفشي الظاهرة خلال العشر السنوات الأخيرة، مثل الأمية والفقر والبطالة وانتشار الجهل وعمالة الأطفال في سن مبكرة، مما يؤدي إلى انفصالهم تماما عن المجتمع، وعدم شعورهم بالانتماء، وهذا خطير جدا، مما يسهل استغلالهم من قبل جهات معينة بشتى الطرق السلبية، كان آخرها الاستغلال السياسي في المظاهرات واستخدامهم كوقود ودروع بشرية في مظاهرات (الإخوان) مقابل بضعة جنيهات هم في أشد الحاجة إليها».
ويعاني أطفال الشوارع في مصر من تفشي الأمراض فيما بينهم والتي تظهر متجلية في وجوههم الشاحبة وأجسادهم النحيلة، حيث تشير إحصائيات المنظمات الحقوقية التابعة للأمم المتحدة إلى إصابة 25 في المائة منهم بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، بالإضافة إلى الكثير من الأمراض الأخرى التي يستعصي علاجها في بعض الأحيان خاصة عندما ترفض الكثير من المستشفيات استقبالهم لعدم وجود ضامن أو بطاقة هوية، بالإضافة لعدم توافر مصاريف العلاج مما يؤدي إلى تفشي الكثير من الأمراض التي تجعلهم يتنفسون الألم على اختلاف ألوانه، وهذا يضيف مأساة جديدة إلى المآسي التي يعانون منها، كما يقول أمير سالم رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
ويؤكد سالم أن: المجتمع ككل يعد رافضا لهؤلاء الأطفال، فلا عجب عندما ترفضهم المستشفيات وتتركهم يموتون مرضا.
ويضيف في حديثه لـ«الشرق الأوسط»: «مشكلة أطفال الشوارع في مصر تعد وصمة عار في جبين الدولة المصرية المسؤولة عن توفير المأوى والمسكن والتعليم لهؤلاء الأطفال، كما أن الدولة يجب أن تضع خطة قومية تشارك فيها القوات المسلحة لفتح مدارس داخلية تضم هؤلاء الأطفال وتوفر لهم التعليم الجيد بجانب الاحتياجات الأساسية وأيضا تعليمهم مهنة يعيشون منها فيما بعد». وهو ما أيده أمير هلال، مدير المنظمة المصرية لحقوق الطفل الرأي السابق مضيفا: «على الدولة أن تتكفل بكافة حقوق الطفل الأساسية من علاج ومأوى ومسكن فهم على حد قوله لا يقلون أهمية عن كبار رجال الدولة الذين يتم علاجهم علي حسابها».
ويرى متابعون للظاهرة أن مبادرة الجيش المصري بقيادة وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي بحصر جميع أطفال الشوارع تمهيدا لإلحاقهم بالمعاهد الفنية للقوات المسلحة، ستشكل خطوة أساسية في القضاء على هذه الظاهرة كما عدها الكثير من المثقفين والسياسيين بمصر نافذة مهمة في بناء مصر الجديدة وسد الطريق أمام استغلالهم بشكل سيئ.
ويرى الكاتب الصحافي يحيي قلاش عضو مجلس نقابة الصحافيين المصريين السابق أن هذه المبادرة تعد حلا جذريا للقضية برمتها عن طريق تعليم الأطفال مهنة أو حرفة ليصبحوا أعضاء فاعلين ومنتجين ويشعرون بالانتماء للمجتمع من جديد.

يضيف قلاش «هذا الحل من الناحية الإنسانية يستحق التقدير»، لافتا إلى أن هناك دولا في أميركا اللاتينية واجهت الظاهرة بالقضاء تماما على الأطفال ومعاملتهم ككلاب ضالة، في حين أنهم طاقة بشرية يمكن استغلالها بشكل إيجابي يحقق الرخاء لهم وللمجتمع.
ولا يقتصر استغلال أطفال الشوارع في مصر على السياسة فقط، بل أيضا يتم استغلالهم جنسيا، ويعد هذا الاستغلال الجنسي أبشع وأبرز صور الاستغلال والمآسي التي يتعرضون لها، وذلك وفقا لتقرير أصدرته الأمم المتحدة في مسح أجراه على أطفال الشوارع في القاهرة والإسكندرية، مؤكدا أن نحو 66 في المائة من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع يتناولون بانتظام عقاقير خطرة، وأن 80 في المائة منهم معرضون لخطر العنف البدني من جانب مستخدميهم وأقرانهم، و70 في المائة منهم تسربوا من المدارس، و30 في المائة لم يلتحقوا بالمدرسة من الأساس.. وأهاب التقرير بضرورة حل هذه المشكلة، وبسرعة قبل أن تصبح وباء يصعب القضاء عليه.

كاريكاتير

خطأ! 	المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 ربيع اول 1435هـ - 5 يناير 2014م http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140105/Cartoon201401055353.htm
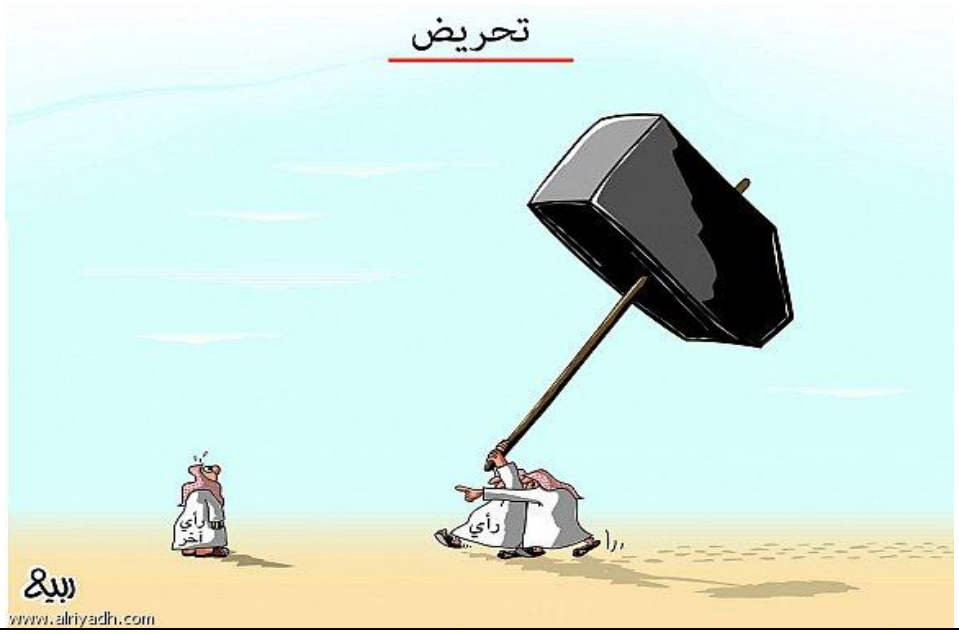	المصدر: جريدة الرياض السبت 3 ربيع اول 1435هـ - 3 يناير 2014م http://www.alriyadh.com/2014/01/03/article897863.html